



بِحُوْمَهِ فِي مَشْيَخَةِ
مَنْكَلَى حَضْرَةِ الْفَقِيهِ
لِلشَّيْخِ الصَّدِّيقِ

بِقِلَّةِ
الشَّيْخِ عَادِلِ هَشَّاشِ

بحوث في مشيخة
من لا يحضره الفقيه ج ٥

بحوث في مشيخة من لا يحضره الفقيه

الجزء الخامس

بِقَلْمِ
الشِّيْخِ عَادِلِ هَاشِم



طَبْعَةٌ مُّحْقَقَةٌ

سريشنه	هاشم، عادل، ١٩٨١ م.
عنوان قراردادي	من لا يحضره الفقيه. شرح
عنوان و نام پدیدآور	بحث في مشيخة من لا يحضره الفقيه للشيخ الصدوق / بقلم عادل هاشم.
مشخصات نشر	تهران: موسسة الصادق للطباعة والنشر،
مشخصات ظاهري	ج.
شابک	٥-٩٦٠-٨٠١٤-٦٢٢-٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٦٥-٤ دوره ٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٦٥-٤ ج.
و ضعیت فهرست نویسی: فیبا	یادداشت
یادداشت	عربی.
یادداشت	کتاب حاضر شرحی بر کتاب «من لا يحضره الفقيه» تالیف شیخ صدوق است.
یادداشت	ج. ٢ و ٣ و ٥ (چاپ اول ١٤٤٣ ق. م. ٢٠٢٢ = ١٤٠٠ فیبا).
یادداشت	کتابنامه.
موضوع	ابن بابویه، محمدبن علی، ٣١١ - ٣٨١ ق. -- دیدگاه درباره محدثان
موضوع	Ibn Babawayh al-Qummi, Muhammad ibn Ali -- Views on hadith authorities
موضوع	ابن بابویه، محمدبن علی، ٣١١ - ٣٨١ ق. من لا يحضره الفقيه -- نقد و تفسیر
موضوع	محدثان -- سرگذشتانه Hadith -- Authorities -- Biography
احادیث شیعه -- قرن ٤ق.	احادیث شیعه -- قرن ٤ق.
شناسه افروزه	Hadith (Shiites) -- Texts -- 10th century
ردہ بنڈی کنگره	ابن بابویه، محمدبن علی، ٣١١ - ٣٨١ ق. من لا يحضره الفقيه. شرح
ردہ بنڈی دیوبی	BP1٢٥
شماره کتابشناسی ملی	٢٩٧/٢١٢
شماره کتابشناسی ملی	٨٧١٥٢٤٧

بِحُجُّ عُثُّ فِي مَشِيَّخَتِ فَنَّ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ

لِلشَّيْخِ الصَّدِّوقِ الْجَعْلِيِّ الْمَأْمُونِ

بِقَلْمَنِيِّ الشَّيْخِ عَادِلِ هَاشَمِ

الطبعة: الثانية، ١٤٤٧ هـ - ٢٠٢٥ م - ١٤٠٤ ش

القطع: وزيري

المطبعة: الصادق عليه السلام

عدد النسخ: ١٠٠٠ نسخة

عدد الصفحات: ٣٨٢ صفحة

ردمک: ٦٥-٤-٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤

ردمک الدورة: ٩٧٨-٦٢٢-٨٠١٤-٦٠-٩

الناشر: موسسة الصادق للطباعة والنشر

جميع الحقوق محفوظة للمؤلف



www.alsadegh.com

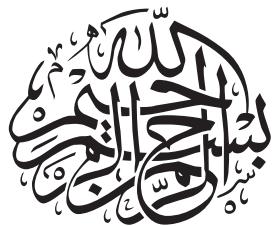
مراكز التوزيع: ایران- قم- شارع معلم- مجمع ناشران - طابق الأسفل - رقم ٤٠ B

موسسة الصادق ٩١٢٤١٠٢٠٩٦ (٠٠٩٨)

ایران- تهران- شارع ناصر خسرو- زقاق حاج نایب - سوق المجیدی

موسسة الصادقة، ٠٢١-٣٣٩٣٤٦٤

مکتبۃ العالیۃ للطباعة والنشر



الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام

على سيدنا محمد وآلـه الطـيـبـيـن الطـاهـرـيـن

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين، والصلوة والسلام على أشرف الأنبياء
والمرسلين سيدنا محمد وآلـه الطيبين الطاهرين، وبعد:

فهذه مجموعة أبحاث في طرق الشيخ الصدوق (عليه السلام) في كتابه
(من لا يحضره الفقيه)، وفقنا الله سبحانه وتعالى بإلقاءها على ثلاثة من
طلبة البحث الخارج، في عاصمة العلم النجف الأشرف في رحاب
حوزتها العلمية المباركة، وبعد الانتهاء من إلقائها رغب جمع من
 أصحاب العلم والفضل بالاطلاع عليها مكتوبة مطبوعة، فلم نجد
إلا تلبية رغبتهم لتعيم الفائدة وتسهيل الأمر على الطلبة والباحثين في
شأن علم الرجال للأخذ من هذه الأبحاث ما يحتاجونه في بحوثهم
ومقالاتهم العلمية.

راجين من الله تعالى أن يتقبل منا هذا القليل، ويشينا عليه إنه
خير مثيب، والحمد لله أولاً وآخرأ.

الطريق الثامن والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن أذينة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمر بن أذينة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن محمد بن أبي عمير، عن عمر بن أذينة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، شيخ الكليني، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدّم.

الخامس: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٢.

بل ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدّم.

ال السادس: عمر بن أذينة، ورد الرجل تحت أكثر من عنوان:

العنوان الأول: ابن أذينة، حيث روى عن زرار و محمد بن مسلم

وبكير وغيرهم.

العنوان الثاني: عمر بن أذينة، حيث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)،

وعن زرار و غيره.

العنوان الثالث: محمد بن عمر بن أذينة، حيث ذكره الشيخ

الطوسي (عليه السلام) في رجاله كما سألي، وعلّمه من جهة غلبة اسم أبيه

عليه.

العنوان الرابع: عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة، كما

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

والظاهر أنَّ الجمیع واحد، والتعدد إنما هو في العنوان دون

المعنى.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عمر بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة بن سلمة بن

الحارث بن خالد بن عائذ بن سعد بن ثعلبة بن غنم بن مالك

بن بَهْشَةَ بْنَ الدَّيْلَ بْنَ شِنَ بْنَ أَفْصَى بْنَ عَبْدِ الْقَيْسِ بْنَ أَفْصَى بْنَ

دَعْمَ بْنَ جُدِيلَةَ بْنَ أَسْدَ بْنَ رَبِيعَةَ بْنَ نَزَارَ بْنَ مُعَدَّ بْنَ عَدْنَانَ، شِيخَ

أصحابنا البصريين ووجههم.

أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنْ أَحْمَدَ بْنَ مُحَمَّدٍ بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا
مُحَمَّدُ بْنُ مُفْضِلٍ بْنُ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ زِيَادٍ، وَعَنْ عَبْيِدِ اللَّهِ بْنِ
أَحْمَدَ بْنِ نَهَيْكَ، وَأَحْمَدَ بْنِ شَعْلَابَ جَمِيعاً، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عَنْ
عُمَرَ بْنِ أَذِينَةَ بْنِهِ (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم
بالقول:

((عُمَرُ بْنُ أَذِينَةَ، ثَقَةٌ، لَهُ كِتَابٌ، أَخْبَرَنَا بِهِ الْحَسِينُ بْنُ عَبْيِدِ
اللَّهِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسِينِ، عَنِ الصَّفَّارِ،
عَنْ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ أَبِي الْخَطَّابِ، عَنْ أَبِي عُمَيْرٍ، وَصَفْوَانَ،
عَنْ عُمَرَ بْنِ أَذِينَةَ.

وكتاب عُمر بن أذينة نسختان، إحداهما الصغرى والأخرى
الكبيرة، رويناهما عن جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسين
بن محمد بن سماعة، عنه، وله كتاب الفرائض، رويناه بالإسناد عن
حميد، عن أَحْمَدَ بْنَ مَيْشَمَ بْنَ الْفَضْلِ بْنَ دِلْلَيْنَ عَنْهُ (٢).

وترجم له في رجاله في غير مورد منها:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٣ - ٢٨٤ الرقم ٧٥٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٤ الرقم ٥٠٣.

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَعَنْوَنَهُ
بِعَنْوَانِ عَمَرٍ بْنِ أَذِينَةَ^(١).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُوسَى الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)
وَعَنْوَنَهُ بِعَنْوَانِ عَمَرٍ بْنِ أَذِينَةَ وَقَالَ عَنْهُ: ((ثَقَةٌ لِهِ كِتَابٌ))^(٢).

المورد الثالث: كَذَلِكَ في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)
وَقَالَ عَنْهُ: ((مُحَمَّدٌ بْنُ عَمَرٍ بْنِ أَذِينَةَ، غَلَبَ عَلَيْهِ اسْمُ أَبِيهِ، مَدْنِي،
مَوْلَى عَبْدِ الْقَيْسِ))^(٣).

وَرَوَى الْكَشِيُّ فِي رِجَالِهِ فِي سَبَبِ خَرْوَجِ عَمَرٍ بْنِ أَذِينَةَ إِلَى الْمَوْضِعِ
الَّذِي مَاتَ فِيهِ: ((قَالَ حَمْدُوِيَّهُ بْنُ نَصِيرٍ، قَالَ: سَمِعْتُ أَشْيَاخَهُ مِنْهُمْ
الْعُيْدِيَّ وَغَيْرَهُ أَنَّ ابْنَ أَذِينَةَ كَوْفِيًّا، وَكَانَ هَرَبَ مِنَ الْمَهْدِيِّ وَمَاتَ
بِالْيَمْنِ؛ فَلَذَلِكَ لَمْ يَرَوْهُ عَنْهُ كَثِيرًا، وَيُقَالُ: اسْمُهُ مُحَمَّدٌ بْنُ عَمَرٍ بْنِ
أَذِينَةَ، غَلَبَ عَلَيْهِ اسْمُ أَبِيهِ، وَهُوَ كَوْفِيٌّ، مَوْلَى لَعْبَدِ الْقَيْسِ))^(٤).

وَالرَّوَايَةُ مِنْ نَاحِيَةِ السِّنْدِ لَا يَظْهُرُ لَنَا خَدْشُ فِيهَا.

وَالْمُتَحَصَّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدِمُ: أَنَّ الرَّجُلَ ثَقَةً، مُعْتَدِلٌ حَدِيثًا، بِلَّا
شَيْخٌ جَلِيلٌ، بِمَعِيَّةِ تَصْرِيْحِ النَّجَاشِيِّ وَالْطَّوْسِيِّ (قَدْسُ سَرَّهُمَا)، مُضَافًاً

(١) يَنْظُرُ: الطَّوْسِيُّ، الرَّجَالُ: ص ٢٥٤ الرَّقْمُ ٣٥٧٣.

(٢) الْمَصْدُرُ نَفْسُهُ: ص ٣٣٩ الرَّقْمُ ٥٠٤٧.

(٣) الْمَصْدُرُ نَفْسُهُ: ص ٣١٣ الرَّقْمُ ٤٦٥٥.

(٤) الطَّوْسِيُّ، اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرَّجَالِ: ٢/٦٢٦.

إلى روایة ابن أبي عُمیر وصفوان عنه كما تقدم في فهرست كتب الشیعه وأصولهم، وهم من ثبت أئمّه لا يررون، بل ولا يرسلون إلّا عن ثقة. وعليه، فطريق الصدوق إلى عمرو بن أذينة في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس ابن أذينة واعتبار مروياته.

الطريق التاسع والثلاثون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن حنظلة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمر بن حنظلة، فقد روته عن الحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنه)، عن أبيه، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن محمد بن عيسى، عن صفوان بن يحيى، عن داود بن الحصين، عن عمر بن حنظلة))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروایات أبيه، وبالتالي فلو لم يثبت وثاقته لما أضر ذلك باعتبار مروياته كما تقدم.

الثاني: والده، أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، صاحب نوادر الحكمة، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٧.

الرابع: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: صفوان بن يحيى بیاع السابري، ثقة، عالي المنزلة، أوثق أهل زمانه، لا يروي بل ولا يُرسل إلا عن ثقة، تقدم.

السادس: داود بن الحُصين الأَسدي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: عمر بن حنظلة، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ)، وقال عنه: ((عُمر، يُكَنِّي أَبَا صَخْرٍ، وَعَلِيًّا، ابْنَ حَنْظَلَةَ، كُوفِيًّا، عَجَلِيًّا))^(١).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ)، وقال عنه: ((عُمرُ بْنُ حَنْظَلَةَ الْعَجَلِيَّ الْبَكْرِيَّ الْكُوفِيَّ))^(٢).

ولم يُترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم؛ وذلك لعلّه من جهة عدم امتلاكه كتاباً، وكذلك لم يُترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة، والظاهر أنّه لنفس السبب المتقدّم -أي عدم امتلاكه لكتاب-.

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٤٢ الرقم ١٥٢٩.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٥٢ الرقم ٣٥٤٢.

والمعنى هو الحديث عن وثاقة الرجل في الحديث واعتبار

مروياته:

وقد قدمت لإثبات ذلك جملة من الوجوه، منها:

الوجه الأول:

ما رواه الكليني في الكافي: ((عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يزيد بن خليفة، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إنَّ عمر بن حنظلة أتانا عنك بوقت، فقال أبو عبد الله (عليه السلام): إذاً لا يكذب علينا))^(١).

والرواية مخدوشةٌ سندًا من جهة يزيد بن خليفة، كما ذهب إلى ذلك سيد مشائخنا المحقق الخوئي (قده) في معجم رجاله^(٢).

ولكنَّ هذا الكلام منه (قده) غير تام؛ والوجه في ذلك أنَّ يزيد بن خليفة ثقةٌ معتبر الحديث؛ وذلك لرواية صفوان بن يحيى عنه في موارد كثيرة^(٣)، وصفوان من ثبت لدينا أنَّه لا يروي ولا يرسل إلاَّ عن ثقة كما هو الصحيح.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/٢٧٥ ب: وقت الظهر والعصر ح ١.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٤ / ٣١.

(٣) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/٤١٠، الطوسي، الاستبصار: ٢١ / ٢٠٤: ح ٢٠٤ / ٣، ٦٩٤ ح ١٠٥، ٣٧٣، ٣٧٢، تهذيب الأحكام: ٥/٤٤٣ ح ١٣٤، ٧، ٦١٠ ح ١٣٧.

وأمّا من ناحية الدلالة، فمن الواضح أنّها تدل على أنّه إن كان عمر هو الراوي فلا يكذب علينا؛ وذلك لأنّه وإن احتمل عود الجواب إلى الوقت المخصوص، ولكن حيث أنّ السائل لم يُبين للإمام (عليه السلام) ماهية الوقت الذي جاء به عمر؛ فلذلك هي قرينة على عدم عودته على الوقت، بل يعود على عمر بن حنظلة نفسه، وبذلك يكون معنى الكلام أنّه لا يكذب علينا، ومن هنا لم يستفصل الإمام (عليه السلام) أيضًا.

وبذلك تثبت وثاقته من جهة، وهذه الوثاقة تَدعُم دلالة الروايات الأخرى في إمكانية تعصيها لوثاقة الرجل واعتبار مروياته، مضافًا إلى غير ذلك من الوجوه القادمة، فانتظر.

الوجه الثاني:

ما رواه الصفار، عن الحسن بن علي بن عبد الله، عن الحسين بن علي بن فضال، عن داود بن أبي يزيد، عن بعض أصحابنا، عن عمر بن حنظلة، قال: ((قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): إني لأظن أنّ لي عندك منزلة، قال: أَجَل)).^(١)

ويرد عليها:

أولاً: أنّ الرواية ساقطة سندًا بالإرسال عن بعض أصحابنا.

(١) الصفار، بصائر الدرجات: ص ٢٣٠ ب: في الأئمة (عليهم السلام) أنّهم أعطوا اسم الله الأعظم ح ١.

ثانياً: أنها مروية عن طريق عمر بن حنظلة نفسه، فلا يمكن إثبات وثاقة شخص برواية نفسه عنه.

ثالثاً: أنه لم تتضح هذه المزلة وعلاقتها بالوثاقة في الحديث، فإن هناك منازل تقتضي الوثاقة في الحديث، وهناك منازل لا تقتضي ذلك. وعليه، فالرواية مجملة من هذه الناحية، فلا يمكن الاستدلال بها.

فالنتيجة: أن الرواية ساقطة سندًا، ومجملة دلالة، فلا يمكن الاعتماد عليها.

الوجه الثالث:

ما رواه الكليني: ((عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ عَنْ عَلَيِّ بْنِ الْحَكَمِ عَنْ عُمَرَ بْنِ حَنْظَلَةَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) قَالَ: يَا عُمَرُ لَا تَحْمِلُوا عَلَى شِعْتَنَا وَارْفُقُوا بِهِمْ فَإِنَّ النَّاسَ لَا يَحْتَمِلُونَ مَا تَحْمِلُونَ))^(١).

والجواب عنها تقدم، وهو عدم إمكان الاعتماد على رواية شخص عن نفسه لإثبات وثاقة نفسه، وهذا ظاهر لا لبس فيه.

الوجه الرابع:

ما رواه الكليني: ((مُحَمَّدُ بْنُ الْحَسَنِ عَنْ سَهْلِ بْنِ زِيَادٍ عَنْ أَبِنِ

(١) الكليني، الكافي: ٨/ ٣٣٤ ح ٥٢٢

سِنَانٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ مَرْوَانَ الْعِجْلِيِّ عَنْ عَلَيِّ بْنِ حَنْظَلَةَ قَالَ سَمِعْتُ أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَقُولُ: اعْرِفُوا مَنَازِلَ النَّاسِ عَلَى قَدْرِ رِوَايَتِهِمْ عَنَّا) (١).

ويمكن تقريب دلالته على وثاقة عمر بن حنظلة بما يلي:

كون الرجل كثير الرواية عنهم (ظاهرًا)، فيكون عظيم المنزلة والمساوق للتوثيق.

والجواب عنها واضح:

فإنّه على المختار أنّ سهل بن زياد ضعيف، وأمّا ابن سنان الوارد في الرواية، فهو محمد بن سنان؛ بقرينة رواية سهل بن زياد عنه، ومحمد بن سنان بحسب المختار ضعيف في الحديث، مضافاً إلى جهالة آخرين من وردوا في السند. وعليه، فالرواية ساقطة سنداً.

ويُضاف إلى ذلك أمور:

الأمر الأول:

أنّ المعيار في كون الرواية كثير الرواية، أو متوسطها، أو قليل الرواية، إنّما هو بالأعداد، وقد أشرنا في حلقاتنا الرجالية إلى ما ينفع

في المقام من تقسيم بحسب أعداد الروايات، فراجع^(١).

الأمر الثاني:

أنه لا ملازمة بين كثرة الرواية مطلقاً وعظم المنزلة، بل كثرة الرواية الصحيحة هي التي تدلّ على منزلة الراوي، وصحة الرواية تحتاج إلى وثاقة الراوي في مرحلة سابقة، وبالتالي فالاستدلال بكثرة الرواية مطلقاً على عظم منزلة الراوي ووثاقته في النهاية إنما هي مصادر.

الوجه الخامس:

أنّ المشهور عملوا برواياته، بقرينة أنّهم سمووا روايته في الترجيح عند تعارض الخبرين بالقبولة.

والجواب عن ذلك واضح:

فإنّ المشهور تحدّثوا عن مقبولة عمر بن حنظلة في مورد واحد مشهور، وهو مورد عدم جواز الرجوع إلى حكّام الجور وقضائهم، ومن الواضح أنّ مورداً واحداً لا يكشف عن مقبولية جميع مروياته كما هو ظاهر، بعد أن كانت رواياته بالعشرات، وتحديداً حوالي سبعين رواية.

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢٢ / ٢ وما بعدها.

الوجه السادس:

وهو أهم الوجوه، وهو رواية صفوان بن يحيى عنه كما ثبت في غير مورد^(١)، وصفوان بن يحيى وبحسب المختار - وهو الصحيح - من ثبت أنه لا يروي، بل ولا يرسل إلا عن ثقة، فعمر بن حنظلة ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى عمر بن حنظلة في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمر بن حنظلة واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٤ / ٣١، غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ٢٢٣، العاملي، وسائل الشيعة: ٤ / ٢.

الطريق الأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن قيس الماصر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمر بن قيس الماصر، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن محمد بن سنان وغيره، عن عمر بن قيس الماصر))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقةٌ، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٨.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدم.

السادس: عمر بن قيس الماصري، ذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله في عِداد أصحاب الإمام محمد الباقر (٢)، وقال عنه: ((عمر بن قيس الماصري، بتري)) (٣).

وكذلك ذكره في القسم الثاني من كتابه العلامة الحلي (٤)، وهو مخصوص لغير المعتمدين من الرواة (٥).

وكذلك ذكره ابن داود في رجاله ولم يُشر إليه بشيء (٦).

ثم أَنَّ العامة ذكروه في غير مورد، منها:
المورد الأول: ابن سعد في طبقاته قائلاً: ((عمر بن قيس الماصري، مولى كِندة، وكان يتكلّم في الإرجاء وغيره)) (٧).

المورد الثاني: ابن حَجر في تهذيب التهذيب، حيث قال: ((عمر بن قيس الماصري بن أبي مسلم الكوفي، أبو الصباح، مولى ثقيف، قال الأوزاعي: أَوْلَ من تكلّم في الأرجاء رجل من أهل الكوفة يُقال له:

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٢ الرقم ١٥٣٣.

(٢) ينظر: العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٤٠ الرقم ١.

(٣) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٢٦٤ الرقم ٣٧٣.

(٤) ابن سعد، الطبقات الكبرى: ٦ / ٣٣٩.

قيس الماصِر))^(١).

نعم، ذكره الكشي في جملة جمع من الرواة العامة والبترية، وذكر من جملتهم عمر بن قيس الماصِر، ووصفه بأنه بتري^(٢).

وبعد التتبع لحال الرجل، لم نجد ما يصلاح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أن طريق أو بالأحرى طريقي الصدوق إلى عمر بن قيس الماصِر في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لثبوت ضعف محمد بن سنان، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقته عمر بن قيس الماصِر نفسه، وبالتالي عدم اعتبار مروياته.

(١) ابن حجر، تهذيب التهذيب: ٧ / ٤٣٠ - ٤٣١.

(٢) ينظر: إبراهيم الشبوط، دراسات في مشيخة الفقيه: ص ٣٧٩.

الطريق الحادي والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن يزيد

ذكر الشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمر بن يزيد، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمير، وصفوان بن يحيى، عن عمرو بن يزيد.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الحميد، عن محمد بن عمرو بن يزيد، عن الحسين بن عمرو بن يزيد، عن أبيه عمرو بن يزيد.

ورويته أيضاً عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن محمد بن إسماعيل، عن محمد بن عباس، عن عمرو بن يزيد)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، شيخ الصدوق، ثقة، جليل القدر، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقةٌ، عينٌ، تقدمٌ.

الثالث: يعقوب بن يزيد بن حماد الإسلامي، ثقةٌ، صدوقٌ،
تقديمٌ.

الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا
يرسل إلا عن ثقةٍ، تقدمٌ.

الخامس: صفوان بن يحيى، أوثق أهل زمانه، لا يروي ولا يرسل
إلا عن ثقةٍ، تقدمٌ.

السادس: عمر بن يزيد، في الحقيقة نحن أمام شخصيتين
مختلفتين، ينطبق عليهما هذا العنوان:

الشخصية الأولى:

عمر بن يزيد بن ظبيان الصيقل، وقد ترجم له النجاشي في
فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عمر بن يزيد بن ظبيان الصيقل، أبو موسى، مولىبني مهدة،
روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبید الله، عن
أحمد بن جعفر، قال: حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن عبد
الله بن غالب، قال: حدثنا علي بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن زياد

عن عمرو بكتابه^(١)).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، وقال عنه: ((عمر بن يزيد الصيقلي الكوفي))^(٢). والرجل لم يكن معروفاً، ولا يمتلك الكثرة من الرواية.

الشخصية الثانية:

عمرو بن محمد بن يزيد، أبو الأسود، بِيَاعُ السَّابِرِي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنّفي الشيعة بالقول:

((عمرو بن محمد بن يزيد، أبو الأسود، بِيَاعُ السَّابِرِي، مولى ثقيف، كوفيٌّ، ثقةٌ، جليلٌ، أحد من كان يَقْدِي كُلَّ سَنَة، روى عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ) وأبي الحسن (عَلَيْهِ السَّلَامُ)، ذكر ذلك أَصْحَابُ كِتَابِ الرِّجَالِ، له كتاب في مناسك الحج وفِرَائضه وَمَا هُوَ مَسْنُونٌ مِنْ ذَلِكَ، سَمِعَهُ كُلُّهُ مِنْ أَبِي عبد الله (عَلَيْهِ السَّلَامُ)).

أَخْبَرَنَا أَبُو عبد الله القزويني، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا سَعْدٌ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى، عَنْ عُمَرِ بْنِ عَثَمَانَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَذَافِرٍ، عَنْهُ بَهٍ.

وأَخْبَرَنَا ابْنُ نُوحٍ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنَ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشيعة: ص ٢٨٦ الرقم ٧٦٣.

(٢) الطوسي: الرجال: ص ٢٥٣ الرقم ٣٥٤٩.

إدريس، قال: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْجَبَارِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ الْحَمِيدِ عَنْهُ بِكِتَابِهِ.

وأخبرنا أبو عبد الله النحوي، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَعِيدٍ، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسْنِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عُثْمَانَ، عَمُ مُحَمَّدٍ بْنِ عَذَافِرٍ، عَنْهُ بِهِ) (١).

وذكره الشيخ الطوسي (طوسی) بهذا العنوان في رجاله في غير مورد، منها :

المورد الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ، بِيَاعَ السَّابِرِيَّ، كُوفِيًّا)) (٢).

المورد الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمِيَّةُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ، بِيَاعَ السَّابِرِيَّ، ثَقَةٌ، لَهُ كِتَابٌ)) (٣).

نعم، ذكر الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ((عُمَرُ بْنُ يَزِيدَ، ثَقَةٌ، لَهُ كِتَابٌ، أَخْبَرَنَا بِهِ الشِّيخُ الْمَفِيدُ (جَلَّ جَلَّهُ)، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ بَابُوِيَّهِ، عَنْ أَيِّهِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ سَعْدٍ، وَالْحَمِيرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَبْدِ الْحَمِيدِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَمْرُو بْنِ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٣ الرقم ٧٥١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٢ الرقم ٣٥٤١.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٣٩ الرقم ٥٠٤٦.

يزيد، عن الحسين بن عمرو بن يزيد، عن أبيه^(١)).

ثمّ أَنَّه لَا بَدْ من الإشارة إلى أمور:

الأمر الأول:

أَنَّ الْذِي ذَكَرَهُ الشِّيخُ الطُّوْسِيُّ فِي فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّيَعَةِ وَأَصْوَلِهِمْ يَنْصُرُ إِلَى عَمْرِ بْنِ يَزِيدِ بِيَّاعِ السَّابِرِيِّ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ هُوَ الْمَعْرُوفُ وَالْمَشْهُورُ الْذِي يُؤْخَذُ عَنْهُ فِي الْكِتَابِ، وَلِلشِّيخِ الطُّوْسِيِّ وَالنَّجَاشِيِّ طَرْقٌ مُتَعَدِّدٌ إِلَى كَتَبِهِ.

الأمر الثاني:

أَنَّ الْخِتَالَفَ بَيْنَ الشَّخْصَيْنِ وَاضْعَفَ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ عَمْرَ بْنَ يَزِيدَ بْنَ ظَبِيَانَ الصِّيقِيلَ مَوْلَى بَنِي تَهْدَ، وَبِيَّاعَ السَّابِرِيَّ مَوْلَى ثَقِيفَ، وَالْأُولَى وَالصِّيقِيلُ أَبُو مُوسَى، وَالسَّابِرِيُّ أَبُو الْأَسْوَدِ، وَذَلِكَ الصِّيقِيلُ وَهَذَا بِيَّاعُ السَّابِرِيُّ، وَالْأُولَى لَمْ يُوْثِقْ وَبِيَّاعُ السَّابِرِيُّ ثَقَةً، وَتَقْهُ جَمْعُ مِنَ الْأَعْلَامِ كَالشِّيخِ الطُّوْسِيِّ (طَبِيعَةُ) فِي رَجَالِهِ وَالنَّجَاشِيِّ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُفِي الشِّيَعَةِ، فَلَذِكَ يَكُونُ الْاِنْصَارَفُ حَالُ الْاِطْلَاقِ لِعَمْرِ بْنِ يَزِيدِ وَعَدْمُ التَّقْيِيدِ إِلَيْهِ؛ مِنْ جَهَةِ كُونِهِ الْمَشْهُورُ وَالْمَعْرُوفُ وَالْمَأْخُوذُ عَنْهُ عَادَةً.

ثُمَّ أَنَّ هُنَاكَ سُؤَالٌ مَهِمٌّ، وَهُوَ:

(١) يَنْظُرُ: الطُّوْسِيُّ، فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّيَعَةِ وَأَصْوَلِهِمْ: ص ١٨٤ الرَّقْمُ ٥٠٢.

على من يُحمل عمرو بن يزيد الوارد في طريق الصدوق؟

والجواب عن ذلك:

ما دام قد ورد مطلقاً من غير تقدير، فيُحمل على عمرو بن محمد بن يزيد بداع السابري لما تقدم، وعليه فالرجل الوارد في طريق ثقة، معتبر الحديث.

ثم آنه يكفي لتوثيق عمرو بن يزيد الذي ورد في الطريق رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى، بل تكفي رواية واحد منهم عنه؛ وذلك لأنهما من ثبت لدينا أنهم لا يرون ولا يرسلون إلا عن ثقة، وهذا هو المختار والصحيح.

فالنتيجة: أن وثاقة الرجل واضحة، لا لبس فيها.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمرو بن يزيد معتبر، مضافاً إلى وثاقة الرجل نفسه واعتبار مروياته.

وأمام الكلام في الطريق الثاني، فرجائه:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهه، تقدم.

الثالث: محمد بن عبد الحميد، ترجم له النجاشي في فهرست

أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن عبد الحميد بن سالم العطار، أبو جعفر، روى عبد الحميد عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وكان ثقة من أصحابنا الكوفيين، له كتاب النواذر، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى عن عبد الله بن جعفر عنه بالكتاب))^(١).

نعم، لا بدّ من حلّ الإشكال في المقام الذي أثاره غير واحد، من أنّ التوثيق في المقام يعود إلى الوالد (عبد الحميد) دون الابن (محمد) الذي هو محل الكلام.

ولكن الظاهر أنّ التوثيق يعود للابن دون الوالد؛ وذلك لأنّ مقتضى سياق الترجم في كتب السير والترجم والرجال هو عود الضمائر إلى صاحب الترجمة الأساسية، وحمله على إرادة من يذكر بالعرض في داخل الترجمة من له علاقة بشكل أو باخر بصاحب الترجمة، كالأبواة أو البنوة أو كونه من أبناء عمومته أو قريته أو معاصريه أو تلامذته ونحو ذلك، فهذا بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام على ذلك، بل القرينة على الخلاف موجودة وتقدمت.

ثمّ أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن عبد الحميد، له كتاب، أخبرنا به جماعة

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٣٩ الرقم ٩٠٦.

عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (طٰبِعُهُ اللّٰهُ) في رجاله في ثلاثة موارد:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه:

((محمد بن عبد الحميد العطار، وأبواه عبد الحميد بن سالم العطار مولى لججالة))^(٢).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْعَسْكَرِيِّ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) وقال

عنه: ((محمد بن عبد الحميد العطار، كوفي، مولى لججالة))^(٣).

المورد الثالث: في عِدَادِ مَنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِّنَ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)،

وقال عنه: ((محمد بن عبد الحميد، روى عنه ابن الوليد))^(٤).

وقد يُعَرَّضُ عَلَى ذَلِكَ بِأَمْرِيْنِ:

الأمر الأول:

عدم إمكان روایة ابن الولید المعروفة عنه شیخ الصدوق،

خصوصاً بعد أن روی محمد بن عبد الحميد عن الإمام الرضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)

المُسْتَشَدُ سَنَةً مَئْتَيْنِ وَثَلَاثَةً لِلْهِجَرَةِ، وَوَفَّاهُ الصَّدَوقُ سَنَةً ثَلَاثَائَةً

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٣ الرقم ٦٨٩.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٤ الرقم ٥٣٩٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠٢ الرقم ٥٨٩٢.

(٤) المصدر نفسه: ص ٤٣٧ الرقم ٦٢٥٦.

وواحد وثمانين للهجرة.

ويمكن الجواب عنه بالقول:

إنّ في العبارة تصحيفاً، وال الصحيح: محمد بن عبد الحميد، روى عن ابن الوليد، وابن الوليد المراد به محمد بن الوليد الخزاز.

الأمر الثاني:

أنّه قد تقدم الإشكال على ذكر شخص في عِداد أصحاب أحد الأئمة (عليهم السلام)، ثم ذكره في عِداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، وقد قرّبنا ذلك من خلال البناء على أنّ كتاب الرجال للشيخ الطوسي بصيغته الواصلة إلينا، إنّما هو مسودة غير نهائية للكتاب الذي كان يحتاج إلى مراجعة وتدقيق من الشيخ الطوسي، ولكنّه لم يحصل لسبب أو لآخر؛ ولعلّه لكثره مسؤولياته ومشغولياته وسعة مهامه الخاصة والعامة، والله العالم.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ محمد بن عبد الحميد العطار ثقة، معتبر الحديث.

الرابع: محمد بن عمر بن يزيد: ترجم له الشيخ الطوسي (فيه)
في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الرضا (عليهم السلام)، وقال عنه: ((محمد بن
عمر بن يزيد))^(١) ولم يضف عليه شيء.

(١) المصدر السابق: ص ٣٦٦ الرقم ٥٤٤١.

وترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن عمر بن يزيد، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عبد الحميد عنه))^(١).

ثم أَنَّ النجاشي ترجم له في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن عمر بن يزيد، بياع السابري، روى عن أبي الحسن [عليه السلام]، له كتاب، أخبرنا علي بن أحمد بن ظاهر، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا محمد بن عبد الحميد عن محمد بن عمر بن يزيد بكتابه))^(٢).

وبعد التتبع في كتب الرجال والترجم عند العامة والخاصة لم نظر بها يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته.

وعليه، فمحمد بن عمر بن يزيد بياع السابري لم يثبت له توثيق.

الخامس: الحسين بن عمر بن يزيد، ترجم له الشيخ الطوسي (قطب الدين) مصر حاً باسمه في رجاله في موردين:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٥ الرقم ٦٠٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٤ الرقم ٩٨١.

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((الْحَسِينُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ))^(١) وَلَمْ يَزِدْ عَلَيْهِ فِي التَّرْجِمَةِ بِشَيْءٍ.

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((الْحَسِينُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ، ثَقَةً))^(٢).

ثُمَّ أَنَّ الْكَشِيَّ أَوْرَدَ فِي رِجَالِهِ - فِي الْحَسِينِ بْنِ عُمَرَ وَالَّذِي يَظْهِرُ أَنَّهُ
الْمَرَادُ بِهِ الْحَسِينُ بْنُ عُمَرَ بْنِ يَزِيدَ - أَوْرَدَ رِوَايَةً، وَهِيَ:

((جعفر بن محمد، عن يونس بن عبد الرحمن، عن الحسين بن عمر، قال: قلت له - والظاهر أنّ المراد به أبي الحسن الرضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ): إنّ
أبي أخبرني أنّه دخل على أبيك، فقال له: إنّي أحتاج عليك عند الجبار
أنّك أمرتني بترك عبد الله، وأنّك قلت: أنا إمام، فقال: نعم، فما كان
من إمام فقي عنقي، فقال: وإنّي أحتاج عليك بمثل ما أحتاج أبي على
أبيك، فإنّك أخبرتني بأنّ أباك قد مضى، وأنّك صاحب هذا الأمر
من بعده، فقال: نعم، فقلت له: إنّي لم أخرج من مكة حتى كاد يتبعين
لي الأمر، وذلك أنّ فلاناً أقرّأني كتابك يذكر أنّ تركة صاحبنا عندك،
فقال: صدقت وصدق، أما والله ما فعلت ذلك حتى لم أجد بداً، ولقد
قلته على مثل جدع أنفي، ولكنّي خفت الضلال والفرقة))^(٣).

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٩٥ الرقم ٢٤٤١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٥٥ الرقم ٥٢٦١.

(٣) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢ / ٧٢٧.

والسند ليس فيه من يتوقف في أمره بعد ثبوت وثاقة الحسين بن عمر بن يزيد.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أن الحسين بن عمر بن يزيد ثقة، معتبر الحديث.

السادس: عمر بن يزيد، وهو عمر بن محمد بن يزيد بياع السابري، ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمر بن يزيد غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة محمد بن عمر بن يزيد، وإن كان نفس عمر ثقة معتبر الحديث.

وأما الكلام في الطريق الثالث، فرجاله:
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليلٌ، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الثالث: محمد بن عبد الجبار، ويُسمى أيضًاً: محمد بن أبي الصهبان القمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: محمد بن إسماعيل، ولا بدّ من الإشارة أولاً إلى أنَّ محمد

بن إسماعيل الوارد في طريق الصدوق إلى عمر بن يزيد مشترك بين شخصين:

الأول: محمد بن إسماعيل بن بزيع.

الثاني: محمد بن إسماعيل البرمكي.

ولا بدّ من رسم صورة طبقة كل منها - ولو إجمالاً - حتى يتضح شيء منها فشيء.

أمّا محمد بن إسماعيل بن بزيع، فالظاهر أنّه لم يدرك الإمام أبو الحسن الثالث العسكري (عليه السلام)، بل أنّه من طبقة رجال الإمام أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام) المستشهد سنة مئة وثلاث وثمانين للهجرة، وأدرك الإمام أبو جعفر الثاني محمد الجواد (عليه السلام).

وأمّا محمد بن إسماعيل البرمكي، فإنه متاخر مرتبة عنه، وقد أدرك أبو الحسن الثالث العسكري (عليه السلام).

وبناءً على ذلك، فمن يروي عنه علي بن مهزيار فهو محمد بن إسماعيل بن بزيع كما هو واضح؛ وذلك لأنّ نفس محمد بن إسماعيل البرمكي متاخر عن علي بن مهزيار، وبالتالي فلا يمكن له الرواية عمّن يروي عنه علي بن مهزيار كما هو واضح.

وكذلك فإنّ مجموعة أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) كحنّان بن سدير، وسلام بن أسمؤم، وصالح بن عقبة، ويونس الشيباني وأضرابهم

يصلح أن يروي عنهم محمد بن إسحاق بن بزيع؛ لأنّه من أصحاب الإمام الكاظم (عليه السلام) والإمام جواد (عليه السلام) رعاية للطبقات.

وأمّا في محل الكلام، فإنّ من يروي عن محمد بن إسماعيل في طريق الشيخ الصدوق إلى عمرو بن يزيد إنّما هو محمد بن عبد الجبار، والرجل من أصحاب الإمام الهادي (عليهما السلام) والإمام العسكري (عليه السلام).

وبالتالي، فيمكن أن يروي عن محمد بن إسماعيل بن بزيع الذي هو من أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليهما السلام)، وكذلك الإمام محمد الجواد (عليهما السلام)، وبالتالي فتكون روايته عنه متناسبة مع الطبقة.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن إسْمَاعِيلَ بْنَ بَزَيْعَ، أَبُو جَعْفَرَ، مَوْلَى الْمُنْصُورِ أَبِي
جَعْفَرَ، وَوْلَدُ بَزَيْعَ بْنِ هَمْزَةَ بْنِ بَزَيْعَ، كَانَ مِنْ صَالِحِي هَذِهِ
الْطَائِفَةِ وَثَقَاتِهِمْ، كَثِيرُ الْعَمَلِ، لَهُ كَتَبٌ، مِنْهَا: ثَوَابُ الْحَجَّ، وَكِتَابُ
الْحَجَّ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلَيْ بْنِ نُوحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي سَفِيَّانَ، قَالَ:
حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسٍ عَنْ أَحْمَدِ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَى عَنْهُ بَكْتَبَهُ.

وقال محمد بن عمر الكشي: كان محمد بن إسماويل بن بزيع

من رجال أبي الحسن موسى (عليه السلام)، وأدرك أبو جعفر الثاني (عليه السلام)، وقال حمدوه عن أشياخه: إنَّ محمد بن إسْمَاعِيلَ بن بزيع وأحمد بن حمزة كانوا في عِدَادِ الْوُزْرَاءِ، وكان علي بن النعْمَانُ أوصى بكتبه لِمُحَمَّدِ بْنِ إسْمَاعِيلَ.

وقال أبو العباس بن سعيد في تاريخه: إنَّ محمد بن إسْمَاعِيلَ بن بزيع سمع منصور بن يونس وحماد بن عيسى ويونس بن عبد الرحمن وهذه الطبقة كُلُّها، وقال: سأله عنده علي بن الحسن فقال: ثقةٌ ثقةٌ عينٌ.

وقال محمد بن يحيى العطار: أخبرنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: كنت بفید^(١)، فقال لي محمد بن علي بن بلال: مُرِّبنا إلى قبر محمد بن إسْمَاعِيلَ بن بزيع لنزوره، فلَمَّا أتیناه جلس عند رأسه مستقبلاً للقبلة والقبر أمامه، ثمَّ قال: أخبرني صاحب هذا القبر - يعني محمد بن إسْمَاعِيلَ بن بزيع - أنَّه سمع أبو جعفر (عليه السلام) يقول: من زار قبر أخيه ووضع يده على قبره وقرأ إِنَّا أَنْزَلْنَاهُ فِي لَيْلَةِ الْقَدْرِ سَبْعَ مَرَّاتٍ أَمِنَ مِنَ الْفَزَعِ الْأَكْبَرِ.

قال أبو عمرو ونصر بن الصبّاح: إنَّه أدرك أبو الحسن الأول (عليه السلام)، وروى عن ابن بُكير، وحکى بعض أصحابنا عن ابن الوليد، قال: وفي رواية محمد بن إسْمَاعِيلَ بن بزيع، قال أبو الحسن الرضا

(١) فید: بالفتح ثم السكون ودال مهملة، وهي منزل بطريق مكة.

(عليه السلام): إنَّ اللَّهَ تَعَالَى بِأَبْوَابِ الظَّالِمِينَ مِنْ نُورِ اللَّهِ لِهِ الْبَرَاهَانُ، وَمَكَّنَ لَهُ فِي الْبَلَادِ؛ لِيُدْفِعُوا بِهَا عَنْ أُولَائِهِ، وَلِيُصْلِحَ اللَّهُ بِهِمْ أُمُورَ الْمُسْلِمِينَ، إِلَيْهِمْ مَلْجَأُ الْمُؤْمِنِ وَالْمُؤْمِنَاتِ مِنَ الضرَّ، وَإِلَيْهِمْ يَفْرَزُ ذُو الْحَاجَةِ مِنْ شَيْعَتَنَا، وَبِهِمْ يَؤْمِنُ اللَّهُ رَوْعَهُ وَرَوْعَةُ الْمُؤْمِنِينَ فِي دَارِ الظُّلْمَةِ، أُولَئِكَ الْمُؤْمِنُونَ حَقّاً، أُولَئِكَ أَمْنَاءُ اللَّهِ فِي أَرْضِهِ، أُولَئِكَ نُورُ اللَّهِ فِي رَعْيَتِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ، وَيُزَهِّو نُورُهُمْ لِأَهْلِ السَّمَاوَاتِ كَمَا يُزَهِّوُ الْكَوْكَبُ الدَّرَّيُ لِأَهْلِ الْأَرْضِ، أُولَئِكَ مِنْ نُورِهِمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يُضِيءُهُمْ مِنْهُمْ الْقِيَامَةُ، خُلِقُوا وَاللَّهُ لِلْجَنَّةِ، وَخُلِقُتُ الْجَنَّةُ لَهُمْ، فَهُنَّيَّأُهُمْ مَا عَلَى أَحَدِكُمْ أَنْ الْوَشَاءَ لِذَلِكَ هَذَا كَلَّهُ، قَالَ: قَلْتَ: بِمَاذَا جَعَلْنَا اللَّهَ فَدَائِكَ؟ قَالَ: يَكُونُ مَعَهُمْ فِي سَرَّنَا بِإِدْخَالِ السَّرَّوْرِ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ مِنْ شَيْعَتَنَا، فَكَنْ مِنْهُمْ يَا مُحَمَّدَ.

أَخْبَرَنَا وَالْدِي (بِاللَّهِ تَعَالَى) قَالَ: أَخْبَرَنِي مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ بْنِ الْحَسِينِ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَلَيٍّ مَاجِيلُوِيَّهُ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ إِبْرَاهِيمَ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ عَلَيٍّ بْنِ مَعْبُدٍ، عَنْ الْحَسِينِ بْنِ خَالِدِ الصَّيْرِيفِيِّ، قَالَ: كَنَّا عَنْدَ الرَّضَا (عليه السلام) وَنَحْنُ جَمَاعَةٌ، فَذَكَرَ مُحَمَّدُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنِ بَزِيعَ فَقَالَ: وَدَدْتُ أَنْ فِيكُمْ مَثْلِهِ.

أَخْبَرَنَا أَبُو عَبْدِ اللَّهِ بْنُ شَادَانَ، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدَ بْنِ يَحْيَى، عَنْ سَعْدٍ، عَنْ مَعَاوِيَةَ بْنِ حَكِيمٍ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ إِسْمَاعِيلَ))^(١).

وَأَمّا الشِّيْخُ الطَّوْسِيُّ (فَقِيرُ الْمُكْرِمَاتِ) فَقَدْ تَرَجَّمَ لَهُ فِي فَهْرَسِتِ كَتَبِ الشِّيْعَةِ

(١) يَنْظَرُ: النَّجَاشِيُّ، فَهْرَسِتُ أَسْمَاءِ مَصْنُفِي الشِّيْعَةِ: ص ٣٣٠ - ٣٣٢ الرَّقْم ٨٩٣.

وأصوّلهم مرتين، قال في الأولى: ((محمد بن إسماعيل بن بزيع، له كتاب في الحج، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن بن الوليد، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه عنه))^(١).

وقال في الثانية: ((محمد بن إسماعيل بن بزيع، له كتب، منها كتاب الحج، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم بن أبيه عنه، وأخبرنا به ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد، والجميري، وأحمد بن إدريس، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد، ومحمد بن الحسين عنه))^(٢).

بينما ترجم له في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُوسَى الكاظم (عَلَيْهِ الْكَفَلَةُ)،
وقال عنه: ((محمد بن إسماعيل بن بزيع))^(٣).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عَلَيْهِ الْكَفَلَةُ)، وترجم له بالقول: ((محمد بن إسماعيل بن بزيع، ثقة، صحيح، كوفي، مولى المنصور))^(٤).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ محمد بن إسماعيل بن بزيع

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصوّلهم: ص ٢١٥ الرقم ٦٠٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٣٦ الرقم ٧٠٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٤ الرقم ٥١٣٠.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٦٤ الرقم ٥٣٩٣.

ثقة، وجهه، معتبر الحديث.

الخامس: محمد بن عباس، ولا بد من الإشارة بدواً إلى أن هذا العنوان مشترك بين عدة أشخاص، ولكن لا يبعد كونه محمد بن العباس بن مروزق؛ والوجه في ذلك أنه يروي عن عمرو بن يزيد كما في الطريق، وعليه فيكون من طبقة الحسن بن محبوب وابن أبي عمر وصفوان بن يحيى وأضرابهم.

ولكن مع ذلك لم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقته ولا اعتبار مروياته.

وعليه، فهو مهملاً في التراجم، لا نحيط بشيء من سماته ولا صفاتيه.

السادس: عمر بن يزيد، أو عمرو بن محمد بن يزيد، بيع السابري، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فالطريق الثالث للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمر بن يزيد غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة محمد بن عباس، وإن كان عمر بن يزيد ثقة معتبر الحديث.

الطريق الثاني والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمران الحلبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمران الحلبي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن عمران الحلبي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة^٢، جليل^٣، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة^٢، جليل^٣، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة^٢، جليل^٣، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة^٢، تقدم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواء أكان ابن عمر بن خالد الفزارى، أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقات، تقدموا.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٦.

السادس: عمران الحلبي، وهو عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي، وهو أخو محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي المتقدم، وكذلك أخوته عبد الله وعبد الأعلى، وَتَقَهُمْ جَمِيعاً النجاشي في ترجمة محمد بن علي بن أبي شعبة الحلبي وكونهم ثقات، لا يُطعن عليهم^(١).

وعليه، فعمران الحلبي الوارد في الطريق ثقة، معتبر الحديث، لا يُطعن عليه.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى عمران بن علي بن أبي شعبة الحلبي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة الحلبي واعتبار مروياته.

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٥ الرقم ٨٨٥.

الطريق الثالث والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمر بن أبي المقدام

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمرو بن أبي المقدام، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن الحكم بن مسكين، قال: حدثنا عمرو بن أبي المقدام وأبي المقدام ثابت بن هرمسز الحداد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
تقديم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: الحكم بن مسكين الثقفي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عمرو بن أبي المقدام، وهو عمرو بن ثابت بن هرمسز

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠١.

الحدّاد، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((عُمَرُو بْنُ أَبِي الْمِقْدَامِ، ثَابِتُ بْنُ هُرْمُزِ الْعَجَلِيِّ، مُولَّا هُمَّ، كُوفِيٌّ، تَابِعِيٌّ)).^(١)

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، أيضًاً وقال عنه: ((عُمَرُو بْنُ أَبِي الْمِقْدَامِ، كُوفِيٌّ، وَاسْمُ أَبِي الْمِقْدَامِ ثَابِتُ الْحَدّادُ، رُوِيَ عَنْهُمَا (عَلَيْهِمُ اللَّهُ تَعَالَى أَعْلَمُ)).^(٢)

نعم، نوَّدَ الإِشَارةُ هُنَا إِلَى مَسْأَلَةِ مُهِمَّةٍ، وَهِيَ:

الظَّاهِرُ مِنْ كَلِمَاتِ الشَّيخِ الطَّوْسِيِّ أَنَّ عُمَرًا كَانَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَلَمْ يُدْرِكِ الْإِمَامُ الْبَاقِرُ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) أَوْ مِنْ قَبْلِهِ، وَلَكِنْ فِي قَبْلَ ذَلِكَ وَالدِّهِ أَبِي الْمِقْدَامِ الَّذِي هُوَ ثَابِتُ الْحَدّادُ، فَقَدْ أَدْرَكَ الْإِمَامُ الْبَاقِرُ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) وَالْإِمَامُ الصَّادِقُ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ) وَرُوِيَ عَنْهُمَا، وَهَذِهِ النَّقْطَةُ لَهَا فَائِدَةٌ تَأْتِي قَرِيبًاً فَانتَظِرْ.

ثُمَّ أَنَّ النَّجَاشِيَّ تَرْجَمَ لَهُ فِي فَهْرَسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ بِالْقَوْلِ:

((عُمَرُو بْنُ أَبِي الْمِقْدَامِ، ثَابِتُ بْنُ هُرْمُزِ الْحَدّادُ، مُولَّى بْنِي عَجَلٍ،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٤٨ الرقم ٣٤٧٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٦٥ الرقم ٣٧٩٧.

روى عن علي بن الحسين (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب لطيف، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، عن أبي الحسين بن تمام، عن محمد بن القاسم بن زكريا المخاربي، عن عامر بن يعقوب، عن عمرو بن ثابت به))^(١).

وقد ذكره الكشي في رجاله، حيث قال:

((في عمرو بن أبي المقدام، حدثني حمدوه بن نصیر، قال: حدثني محمد بن الحسين، عن أَحْمَدَ بْنِ الْحَسَنِ الْيَمِيِّ، عن أَبِي الْعَرَنَدَسِ الْكِنْدِيِّ، عن رَجُلٍ مِّنْ قُرَيْشٍ، قَالَ: كَنَّا بِفَنَاءِ الْكَعْبَةِ وَأَبْوَ عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) قَاعِدٍ، فَقَيْلَ لَهُ: مَا أَكْثَرُ الْحَاجَّ، فَقَالَ (عليه السلام): مَا أَقْلُ الْحَاجَّ، فَمَرَّ عمرو بن أبي المقدام، فَقَالَ: هَذَا مِنْ الْحَاجِ))^(٢).

و سندها واضح الخدش فيه؛ من جهة الرجل من قريش فهو مجهول في الحال، مضافاً إلى غيره فالرواية ساقطة سندًا.

نعم، يبقى الكلام فيما ذكره ابن الغضائري في الرجل، فقد ذكره في موضعين:

الموضع الأول:

ما نقل في أصل كتابه الواصل إلينا، حيث قال عنه: ((عمرو

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٠ الرقم ٧٧٧.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٩٠ الرقم ٧٤٠.

بن ثابت بن هُرْمُز، أبو المِقدام الحَدَّاد، مولى بنى عَجَل، كوفي، روى عن علي بن الحسين (عليهما السلام) وأبي جعفر (عليهما السلام) وأبي عبد الله (عليهما السلام)، ضعيف جداً^(١).

الموضع الثاني:

ما نقله العالمة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال^(٢)، وكذا المولى القهباي في مجمع الرجال^(٣).

وكذا أورده في مستدرك رجال ابن الغضائري نقاًلاً عن العالمة الحلي^(٤).

ومن الواضح أنّ مصدر المولى القهباي هو ما انتزعه المولى عبد الله التُّسْتَرِي من كتاب حل الإشكال للسيد ابن طاووس -كما تقدم مفصلاً-، والظاهر أنّه كذلك مصدر العالمة الحلي (عليه السلام)؛ لكونه من تلامذة ابن طاووس ومن الآخذين عنه.

ونصّ ما نُقل هو:

((عمرو بن أبي المقدام ثابت العجلي، مولاهم، الكوفي، روى عن

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٣ الرقم ٧٦.

(٢) ينظر: العالمة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢٤١.

(٣) ينظر: القهباي، مجمع الرجال: ٤ / ٢٥٧.

(٤) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ١١١ الرقم ١٦٤.

علي بن الحسين (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، طعنوا عليه من جهة، وليس عندي كما زعموا، وهو عندي ثقة) ^(١).

ومن الواضح أنّ هناك تعارضًا بدوًّا في كلمات ابن الغضائري بحق الرجل، ولكن يمكن حل هذا التهافت والتناقض من خلال القول:

إنَّ الكلام الأول المتضمن للتضليل الشديد إنَّما قاله ابن الغضائري بحق والد عمرو وأبي ثابت بن هرُمُز، ويشهد لذلك أمران:

الأول: قوله: أبو المقدام بالرفع مع أنَّه كنية لثابت كما في مصادرنا، وبالتالي فلو كان المُترجم هو ابن عمر لكان الصحيح أن يقول: أبي المقدام بالجر، كما نبه عليه في هامش مجمع الرجال ^(٢).

بل ذكر الكنية بعد ذكر هرُمُز دليل قاطع على أنَّ المُترجم هو ثابت، إذ لو كان المُترجم له ابنه عمرو لكان اللازم ذكره بعد كلمة ثابت هكذا (عمرو بن ثابت أبي المقدام ابن هرُمُز)، أو هكذا (عمرو بن أبي المقدام بن هرُمُز)، أو هكذا (عمرو بن أبي المقدام ثابت بن هرُمُز) كما صنع النجاشي.

الثاني: قوله: روى عن علي بن الحسين (عليه السلام)، فإنَّ الذي روى

(١) المصدر السابق: ص ١١١ الرقم ١٦٤.

(٢) ينظر: القهبائي، مجمع الرجال: ٤/ ٢٥٧ الهامش.

عنه (عليه السلام) بالإضافة إلى الصادقين (عليهم السلام) هو الأب (ثابت بن هُرْمُز)، كما نصّ عليه النجاشي والشيخ^(١).

وأمّا الابن فالظاهر أنّه لم يدرك الإمام السجاد (عليه السلام)؛ لأنّه توفي كما ورد في مصادر العامة^(٢) (سنة ١٧٢ للهجرة أو ١٧٣ للهجرة)، والإمام السجاد (عليه السلام) (أُتْسِهِدَ عَام ٩٥ للهجرة)، فلو كان قد أدركه (عليه السلام) لاقتضى ذلك أن يكون من المعمررين -أي متجاوزاً للتسعين عاماً، ولو كان الحال كذلك لأشير إليه في ترجمته.

ويشهد لعدم كونه من أصحاب الإمام السجاد (عليه السلام)، أنّه لم يُذكر في عدادهم في رجال الشيخ الطوسي، ولا في البرقي^(٣).
نعم، في موضع آخر منه هكذا: ((أبان بن أبي عيّاش الحذاء وهو ابن أبي المقدام ابن هرم الفارسي))^(٤)، وفي الهامش أنّه ورد في بعض النسخ وفيه تحريفات، ومنها أنّ المعدود من أصحاب السجّاد والباقر (عليه السلام)، هو أبو المقدام نفسه، لا ابنه.

أقول: أبان بن أبي عيّاش لم يُلْقَب بالحذاء في شيءٍ من المصادر،

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١١٦، الطوسي، الرجال: ص ١١٠.

(٢) ينظر: ابن حبان، المجرودين: ٢ / ٧٦.

(٣) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١١٦ وما بعدها، البرقي، الرجال: ص ٨ وما بعدها.

(٤) البرقي، الرجال: ص ٩.

والملئون قوياً أن لفظ الحذاء محرّف الحدّاد، وفي العبارة سقط وتصحيف، وصحيحها ثابت الحدّاد، وهو أبو المقدام كما في اختيار معرفة الرجال ورجال الطوسي^(١).

بل يُستشعر من الأخير خلافه، حيث ذكره في أصحاب الصادق مّن أدركوا أبا جعفر (عليه السلام)^(٢)، ولم يذكره في أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) مّن أدركوا الإمام السجّاد (عليه السلام)، مع أنه عدّ أصحاب الباقر مّن أدركوا رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ) وأدركوا الأمير (عليه السلام)، وأدركوا الإمام الحسن (عليه السلام) والإمام الحسين (عليه السلام) والإمام السجّاد (عليه السلام).

إن قلت: ولكن لم النجاشي عدّ عمرو بن أبي المقدام مّن روى عن علي بن الحسين (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)^(٣)، كما في العبارة المنسوبة إلى ابن الغضائري؟

قلت: نعم، ولكن يبدو وقوع الخلط فيه أيضاً؛ للشواهد المتقدّمة فليتأمل^(٤).

وكيف كان، فالمذكور في رجال الكشي أن ثابت بن هرمُز كان من

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٤٩٩، الرجال: ص ٢٥٦.

(٢) ينظر: البرقي، الرجال: ص ١٦.

(٣) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٠.

(٤) وجه التأمل أنه قد ذكر في بعض مصادر أنه روى عن محمد بن علي وأبيه ويعود وقوع الاشتباه في مصادر الفريقين جميعاً.

ينظر: الرازي، الجرح والتعديل: ٦/٢٢٣.

البَرِّيَّةِ، وَذُكْرٌ فِي عِدَادِ سَلَمَةَ بْنَ كُهْيَلِ وَوِسَامَ بْنَ أَبِي حَفْصَةِ وَكَثِيرَ النَّوْيِ (١). .

وَقَدْ وَثَقَهُ أَصْحَابُ الرِّجَالِ مِنَ الْعَامَّةِ (٢).

وَأَمّا وَلَدُهُ عُمَرُ بْنُ ثَابَتَ، فَهُوَ مُضَعَّفٌ فِي كِتَابِ الْعَامَّةِ (٣).

وَقَدْ تَقَدَّمَ أَنَّ ابْنَ الْعَضَائِرِيَّ وَثَقَهُ فِي كِتَابِهِ الْآخِرِ، وَأَمّا صَدُورُ التَّضَعِيفِ مِنْهُ فِي حَقِّهِ فَأَمْرٌ مُشْكُوكٌ بِلِّا يَبْعُدُ خَلَافَهُ، وَيُؤَيِّدُهُ أَنَّهُ لَمْ يُورَدْ عَنْهُ فِي كِتَابِ ابْنِ دَاؤِدِ (٤)، بِلِّا أُورَدْ تَوْثِيقَهُ إِلَّا فَقْطَ (٥).

ثُمَّ أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ رُوَايَةِ ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، كَمَا لَاحَظَنَا فِي غَيْرِ مُورَدٍ وَفِي أَكْثَرِ مِنْ كِتَابِهِ (٦)، وَابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ كَمَا هُوَ الصَّحِيحُ وَالْمُخْتَارُ مِنْ لَا يَرْوِيُ، بِلِّا يَرْسُلُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، وَكَذَلِكَ رُوَايَةُ صَفْوَانَ بْنِ

(١) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٤٩٩.

(٢) ينظر: الرازى، الجرح والتعديل: ٢/٤٥٩، المزي، تهذيب الكمال: ٤/٣٨٠.

(٣) ينظر: الرازى، الجرح والتعديل: ٦/٢٢٣، ابن معين، تاريخ ابن معين: ١/٣٧٧، العقيلي، الضعفاء: ٣/٢٦١، الجرجانى، الكامل في الضعفاء: ٥/١٢١، الذهبي، ميزان الاعتدال: ٣/٢٤٩.

(٤) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٤٨٨.

(٥) ينظر: محمد رضا السيسيني، قبسات من علم الرجال: ١/٧٤-٧٦.

(٦) ينظر: الكليني، الكافي: ٨/٢١٣ ح ٢٥٩، الحرف العاملى، وسائل الشيعة: ١١/٢٠، الصدوق، كمال الدين: ص ٦٤٥ ح ٢٣، الأمالى: ص ٥٦٠.

يجيى^(١)، وهو كذلك من لا يروى ولا يرسل إلاّ عن ثقٰةٍ.
فالمتحصل من جميع ما تقدم: أنّ عمرو بن أبي المقدام ثقةٌ معتبر
الحديث.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى
عمرو بن أبي المقدام معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمرو واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/٢١٢، ٦١٤ ح ٢١٢، الاستبصار: ١/١٧١ ح ٥٩٤.

الطريق الرابع والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمرو بن جمیع

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمرو بن جمیع، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن أحمد، عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، عن الحسن بن علي بن يوسف، عن معاذ الجوهري، عن عمرو بن جمیع))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد، وهو محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، صاحب كتاب نوادر الحكمة، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: الحسن بن الحسين الْؤلُؤي: ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة:

((الحسن بن الحسين الْؤلُؤي، كوفيٌّ، ثقةٌ، كثير الرواية، له كتاب مجموع النوادر))^(١).

وكذلك روى عن محمد بن إسماعيل، وروى عنه محمد بن عمران في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (عليه السلام) في الباب الثاني والخمسين في أن زائري الحسين (عليه السلام) يكونون في جوار رسول الله (عليه السلام) وعلياً (عليه السلام) وفاطمة (عليها السلام)، الحديث الثالث.

وفي قبال ذلك، ذكر الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام): ((الحسن بن الحسين الْؤلُؤي، روى عنه محمد بن أحمد بن يحيى، ضعفه ابن بابويه))^(٢).

والظاهر أنّه يريد الإشارة إلى ما ذكره النجاشي في ترجمة أحمد بن محمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي صاحب نوادر الحكمة، من استثناء محمد بن الحسن بن الوليد شيخ الصدوق لجملة من الرواية من رووا في نوادر الحكمة، وكان منهم الحسن بن الحسين الْؤلُؤي، حيث قال ابن الوليد: ((أو ما ينفرد به الحسن بن الحسين الْؤلُؤي))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠ الرقم ٨٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٤ الرقم ٦١١٠.

(٣) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٨ الرقم ٩٣٩.

وتبعه في هذا الاستثناء جمّع، منهم: أبو العباس ابن نوح وأبو جعفر ابن بابويه الشیخ الصدوق.

نعم، استثنى من ذلك محمد بن عيسى بن عبيد، ونحن وإن استظهرنا دلالة الاستثناء على التضعيف عموماً باستثناء جملة من الموارد، منها محمد بن عيسى بن عبيد، وأمّا في الحسن بن الحسين المؤلّئي فالاستثناء إنّما هو في صورة انفراده بالرواية أو بروايات معينة؛ ولعلّ منشأ ذلك كثرة روايته، وعدم وجود طريق إلى كتابه، كما هو الظاهر من كلمات النجاشي بحقّه حين لم يتعرّض لذكر طريق له إلى كتابه مجموع النوادر.

ومن هنا، فالأقرب حمل الاستثناء لما ينفرد به الحسن بن الحسين المؤلّئي في كتاب نوادر الحكمة على الاحتياط، ولكن لا حاجة إلى ذلك بعد تصريح النجاشي بوثاقة الرجل مع نقله للاستثناء.

ويمكن أن يُحمل الاستثناء على عدم الضبط التام، أو بالمقدار المطلوب كما يراه المستثنى، وهو لا يهدِّم وثاقة الراوي، ويمكن أن يكون من جهة أنّ رواياته سُنخ روايات تُسمّ بالتنوع، وهو من عنوان الكتاب مجموع النوادر.

وبالتالي، فلا عنوان جامع لها، وهذا ما يمكن له أن لا يوفّر روايات تقع في نفس الأبواب والعنوانين، مما يصعب من عملية تقييمها بلحظة الأصول، وفي مثل هذه الحالة يكثُر احتِمال مخالفتها للأصول، أو

لأقلها عدم الاطمئنان بمطابقتها لها، وبالتالي فيتخيّف منها الرواية؛ ولذلك لا يستندون إلى ما ينفرد به الراوي في هكذا صورة، بل يحتاطون.

ومثل هذا كذلك لا حاجة للوقوف أمامه، من جهة أنّ المعيار وثاقة الراوي، ومع تحقّقها فلا داعي للتوقف إلّا إذا ثبتت المخالفة، وتفصيل الكلام في محله.

خصوصاً أنّ الناقل لهذه الروايات محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، الثقة في الحديث، ولكنّه يروي عن الضعفاء ويعتمد المراسيل كما أشار إلى ذلك النجاشي.

ففي مثل هذه الحالة من الطبيعي أن تُفرز هذه الكلمات تحوّفاً ابتداءً من دخول ما يرويه عن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، خصوصاً مع انفراد اللؤلؤي به.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ النجاشي قال في فهرست أسماء مصنفي الشيعة:

((أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، له كتاب يعرف باللؤلؤة، وليس هو الحسن بن الحسين اللؤلؤي، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدّثنا أحمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن إدريس، قال: حدّثنا أحمد بن أبي زاهر، قال: حدّثنا الحسن بن الحسين اللؤلؤي

عن أحمد بن الحسن به))^(١).

وكذلك ترجم له النجاشي بالقول:

((أحمد بن الحسن بن الحسين اللؤلؤي، ثقة، وليس بابن المعروف بالحسين بن الحسن اللؤلؤي، كوفي))^(٢).

ومن هنا وبمعية ما تقدم ذهب جمٌ إلى أنَّ هناك شخصين يسمِّون بالحسن بن الحسين اللؤلؤي، وهما:

الأول: وهو والد أحمد بن الحسن.

الثاني: وهو الراوي عن أحمد بن الحسن.

ولكن الظاهر أنَّه رجل واحد، وهو الراوي عن احمد بن الحسن؛ وذلك لأنَّ من وُصف بكونه والد أحمد بن الحسن فلم يُوصف بكونه اللؤلؤي، وبالتالي فاللؤلؤي وصف لأحمد نفسه؛ من جهة تأليفه لكتاب يُعرف باللؤلؤة، وهذا واضح بمعية كلمات الشيخ الطوسي وكذلك النجاشي الذي فصل فيه عن سبب تسميته باللؤلؤي هذا.

ومع غضَّ النظر عَمَّا تقدم والتسليم بالتعدد، فمن الواضح أنَّ حمل كلمات الأعلام من التوثيق والتضعيف إنَّما هي على المعروف بوصف اللؤلؤي؛ وذلك لأنَّ والد أحمد بن الحسن لم يتحقق له ولا

(١) المصدر السابق: ص ٧٨ الرقم ١٨٥.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٦٦ الرقم ٦٩.

رواية واحدة، فإنّه لو كانت له روایات لرواها ابنه أَحْمَدُ عَلَى الأَقْوَى، كما هو المتعارف.

ولذلك يكون مورد توثيق النجاشي وما ذكره ابن بابويه (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ) وابن الوليد وأبو العباس بن نوح، إنّما هو منصب على شخص واحد، وحيث أنّا أرجعنا جميع الخدوش إلى الاستثناء من نوادر الحكمة، ووجهنا الاستثناء بكونه من جهة الاحتياط وعدم الاطمئنان، وقربنا مناشره، واستظهرنا عدم الحاجة إلى الاطمئنان في هذا المورد، فيكون توثيق النجاشي بلا معارض، بل يعُضُّده ورود الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ).

فالنتيجة: أنّ الحسن بن الحسين الّؤلؤي ثقة، معتبر الحديث.

الخامس: الحسن بن علي بن يوسف، هو الحسن بن علي بن يوسف بن بقّاح، بقرينة ما أورده النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة الحسن بن علي بن يقطين^(١).

وتصريح الشيخ الطوسي في ترجمة معاذ بن ثابت الجوهري في كتاب فهرست كتب الشيعة وأصولهم^(٢).

ثمّ أنّ النجاشي ترجم له بالقول:

(١) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٥ الرقم ٩١.

(٢) ينظر: الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٠ الرقم ٧٥٧.

((الحسن بن علي بن بقّاح، كوفي، ثقة، مشهور، صحيح الحديث، روى عن أصحاب أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب نوادر))^(١).

فالمتّحصّل: أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

السادس: معاذ الجوهري، وهو معاذ بن ثابت الجوهري، ترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((معاذ بن ثابت الجوهري، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن الصفار، وسعد، عن الحسن بن علي الكوفي، عن الحسن بن علي بن يوسف المعروف بابن بقّاح عنه))^(٢).

ولم نجد له ترجمة أخرى تذكر، ولا يوجد فيما تقدم إشارة إلى حاله من ناحية التوثيق والتضييف، ولكن مع ذلك فيمكن القول بوثاقة الرجل بمعية رواية ابن أبي عمّير عنه، وابن أبي عمّير ممّن ثبت لدينا أنه لا يروي، بل ولا يرسل إلّا عن ثقة.

ولكن اعترض على ذلك سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس الله عزّوجلّ) في معجم رجاله بالقول: ((لم نظر برواية ابن أبي عمّير عنه، ولعلّه من سهو القلم))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠ الرقم ٨٢.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٠ الرقم ٧٥٧.

(٣) الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٩/٢٠٢.

ولكنَّ هذا الاعتراض ليس في محله منه (فَيُنْهَى)، وذلك لأنَّ رواية ابن أبي عُمير عن معاذ الجوهرى متعددة وواضحة لا غبار عليها، كما ورد في الأimali للشيخ الصدوق (ظاهر) في أنَّ الجنَّة تُنْتَهِيُّ حُلِيَّها عند زواج فاطمة (عليها السلام) ^(١)، وكذلك في توحيد الصدوق في شرط دخول المذنب الجنَّة ^(٢)، وغيرها ^(٣).

فالنتيجة: أنَّ معاذ الجوهرى ثقة، معتبر الحديث.

السابع: عمرو بن جمِيع، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، وقال بحَقِّهِ: ((عمرو بن جمِيع، بتري)) ^(٤).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((عمرو بن جمِيع، أبو عثمان الأزدي البصري، قاضي الري، ضعيف الحديث)) ^(٥).

(١) ينظر: الصدوق، الأimali: ص ٣٦٢ ح ٤٤٥.

(٢) ينظر: الصدوق، التوحيد: ص ٤١٠ ح ١٠.

(٣) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ١٦ / ٦٠ ح ٣٤٨ / ١، ٢٩٩٧٩ ح ٦ (الطبعة الإسلامية)، غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٨٤.

(٤) الطوسي، الرجال: ص ١٤٢ الرقم ١٥٣٢.

(٥) المصدر نفسه: ص ٢٥١ الرقم ٣٥١٧.

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:
 ((عمرو بن جمّيع، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن الحسن بن حمزة العلوي، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن إسمااعيل بن مراد، عن يونس بن عبد الرحمن، عنه))^(١).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:
 ((عمرو بن جمّيع الأزدي البصري، أبو عثمان، قاضي الري، ضعيف، له نسخة يرويها عن سهل بن عامر، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا سهل بن عامر عن عمرو بن جمّيع الأزدي به))^(٢).

وكذلك ذكر الكشي في رجاله أنه بتري^(٣).

والتحصل من جميع ما تقدم: ضعف الرجل في الحديث، وعدم إمكان اعتبار مروياته.

ومع هذا الوضع، حاول المحدث النوري (عليه السلام) توجيه الضعف بالقول:

((الظاهر أنّ مراده من الضعف ضعفه في المذهب كما في الأولين، أو الحديث كما في الأخير، ولا ينافي وثاقته في نفسه، أمّا الأول فواضح،

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٠ الرقم ٤٨٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٨ الرقم ٧٦٩.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٦٨٧ الرقم ٧٣٣.

وأمّا الآخر فإنه أعم، إذ من أسبابه عندهم الرواية عن **الضعفاء**، ورواية بعض عجائب حالاتهم (طريق) وغرائب أفعالهم (طريق) وغيرها.

وأمّا استظهار وثاقته، فرواية يونس بن عبد الرحمن عنه كما في الفهرست، وفي الكافي في باب العبادة من كتاب الكفر والإيمان^(١)، وعثمان بن عيسى في باب النوادر في آخر كتاب النكاح^(٢)، وهما من أصحاب الإجماع ومرّ مراراً أنه من أمارات الوثاقة وفاما للعلامة الطاطبائي^(٣).

وهذا التقريب من صاحب المستدرك ضعيف جداً؛ وذلك لظهور كلمات النجاشي والشيخ الطوسي في كونه ضعيفاً في الحديث، وبالتالي فهذا عين الخدش في الوثاقة في الحديث، ومانع عن اعتبار المرويات والاعتماد عليها كما هو واضح.

وأمّا مسألة رواية بعض الأجلاء، فما لم يكونوا ممن ثبت أئمّهم لا يرون إلا عن ثقة كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بیاع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، لم تكن هناك بين رواياتهم عن شخص ووثاقة ذلك الشخص ملزمة؛ وذلك لأنّ الثقات فقط قد يرون عن الثقة، وقد يرون عن غير الثقة، وبالتالي فلا حصر لمن

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/٦٨ ح ٣.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥/٥٦٩ ح ٥٩.

(٣) النوري: خاتمة مستدرك الوسائل: ٥/٣٢ - ٣٣.

يررون عنه في الثقات فقط.

فالنتيجة: أنّ عمرو بن جمّيع ضعيف في الحديث غير معتبر الرواية.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر،
ولكن نفس عمرو بن جمّيع ضعيف في الحديث، غير معتبر الرواية.

الطريق الخامس والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمرو بن خالد الواسطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمرو بن خالد، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسين بن علوان، عن عمرو بن خالد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق وشيخه علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، وهو الهيثم بن أبي مسروق عبد الله النهدي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: الحسين بن علوان الكلبي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عمرو بن خالد، وهو عمر بن خالد الواسطي، وقد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٧.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:
 ((عمرو بن خالد، أبو خالد الواسطي، عن زيد بن علي، له
 كتاب كبير، رواه عنه نصر بن مزاحم المقربي وغيره، أخبرنا محمد بن
 عثمان، قال: حدثنا علي بن محمد بن الزبير، عن علي بن الحسن بن
 فضال، عن نصر بن مزاحم، عنه بكتابه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله تارةً في أصحاب الإمام محمد
 الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((عمرو بن خالد))^(٢).

وتارةً أخرى في عِداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وقال عنه:
 ((عمرو بن خالد الواسطي، بترى))^(٣).

ثمْ أَنَّ الكشي نقل في رجاله مانصّه: ((ومنزل عمرو بن خالد
 كان عند مسجد سماك، وذكر ابن فضال أَنَّه ثقة))^(٤).

والمتحصل: أَنَّ الرجل ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى
 عمرو بن خالد الواسطي معتبر، مضافاً إلى وثاقة عمرو نفسه واعتبار
 مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٨ الرقم ٧٧١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٠ الرقم ١٤٨٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ١٤٢ الرقم ١٥٣٤.

(٤) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٤٩٨ / ٢ الرقم ٤١٩.

الطريق السادس والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمرو بن سعيد الساباطي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمرو بن سعيد الساباطي، فقد رويته عن أحمد بن محمد بن يحيى العطار (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، عن عمر بن سعيد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن محمد بن يحيى العطار، معتبر الحديث، ودوره شرفي، وبالتالي فعدم ثبوت وثاقته لا يضرّ باعتبار مروياته وقد تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة^٢، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن الحسن بن علي بن فضال، وهو أحمد بن الحسن بن علي بن محمد بن فضال، ثقة^٢، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عمرو بن سعيد الساباطي، وهو عمرو بن سعيد الزيات المدائني، وقد أشار إلى ذلك جمع^(٢)، هذا من جهة.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٥.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٤ / ١١٣، التفرشی، نقد الرجال: ٥ / ٥

ومن جهة أخرى، فإنه قد تقدم أنّ عمرو بن سعيد بن الزيات المدائني ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمرو بن سعيد المدائني الزيات السباطي معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس عمرو واعتبار مروياته.

الطريق السابع والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عمرو بن شمر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عمرو بن شمر، فقد رويته عن محمد بن موسى بن الم توكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد أبيادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن أبيه، عن أحمد بن نصر الخزاز، عن عمرو بن شمر))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن الم توكل، شيخ الصدوق، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن الحسين السعد أبيادي، شيخ الكليني، معتبر الرواية، تقدم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: أحمد بن نصر الخزاز، ولا بدّ أولاًً من ضبط الاسم، فقد ورد في المطبوع من مشيخة الفقيه دار الكتاب الإسلامي (أحمد بن نصر الخزّاز)، ولكن الوارد في المصدر (ابن النصر) بالصاد المهملة، وفي روضة المتقيين^(١) بالضاد المعجمة كما في الأصل.

والظاهر أنّه هو الصواب؛ وذلك لموافقته لما ورد في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي^(٢)، وكذلك لما ورد في فهرست كتب الشيعة وأصولهم للشيخ الطوسي (نقاش)^(٣)، وكذلك لما ورد في رجال العلامة الحلي (طليّة)^(٤)، وكذلك رجال ابن داود^(٥)، وكذا معالم العلماء^(٦) وغيرهم، فالظاهر أنّه أحمد بن النضر الخزّاز.

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال أحمد بن النضر، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((أحمد بن النضر الخزّاز أبو الحسن الجعفي، مولى، كوفي، ثقة، من ولده أبو الحسين أحمد بن علي بن عُبيد الله النضري، روى عنه أبو العباس بن عُقدة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا جماعة عن أبي العباس

(١) ينظر: المجلسي، روضة المتقيين: ١٤ / ٢١٠.

(٢) ينظر: النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٨ الرقم ٢٤٤.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤ الرقم ١٠١.

(٤) ينظر: العلامة الحلي، الرجال: ص ٢٠ الرقم ٤٩.

(٥) ينظر: ابن داود، الرجال: ص ٤٦ الرقم ١٤٢.

(٦) ينظر: ابن شهر آشوب، معالم العلماء: ص ٢١ الرقم ٩١.

أحمد بن محمد، عن أحمد بن محمد بن يحيى الخازمي، قال: حدثنا أبي عن أحمد بن النضر بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((أحمد بن النضر الخزاز، له كتاب، أخبرنا به عدة من أصحابنا، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن أبيه، و محمد بن الحسين، عن سعد بن عبد الله، والجميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، وأحمد بن أبي عبد الله، عن محمد بن خالد البرقي، عن أحمد بن النضر الخزاز الجعفي، ورواه لنا ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن متيل، عن محمد بن سالم، عن أحمد بن النضر))^(٢).

ثم أنّ الرجل وقع في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (طائفة)، حيث روى عنه محمد بن الحسين في أنّ زيارة الإمام الحسين (عليه السلام) تعد حجاً في الباب السادس والستين.

والتحصل من جميع ما تقدم: أنّ أحمد بن النضر الخزاز ثقة، معتبر الحديث.

ال السادس: عمرو بن شمر، لم يثبت له توثيق، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عمرو

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٩٨ الرقم ٢٤٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٨١ الرقم ١٠١.

بن شِمر معتبر، ولكن نفس عمرو بن شِمر لم يثبت له توثيق، بل إنّنا اخترنا أنّ جابر بن يزيد الجعفي معتبر الحديث إلّا ما يرويه عن خمسة، منهم عمرو بن شِمر كما تقدّم.

الطريق الثامن والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عيسى بن أبي منصور

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عيسى بن أبي منصور، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن عيسى بن أبي منصور وكتبه أبو صالح وهو كوفي مولى.

وحدثنا محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد الله بن سنان، عن ابن أبي يعفور، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ أقبل عيسى بن أبي منصور، فقال لي: إذا أردت أن تنظر خياراً في الدين خياراً في الآخرة، فانظر إليه)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٩ - ٩٠.

تقديم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة، تقدم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواء كان ابن عمر بن خالد الفزارى، أو الناب، أو ذا الناب، فالجمييع ثقات، تقدموا.

السادس: عيسى بن أبي منصور، ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وقال عنه: ((عيسى بن أبي منصور القرشي))^(١).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وقال عنه: ((عيسى بن أبي منصور الكوفي))^(٢).

وروى الرجل عن أبي عبد الله الصادق (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، كما روى عنه ابن مسكان، ولم يترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، ولا النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة، والظاهر أن ذلك من جهة كونه ليس بصاحب كتاب ومصنف، ومصنفاته تلك كانت مخصصة لذكر أهل المصنفات والكتب والمؤلفات.

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٤٠ الرقم ١٤٩٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٥٨ الرقم ٣٦٤٧.

وقد ترجم له العلامة الحلى (طاب الله ثراه) في خلاصة الأقوال بالقول:

((عيسى بن أبي منصور شلقان بالشين المعجمة والقاف والنون،
واسم أبي منصور صُبيح، قال ابن بابويه: وكنيته عيسى أبو صالح،
روى الكشي عن محمد بن عيسى قال: كتب إلى أبو محمد الفضل بن
شاذان أن يذكر عن محمد بن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد،
عن سعيد بن يسار، عن عبد الله بن أبي يعفور، أن الصادق (عليه السلام) قال
في عيسى: من أحب أن يرى رجلاً من أهل الجنة فلينظر إلى هذا، وعن
الصادق (عليه السلام): إنه خيار في الدنيا وخيار في الآخرة.

وروى أبو جعفر ابن بابويه في ثبت أسماء رجاله عن محمد بن
الحسن بن الوليد، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد،
عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن عبد الله بن سنان،
عن ابن أبي يعفور، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ أقبل عيسى
بن أبي منصور، فقال له: إذا أردت أن تنظر إلى خيار في الدنيا وخيار في
الآخرة، فلتتظر إليه، وهذا الطريق حسن.

قال أبو عمرو الكشي: سأله حمدوه ابن نصير عن عيسى،
فقال: خيرٌ فاضل، وهو المعروف بشلقان، وهو ابن أبي منصور، واسم
أبي منصور صُبيح.

وقال النجاشي: عيسى بن صُبيح العرمي، عربي، صليب، ثقةٌ،

روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) (١).

نعم، نود الإشارة هنا إلى أنَّ كلام العلامة الحلي (طائب) الأخير مبني على اتحاد عيسى بن صُبيح العزرمي وعيسى بن شلقان مع عيسى بن أبي منصور، لكي يقال بالتصريح بوثاقته، والرجل حمل الكلام من قبل النجاشي.

وقد روى الكشي في اختيار معرفة الرجال بباب عن ما رُوي في عيسى بن أبي منصور شلقان قال فيه:

((١) - محمد بن نصير قال: حدثنا محمد بن عيسى عن إبراهيم بن علي، قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) إذا رأى عيسى بن أبي منصور، قال: من أحبَّ أن يرى رجلاً من أهل الجنة، فلينظر إلى هذا.

٢ - كتب إلى أبو محمد الفضل بن شاذان يذكر عن ابن أبي عمير، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن سعيد بن يسار، عن عبد الله بن أبي عفسور، قال: كنت عند أبي عبد الله (عليه السلام) إذ أقبل عيسى بن أبي منصور، فقال: إذا أردت أن تنظر إلى خيار الدنيا و الخيار الآخرة، فانظر إليه.

قال أبو عمرو الكشي: سألت حمدویه بن نصیر عن عيسى، فقال: خییر فاضل، وهو المعروف بشلقان، وهو ابن أبي منصور، واسم

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٢١٥ - ٢١٦ الرقم ٧٠٧

أبي منصور صُبَيْح^(١)).

يقع الكلام في هذه الروايات:

أمّا الأولى فإنّها مخدوشة سندًا بإبراهيم بن علي، وإن كانت ظاهرة دلالة في وثاقة الرجل.

وأمّا الرواية الثانية فمعتبرة سندًا، ولكن أورد عليها صاحب قاموس الرجال (طاشة) بالقول: ((الكشي لم يدرك الفضل حتى يشافهه أو يكتب إليه، وكيف؟))^(٢).

والظاهر أنّ هناك سقطًا قبل الفضل بن شاذان، ولعلّه محمد بن عيسى كما ذكر العلامة الحلي (طاشة) في ترجمته كما تقدم، وقد يكون محمد بن مسعود العياشي بمعية ما ذكره في ترجمة أبي خالد القمّاط.

وعلى كلا التقديرين، فالواسطة الساقطة هو ثقة، فإنّ محمد بن عيسى بن عبيد ثقة، وكذلك محمد بن مسعود العياشي.

وعليه، فالرواية تامة سندًا، وظاهرة دلالة في وثاقة الرجل واعتبار مروياته، وعندئذ تكون الرواية الأولى صالحة لتأييد وثاقة الرجل، والرواية الثالثة تعُضُد وثاقة الرجل كذلك.

وكذلك روى الشيخ المفيد (طاشة) في رسالته العددية أنّ الرجل

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢١ - ٦٢٢.

(٢) التستري، قاموس الرجال: ٨/ ٣٠١.

من الفقهاء الأعلام والرؤساء المأذوذ منهم الحلال والحرام والفتيا والأحكام، الذين لا يُطعن عليهم ولا طريق لذم واحد منهم، كما نقل ذلك المحقق السيد الخوئي (قدس سره)^(١).

وكذلك ذكر الحميري في قرب الإسناد: (محمد بن عيسى، عن إبراهيم بن عبد الحميد، عن أبي عبد الله (عليه السلام)، قال: إذا سررك أن تنظر إلى خيار في الدنيا وخيار في الآخرة، فانظر إلى هذا الشيخ - يعني عيسى بن أبي منصور-)^(٢).

نعم، يبقى الكلام في الاتحاد والتعدد، فنقول:

الظاهر بل لعله الأقوى أن هناك أكثر من رجل يُسمى بعيسى بن أبي منصور:

الأول منهم: من أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، وهو قرشبي بتصريح الشيخ الطوسي (عليه السلام) المتقدم.

والثاني منهم: كوفي، على ما صرخ به الشيخ الصدوق

والشواهد على التعدد كثيرة، منها:

١ - أن الشيخ الطوسي ذكر كلاً منها مستقلاً.

٢ - أن أحدهما مولى، والآخر عربي صليب، وغيرها.

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٤ / ١٩٢.

(٢) الحميري، قرب الإسناد: ص ١٥.

وعلى كلّ حال، فمّا دلت الروايات المتقدمة عليه وكلمات الأعلام من المتقدمين، فوثاقته وعلو منزلته هو الذي من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وأمّا الآخر القرشي فهو مهمّل، لم يثبت له توثيق.

نعم، أشار سيد مشايخنا المحقق الخوئي (قدس سره) إلى مسألة وهي:

أنّ ما عثّرنا عليه من روایات عیسی بن أبي منصور كلّها عن الإمام أبي عبد الله الصادق (عليه السلام)، ولم نجد له روایة واحدة عن الإمام الباقر (عليه السلام)، وبالتالي فلا أثر للبحث عن الاتّحاد والتّغایر^(١).

فالنتيجة: أنّ عیسی بن أبي منصور الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عیسی بن أبي منصور معتبر، مضافاً إلى وثاقه عیسی بن أبي منصور نفسه واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٤ / ١٩٢.

الطريق التاسع والأربعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عيسى بن أعين

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عيسى بن أعين، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن أحمد بن علي بن الصَّلت، عن أبي طالب عبد الله بن الصَّلت، عن عبد الله بن المغيرة، عن عيسى بن أعين)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،
جليل القدر، تقدّم.

الثاني: محمد بن أحمد بن علي بن الصلت، من مشايخ الكليني،
معتبر الرواية، تقدّم.

الثالث: عبد الله بن الصلت القمي أبو طالب، ذكر النجاشي في
فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عبد الله بن الصلت، أبو طالب القمي، مولىبني قيم اللات
ابن ثعلبة، ثقة، مسكون إلى روايته، روى عن الرضا (عليه السلام)، يُعرف له

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٦.

كتاب التفسير، أخبرني عدة من أصحابنا، عن أحمد بن محمد بن يحيى، قال: حَدَّثَنَا عبدُ اللهِ بْنُ جعْفَرَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللهِ بْنِ عَبْدِ اللهِ بْنِ الْصَّلَتِ عَنْ أَبِيهِ) (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد منها:

المور الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا (عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ)، وقال عنه: ((عبد الله بن الصلت، يُكَنِّي أبا طالب، مولىبني تَيْمَ الله ابن ثعلبة، ثقة)) (٢).

المور الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ)، وقال عنه: ((عبد الله بن الصلت، أبو طالب القمي، مولى الريبع)) (٣).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عبد الله بن الصلت القمي، يُكَنِّي أبا طالب، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله عنه)) (٤).

وترجم له العالمة الحلي (عَلَيْهِ الْكَرَمُ الْعَظِيمُ) في خلاصة الأقوال بالقول: ((عبد الله بن الصلت بالصاد المهملة المفتوحة والتابع المنقوطة فوقها نقطتين، يُكَنِّي أبا طالب القمي، مولى تَيْمَ الله ابن ثعلبة، ثقة، مسكون

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢١٧ الرقم ٥٦٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٠ الرقم ٥٣٢٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٧٦ الرقم ٥٥٦٥.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٧٠ الرقم ٤٤٨.

إلى روايته، روى عن الرضا (عليه السلام) ^(١).

والتحصل من جميع ما تقدم: أن عبد الله بن الصلت القمي أبا طالب ثقة، معتبر الحديث.

الرابع: عبد الله بن المغيرة، وهو عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، ثقة، وجهه، فقيه، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: عيسى بن أعين، وفي البداية لا بد من الإشارة إلى أننا أمام شخصيتين مختلفتين، تحملان نفس هذا العنوان -أعني عيسى بن أعين:-

الشخصية الأولى: عيسى بن أعين أخو عبد الملك وعبد الجبار أبني أعين الشيباني اللذين يتتمي إليهم زرارة، وقد ترجم الشيخ الطوسي في رجاله في عداد أصحاب الإمام الراقي (عليه السلام)، وقال عنه: ((عيسى وعبد الملك وعبد الجبار بنو أعين الشيباني، أخو زرارة ابن أعين وحمران)) ^(٢).

والملاحظ على الرجل أنه قليل ما يترجم له، ولا يذكر كثيراً في كتب التراجم والرجال، وقال المحدث النوري بحقيقه: ((لا كتاب له، بل ولا ذُكرت له رواية في الكتب الأربع)) ^(٣).

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٩٣ الرقم ٦٠٢.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٣٩ الرقم ١٤٦٦.

(٣) النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٦١.

الشخصية الثانية: عيسى بن أعين الجريري الأستدي الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عيسى بن أعين الجريري الأستدي، مولى، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وروى عن عبيد بن عيسى بن أعين صاحب السُّبُّوبي - وهي الثياب البيضاء من القَزْ - له كتاب، أخبرنا به الحسين بن عبيد الله، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ زَيْدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْقَاسِمُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ الْحَازِمِ، عَنْ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ جَبَّلَةَ، عَنْ عِيسَى بْنِ عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام) بكتابه)).^(١)

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عيسى بن أعين الجريري الأستدي، مولاهم، كوفي)).^(٢)

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عيسى بن أعين، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سُمَاعَةَ عَنْهُ)).^(٣)

والظاهر أنّ المقصود هنا هو الجريري الأستدي؛ لأنّه هو صاحب الكتاب.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٦ الرقم ٨٠٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٨ الرقم ٣٦٦٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٨ الرقم ٥٢١.

وعليه، فالمقصود في طريق الصدوق إنّما هو عيسى بن أعين الجريري الأستدي؛ لأنّه هو صاحب الكتاب دون الآخر، وهو ثقة، معتبر الحديث كما تقدم عن صريح النجاشي.

ويعرض دوّن ثاقفه رواية ابن أبي عمر عنّه في كتاب الكافي^(١)، وكذلك تهذيب الأحكام^(٢)، وكذلك صفوان بن يحيى كما ورد في كتاب كمال الدين وتمام النعمة للشيخ الصدوق (عَلَيْهِ السَّلَامُ)^(٣)، وابن أبي عمر وصفوان بن يحيى بحسب المختار لا يروون ولا يُرسّلون إلّا عن ثقة، وهذا يعنى دوّن ثاقفة الرجل.

فالمحصل: أنّ عيسى بن أعين الجريري الأستدي ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة النهائية: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى عيسى بن أعين الجريري الأستدي معتبر، مضافاً إلى ثاقفة عيسى بن أعين الجريري الأستدي واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٤/٤٦٥ ب: الوقوف بعرفة ح ٨.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥/١٨٥ ب: الغدو إلى عرفات ح ٦١٦.

(٣) ينظر: الصدوق، كمال الدين وتمام النعمة: ص ٦٥٠ ح ٥.

الطريق الخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عيسى بن عبد الله الهاشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عيسى بن عبد الله الهاشمي، فقد رويته عن محمد بن موسى بن المتوكل (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن عبد الله، عن عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام))).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن المتوكل، شيخ الصدوق، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: محمد بن عبد الله، وهذا العنوان بدلواً مشترك بين أكثر من شخص، منهم:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٧.

١ - محمد بن عبد الله بن مهران.

٢ - محمد بن عبد الله بن هلال.

٣ - محمد بن عبد الله بن زراره وآخرون.

ولكن الظاهر أنّ المراد منه في مشيخة الفقيه محمد بن عبد الله بن هلال؛ بقرينة روایة محمد بن الحسين عنه في الباب (١٠٨) من الجزء الرابع من كتاب من لا يحضره الفقيه^(١)، وكذلك روى عنه محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله بن هلال مصرحاً باسمه في تهذيب الأحكام^(٢).

ومحمد بن الحسين هو محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، وهو الذي يروي عنه في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريق الصدوق إلى عيسى بن عبد الله الهاشمي.

وكذلك يحتمل كونه محمد بن عبد الله بن زراره، فإنه قد روى محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن عبد الله بن زراره^(٣).

ولكن لا يمكن تعيين كونه هو بما ذكر من كثرة روایة محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه^(٤)، والوجه في ذلك؛ أنّه دعوة بلا

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٢١٧.

(٢) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٧ / ٧ ح ٢١ ح ٨٩.

(٣) ينظر: المازندراني، سماء المقال في أحوال الرجال: ٦ / ٩٧.

(٤) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: ص

دليل، وبالتالي فلا هي بينة بنفسها ولا مبينة من خلال الدليل، وبالتالي فعهدها على مدعىها ولا استقراء للموارد يدعمها.

بل أكثر من ذلك، فقد تبعنا روايات محمد بن الحسين عن محمد بن عبد الله، فلم نجد تصرحًا بكونه محمد بن عبد الله بن زرار، بل التصريح على كونه محمد بن عبد الله بن هلال موجود، وتقديم. ومع الإغماض عن ذلك، فيبقى الاشتراك قائماً لا مجال لفكه بما تقدم، وحال محمد بن عبد الله بن زرار يحتاج إلى التحقيق، وليس هذا محله .

وعلى تقدير وثاقته، ولكن محمد بن عبد الله بن هلال بعد التتبع لحاله لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقته سوى وقوعه في أسناد كامل الزيارة لابن قولويه (طاش)، حيث روى عنه محمد بن الحسين في زيارة حمزة عم رسول الله (عليه السلام) وقبور الشهداء الحديث الثاني.

ولكن تقدم منا القول غير مرّة أن المختار عدم دلالة الوقوع في أسناد كامل الزيارات بنفسه، سواءً أكان في الدائرة الضيقة أي المشايخ المباشرين وتعديادهم (٣٢) راوياً، أو في الدائرة الأوسع من المشايخ المباشرين وهي عموم الأسانيد البالغ حوالى (٣٨٨) راوياً.

وإن كان الواقع بنفسه يحمل قيمة احتمالية معينة تنفع باتجاه بناء الاطمئنان بحال الراوي، إلا أنه لا يكفي لذلك، بل يحتاج إلى قرائن وشواهد ومؤيدات أخرى، يستطيع أن يجتمع معها ليكمل بناء الاطمئنان واستيضاح حال الراوي من ناحية الوثاقة واعتبار المرويات.

فالنتيجة: أن الأقرب كون محمد بن عبد الله الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه هو محمد بن عبد الله بن هلال، والرجل لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

ومع القول باشتراكه مع غيره، وعدم إمكانية تعيينه وغيره، فمع ذلك هذا الإجمال يمنع عن القول باعتبار مرويات محمد بن عبد الله في كتاب من لا يحضره الفقيه حتى على تقدير وثاقة المشترك الآخر معه.

الخامس: عيسى بن عبد الله الهاشمي، أو عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، في البداية لا بد من الإشارة إلى أننا أمام شخصيتين تشتراكاً في العنوان، وهو عنوان عيسى بن عبد الله الهاشمي:

الشخصية الأولى: عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب

(عليه السلام)، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا أبو الحسن بن الجندي، قال: حدثنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن خاقان النهدي، قال: حدثنا أبو سمية عن عيسى بكتابه، وقد جمع أبو بكر محمد بن سالم الجعابي روايات عيسى عن آبائه أخبرنا محمد بن عثمان عنه))^(١).

وكذلك ذكره الشيخ الطوسي (رضي الله عنه) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عيسى بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام) الهاشمي))^(٢).

الشخصية الثانية: عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، ذكره الشيخ الطوسي (رضي الله عنه) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((عيسى الهاشمي))^(٣).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عيسى بن عبد الله الهاشمي، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الحسن بن علي الزيتوني، عن أحمد بن هلال عنه))^(٤).

ثم أن الشواهد على التعدد كثيرة، منها:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٩٥ الرقم ٧٩٩.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٧ الرقم ٣٦٤٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٥٨ الرقم ٣٦٦١.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٩ الرقم ٥٢٤.

الأول: أنّ الأول عمرى والثانى حسينى.

الثانى: أنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) ذكر كلاًّ منهما منفرداً في الرجال وفهرست كتب الشيعة وأصولهم.

الثالث: تعدد الطرق إليهم كما تقدم بيانه.

والوارد في طريق الصدوق عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)، ولكن ذكر المحدث النورى في المقام مانصّه: ((النسب الذي ساقه الصدوق لعيسى غير معهود في كتب الأنساب، فإنّهم لم يذكروا العلي بن عمر الأشرف ابن علي بن الحسين (عليه السلام) المعروف بعلي الأصغر ابنًاً اسمه عبد الله، بل صرّحوا أنه أعقب من ثلاثة رجال: القاسم وعمر الشجيري وأبو محمد الحسن، ولم أقف في ولدهم على من اسمه عيسى، ولم يُرَأ أيضًاً في أسانيد الحديث، ولا أشار إليه أيضًاً أحدًا من أئمة الرجال، فلا ريب أنه من سهو القلم أو من زيادة النسخ)).^(١)

ومنه يظهر احتمال كونهم واحداً، وأنّه قد وقع خلل في سلسلة الأسماء.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنه لا اطمئنان بالاسم الذي ذكره الشيخ الصدوق في مشيخته، مضافاً إلى عدم الاطمئنان، بل مجهولية

حال من ذكره في المشيخة.

فبالتألي لا اعتبار بمرويات من ذُكر في الطريق تحت عنوان (عيسى بن عبد الله الهاشمي) أو (عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)).

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى عيسى بن عبد الله الهاشمي، أو عيسى بن عبد الله بن علي بن عمر بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام) غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة محمد بن عبد الله الواقع في الطريق؛ لاشتراكه بين أكثر من واحد من المهمل والجهول وغيره، مضافاً إلى اضطراب نسب عيسى بن عبد الله الهاشمي المذكور في الطريق، وجهاًًة حاله، فلا اعتبار لمروياته في الطريق.

الطريق الحادي والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى عيسى بن يونس

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن عيسى بن يونس، فقد رويته عن أحمد بن محمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن حمّاد بن عثمان، عن عيسى بن يونس)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقةٌ، تقدمٌ.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، صاحب التفسير، ثقةٌ، تقدمٌ.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدمٌ.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدمٌ.

الخامس: حمّاد بن عثمان، سواء أكان بن عمرو بن خالد الفزارى، أو الناب، أو ذا الناب، فكلّهم ثقاتٌ، تقدموا.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٨.

السادس: عيسى بن يونس، ذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله
في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (٢)، وقال:
((عيسى بن يونس))^(٣)، ولم يُعْلَقْ عَلَيْهِ بِشَيْءٍ.

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُوسَى الكاظمِ (٤)،
ذكره مَرَّةً تَحْتَ عَنْوَانِ عِيسَى بْنِ يُونَسَ^(٥)، وَأَخْرَى تَحْتَ عَنْوَانِ عِيسَى
بْنِ يُونَسَى بِزَرْكَ، لَهُ كِتَابٌ^(٦)، وَقَدْ وَرَدَ فِي أَسْنَادِ جَمْلَةٍ مِّنِ الرِّوَايَاتِ فِي
الْكَافِي^(٧)، وَكَذَا فِي تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ^(٨)، وَكَذَا مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيْهِ^(٩)،
وَغَيْرُهَا.

ولكن بعد التتبع لم نظفر بما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة
الرجل واعتبار مروياته، وبالتالي فهو مهملاً لا اعتبار لمروياته.

وما ذكره المحدث النوري من أَنَّه ذكره في أصحاب الإمام
الصادق (١) أمارة على الوثاقة كما ورد في خاتمة مستدرك الوسائل

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٥٨ الرقم ٣٦٦٨.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٤٠ الرقم ٥٠٧٠.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: الرقم ٥٠٦٦.

(٤) ينظر: الكليني، الكافي: ٤/ ١٩٧ ب: ابتلاء الخلق واختبارهم ح ١.

(٥) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٦/ ١٥٣ ب: أحكام الأسارى ح ٢٦٧.

(٦) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/ ٢٤٩ ب: ابتداء الكعبة ح ٢٣٢٥.

^(١)، فهذا الكلام منه لا يلتفت إليه، بل لا يلتفت إلى هذا الوجه أصلًا، وهو ضعيف جداً.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى عيسى بن يونس في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان، مضافاً إلى ذلك فإن عيسى بن يونس نفسه لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٧٢.

الطريق الثاني والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى العيّص بن القاسم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن العيّص بن القاسم، فقد روته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، عن العيّص بن القاسم))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجّهٌ،
تقديم.

الثالث: يعقوب بن يزيد، وهو يعقوب بن يزيد بن حماد
الأنصاري السلمي، ثقةٌ، صدوقٌ، تقديم.

الرابع: صفوان بن يحيى بياع السابري، أوثق أهل زمانه في
الحديث، لا يروي ولا يُرسّل إلا عن ثقة، تقديم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٤.

الخامس: العيص بن القاسم، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((العيص بن القاسم بن ثابت بن عبيد بن مهران البجلي، كوفي، عربي، يُكَنِّي أبا القاسم، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، هو وأخوه الريبع ابنا أخت سليمان بن خالد الأقطع، له كتاب، أخبرنا أبو عبد الله بن علي بن نوح، قال: حَدَّثَنَا أَبُو غَالِبُ الْزَرَّارِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَبْدُ اللَّهِ بْنُ جَعْفَرِ الْحَمَرِيُّ قِرَاءَةً عَلَيْهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَيُوبُ بْنُ نُوحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا صَفْوَانُ بْنُ يَحْيَى عَنِ الْعَيْصِ بِكِتَابِهِ)).^(١)

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((العيص بن القاسم، له كتاب، أخبرنا به ابن أبي جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، والحسن بن متيل، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير، وصفوان عنه)).^(٢)

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) وقال عنه: ((العيص بن القاسم البجلي، كوفي، عربي، وأخوه الريبع وهمابن أخت سليمان بن خالد)).^(٣)

وقد روى عنه ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بیاع السابري،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٢ الرقم ٨٢٤.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٣ الرقم ٥٤٧.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٣ الرقم ٣٧٦٣.

وهما من ثبت أئمّه لا يروون ولا يرسلون إلّا عن ثقة.

والمتحصل من جميع ما تقدم: أن العيّص بن القاسم ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طریق الشیخ الصدوق إلى العیّص بن القاسم في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة العیّص نفسه واعتبار مروياته.

الطريق الثالث والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى غياث بن إبراهيم التميمي الأسدية

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن غياث بن إبراهيم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، وعن محمد بن يحيى الخزاز، عن غياث بن إبراهيم))^(١).

يقع الكلام في الطريقين ورجالهم، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن إسماعيل بن بزيع، ثقة، وجه، معتبر الحديث،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٤.

تقدّم.

الخامس: محمد بن يحيى الحزار، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

ال السادس: غياث بن إبراهيم، في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّنا أمّا أكثر من شخصية تحمل عنوان غياث بن إبراهيم، ولكن سوف تُركّز على شخصيتين، يدور أمر الورود في مشيخة من لا يحضره الفقيه بينهما:

الشخصية الأولى: غياث بن إبراهيم المذكور في عِداد أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام)، كما وصفه الشيخ الطوسي (رهن الدين) في رجاله وقال عنه: إنّه بَتْرِي^(١).

والظاهر أنّه هو الذي خُدِّشَ فيه وكان من العامة، وروى حديث الطاهر للمهدي وقصته معروفة، وقال عنه الشهيد (رهن الدين) في الدرایة: إنّه وضّاع، وقال عنه مسلم في مقدمة صحيحه: إنّه مِنْ أُتْهِمَ بوضع الاخبار وتوليد الأحاديث.

ويُعْضُدُ التغاير أنّ الراوي لكتاب غياث هو إسماعيل بن أبان على ما ذكره النجاشي، ويروي عنه أحمد بن محمد بن خالد البرقي (المتوفى سنة ٢٨٠ للهجرة)، وهذا لا يمكن له الرواية عنه عمن في طبقة أصحاب الإمام الباقر (عليه السلام) بواسطة واحدة، وهو إسماعيل بن

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ١٤٢ الرقم ١٥٤٢.

أبان كما هو واضح.

وكذلك راوي كتاب غياث هو محمد بن يحيى الخزاز على ما ذكره الشيخ الطوسي (طوس)، وقد روى عنه البرقي كتابه، فالإشكال المتقدم يرجع مرتّة أخرى، وهو إشكال عدم إمكانية الرواية بواسطة واحدة.

وكذلك راوي كتاب غياث بن إبراهيم هو الحسن بن علي اللؤلؤي، كما ذكر الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم وتقديم، وهذا يروي عنه حميد أيضاً كما ذكر الشيخ الطوسي في الفهرست، وحميد (توفي سنة ٣١٠ للهجرة) على ما ذكره الشيخ الطوسي (طوس).

وبالتالي، فكيف يمكن لحميد (المتوفى سنة ٣١٠ للهجرة) الرواية عن أحد من أصحاب الإمام الバاقر (عليه السلام) (المولود سنة سبع وخمسين للهجرة والمستشهد سنة ١١٤ للهجرة) فلاحظ.

الشخصية الثانية: غياث بن إبراهيم التميمي الأُسدي أو الأُسدي، وهذا الرجل متاخر طبقة عن الأول، وقد ذكره الشيخ الطوسي (طوس) في رجاله في موردين:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((غياث بن إبراهيم أبو محمد التميمي الأُسدي، أُسند عنه وروى عن

أبي الحسن (عليه السلام) (١).

المورد الثاني: ذكره في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام) في رجاله، وقال عنه: ((غياث بن إبراهيم، روى محمد بن يحيى الخراز عنه)) (٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((غياث بن إبراهيم، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أحمد بن محمد بن الحسن، عن أبيه، عن الصفار، عن محمد بن الحسين، عن محمد بن يحيى الخراز عنه، ورواه حميد عن الحسن بن علي اللؤلؤي عنه)) (٣).

وهذا هو الذي ذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليه السلام)، بقرينة رواية محمد بن يحيى الخراز عن كل منها.

نعم، ذكر النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ((غياث بن إبراهيم التميمي الأسيدي، بصري، سكن الكوفة، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتاب مبوّب في الحلال والحرام يرويه جماعة، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي، قال:

(١) المصدر السابق: ص ٢٦٨ الرقم ٣٨٥٣.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٣٥ الرقم ٦٢٣٠.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٣٥٥ الرقم ٥٦١.

حدّثنا أَحْمَدُ بْنُ إِبْرَاهِيمَ بْنُ رَافِعٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدَ بْنَ زَيْدٍ،
قَالَ: حَدَّثَنَا جَعْفَرُ الْمُحَمْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا إِسْمَاعِيلُ بْنُ أَبْيَانَ بْنِ إِسْحَاقَ
الْوَرَاقَ عَنْهُ بِالْكِتَابِ (١).)

وَمِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلُ هُوَ نَفْسُ الرَّجُلِ الَّذِي ذُكِرَهُ الشَّيْخُ
الْطَّوْسِيُّ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) كَمَا تَقْدِيمَ.

نَعَمْ، ذُكِرَ الْبَعْضُ أَنَّ الشَّيْخَ الطَّوْسِيَّ (تَقْرِيبُهُ) فِي رِجَالِهِ وَصَفَ الرَّجُلَ
الْتَّمِيمِيَّ الْأَسْدِيَّ لَا الْأَسْدِيَّ، وَلَكِنْ يُمْكِنُ تَوْجِيهُ ذَلِكَ بِأَمْرَيْنِ:

الْأُمْرُ الْأُولُّ:

أَنَّ التَّمِيمِيَّ الْأَسْدِيَّ نَسْبَةٌ إِلَى أَسِيدٍ بْنِ عُمَرَ بْنِ تَمِيمٍ، حِيثُ قَالَ
ابْنُ دَرِيدَ فِي الْاشْتِقَاقِ: ((أَسِيدٌ: تَصْغِيرُ أَسْوَدٍ فِي لُغَةِ بَنِي تَمِيمٍ، وَسَائِرُ
الْعَرَبِ يَقُولُ: أَسِيدُونَ، فَإِذَا نَسَبُوا إِلَيْهِ قَالُوا: أَسِيدِيٌّ)) (٢).

الْأُمْرُ الثَّانِي:

الظَّاهِرُ أَنَّهُ لَا حَاجَةٌ إِلَى مَثَلِ هَذَا التَّقْرِيبِ؛ وَذَلِكَ لِأَنَّ النَّسْخَةَ
الْمُحَقَّقَةُ مِنْ رِجَالِ الشَّيْخِ الطَّوْسِيِّ أَثْبَتَهُ بِالْتَّمِيمِيَّ الْأَسْدِيَّ كَمَا قَدَّمْنَا،
وَالْأُمْرُ صَارَ وَاضْحَىًّا وَلَعَلَّ الْأُمْرُ مِنْ اخْتِلَافِ النَّسْخِ أَوِ التَّصْحِيفِ.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٨٣٣ الرقم ٣٠٥، الطوسي،
فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٦ الرقم ٥٦٠.

(٢) ينظر: ابن دريد، الاشتقاق: ١/٢٠٦.

يبقى الكلام في مسألة مهمة، وهي:

من هو غياث بن إبراهيم الذي ورد في مشيخة من لا يحضره الفقيه؟

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّه يمكن أن يكون غياث بن إبراهيم التميمي الأُسيدي؛ بقرينة رواية إسماعيل بن أبان بن إسحاق الوراق عنه؛ وذلك لأنّ التميمي الأُسيدي يروي عنه إسماعيل بن أبان بن إسحاق وكذلك محمد بن يحيى الخزاز.

ولكن تبقى مشكلة لا بدّ من حلّها، وهي أنّ الشيخ الصدوق (طليلاً) ذكر الرجل في الباب السادس والخمسين من الجزء الثالث من كتابه؛ لأنّه دارمي أو داري على نسخة، فكيف يمكن توجيه ذلك؟

والجواب عن ذلك:

أمّا العمل على كونه (دارمي) فالامر سهل، فعلى ذلك يكون الرجل تميمياً ولكن ليس أُسيدياً، وأمّا الحمل على كون (داري) فأسهل، بمعية الحمل على التصحيح وهو ليس بعزيز.

وعليه، فالمختار أنّ غياث بن إبراهيم المذكور في مشيخة من لا يحضره الفقيه هو غياث بن إبراهيم التميمي الأُسيدي، وهو ثقة بتصریح النجاشی.

ويعضد وثاقته رواية ابن أبي عمير عنه في غير كتاب، كما في

الكافى والاستبصار وكمال الدين وفي غير مورد^(١).

فالتحصل من جميع ما تقدم: أن غياث بن إبراهيم التميمي الأسيدي ثقة معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى غياث بن إبراهيم التميمي الأسيدي معتبر، مضافاً إلى وثاقة غياث بن إبراهيم واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الصدوق، كمال الدين: ٢/٢٤٠ ح ٤١٢، ٦٤ ح ٨، الطوسي، الاستبصار: ٤/١٦٣ ح ٦٢٠، غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٧٥.

الطريق الرابع والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى فضالة بن أبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن فضالة بن أبي (عليه السلام)، فقد روته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أبي)) .

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسين بن الحسن بن أبان، عن الحسين بن سعيد، عن فضالة بن أبي))^(١).

يقع الكلام في الطريق الأول، ورجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٣ .

الرابع: الحسين بن سعيد، وهو الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقةٌ، تقدّم.

الخامس: فضالة بن أئوب الأزدي، ثقة، من أصحاب الإجماع، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق الأول إلى فضالة بن أئوب في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس فضالة واعتبار مروياته.

وأئمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثاني: الحسين بن الحسن بن أبان، لم يثبت له توثيق، ولكن دوره شرفي اعتباري، وبالتالي فلا يضر عدم ثبوت وثاقته في اعتبار حديثه ومروياته، وبالتالي حديثه معتبر لدينا وقد تقدّم.

الثالث: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقةٌ، تقدّم.

الرابع: فضالة بن أئوب وهو الأزدي، ثقة، من أصحاب الإجماع، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني إلى فضالة بن أئوب في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة فضالة واعتبار مروياته.

ودعوى: أنه ما دام الحسين بن سعيد واقع في السنّد، وهو بعد

الحسين بن الحسن بن أبان، وكتب الحسين معرفة مشهورة معمولة عليها، فلا حاجة إلى النظر في الطرق إلى كتبه ولا منه إلى الإمام (عليه السلام)^(١).

فهذه الدعوى لا يُلتفت إليها، بل هي مدفوعةٌ بما تقدم غير مرّة؛ وذلك لظهور ضعفها جداً فراجع.

(١) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: ص

الطريق الخامس والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى الفضل بن أبي قرّة السّمندي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الفضل بن أبي قرّة السّمندي، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، ومحمد بن موسى بن المتوكل ^(١)، عن علي بن الحسن السعد آبادي، عن أحمد بن أبي عبد الله البرقي، عن شريف بن سابق التفلسيي، عن الفضل بن أبي قرّة السّمندي ^(٢)).)

يقع الكلام في رجال الطريق أو الطريقين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن موسى بن المتوكل، شيخ الصدوق، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن

(١) هذا في بعض النسخ.

(٢) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٤.

خالد البرقي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: شريف بن سابق التفليسي، ترجم له النجاشي في
فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((شريف بن سابق التفليسي، أبو محمد، أصله كوفي، انتقل إلى
تفليس^(١)، صاحب الفضل بن أبي قرّة، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا
عده من أصحابنا، عن الحسن بن حمزة العلوي الطبرى، قال: حدثنا
ابن بطة، قال: حدثنا أحمد بن محمد عن أبيه عن شريف))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم
بالقول: ((شريف بن سابق التفليسي، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن
أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه،
ورواه أحمد عن شريف بلا واسطة))^(٣).

وذكره في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عائلاً)،

(١) تفليس وهي مدينة بأرمينية افتتحها المسلمون في أيام عثمان بن عفان، يجري
في وسطها نهر يقال له الكرّ يصبّ في البحر، وعليها سور عظيم، وبها حمامات
شديدة الحرّ لا تؤخذ ولا يستقى لها ماء، يعني أنها عين تبع من الأرض حارة
وقد عمل عليها حمام.

ينظر: الحموي، معجم البلدان: ٢ / ٣٦.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٩٥ - ١٩٦ الرّقم ٥٢٢.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٤٥ الرّقم ٣٥٤.

وقال بحّقه: ((شريف بن سابق التَّفْلِيسِي، روى عنه البرقي أَحْمَد))^(١).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((شريف بن سابق التَّفْلِيسِي، أبو محمد، روى عن الفضل بن قُرَّة السَّهْدِي السَّمْنَدِي عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)، وهو ضعيف، مضطرب الأمر))^(٢).

وترجم له العالمة الحلي (طَبَّابُهُ) في خلاصة الأقوال بالقول: ((شريف بن سابق بالباء المنقطة تحتها نقطة قبل القاف التَّفْلِيسِي، أبو محمد، روى عن الفضل بن أبي قُرَّة السَّمْنَدِي، عن أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَفَافُ)، وهو ضعيف، مضطرب الأمر))^(٣).

وهنا نود الإشارة إلى أمرين:

الأمر الأول:

ما ذكره ابن الغضائري من أَنَّه السَّهْنَدِي، فَإِنَّ ذَلِكَ قد ورد في نسخة وفي أخرى ورد السَّمْنَدِي.

الأمر الثاني:

أنَّ العالمة الحلي (طَبَّابُهُ) نقل تضييف شريف من دون أن ينسبه إلى ابن الغضائري.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٢٨ الرقم ٦١٥٠.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٦٨ الرقم ٦٨.

(٣) العالمة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٣٥٨ الرقم ١٤١٤.

وعلى كل حال، فالمتحصل من جميع ما تقدم ضعف الرجل، وعدم اعتبار مروياته؛ لصريح ابن الغضائري فيه، وكتاب ابن الغضائري بحسب المختار ثابت النسبة للرجل والرجل ثقة، وبالتالي وجوب مقتضى الصناعة الأخذ بما فيه من معطيات وإخبارات، سواءً أكانت في دائرة الجرح والتعديل أم في غيرها من المعطيات الرجالية، كالنسب والعلم والاجتماع ونحو ذلك.

السادس: الفضل بن أبي قرّة السّمندي، ذكره الشيخ الطوسي
 (قطيّع) في رجاله في أكثر من مورد، منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((الفضل بن أبي قرّة التقليسي))^(١).

المورد الثاني: في عِدَادِ مَنْ لَمْ يُرِيْدُ عَنْ وَاحِدِ مِنِ الْأَئِمَّةِ (لِمَلِكِ الْمُلْكِ)، وقال عنه: ((الفضل بن أبي قرّة، روى حميد عن إبراهيم بن سليمان عن الفضل))^(٢).

وترجم له كذلك في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الفضل بن أبي قرّة، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن إبراهيم بن سليمان، عن حيّان الخزاز عنه))^(٣).

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٦٩ الرقم ٣٨٦٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ٤٣٦ الرقم ٦٢٣٦.

(٣) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٩ الرقم ٥٦٧.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الفضل بن أبي قرّة التميمي السّهدي، بلد من أذربيجان، انتقل إلى أرمينية وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، ولم يكن بذلك، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن أحمد الكلابي، قال: حدثنا علي بن إسحاق بن عمار، قال: حدثنا شريف بن سابق عن الفضل بكتابه))^(١).

وترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((الفضل بن أبي قرّة التميمي السّهدي، أبو محمد، أذربيجاني، أصله كوفي وسكنها، ضعيف، وما يروي عن أبي عبد الله (عليه السلام)))^(٢).

والظاهر أنّ (ما) الواردة بين ضعيف ويروي زائدة من النّساخ، ويعُضُّد ذلك المسيرة الطويلة لكتاب ابن الغضائري واحتفاؤه لقرون طويلة، فلا يستغرب الزيادة والنّقيصة فيه بهذا المقدار الذي هو تقريباً متعارف عند النّساخ في الكتب، بل وجدناه حتّى عند في كتب المعاصرين لنا مع ما وصلت إليه التكنولوجيا في الطباعة من تطور ودقّةٍ.

وكذلك السّهدي أو السّمندي، فلعلّها من التصحيف، خصوصاً مع كونها حرفًا زائداً مع تقارب الرسم، وقد تحدّثنا في مباحثنا الرجالية

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٨ الرقم ٨٤٢.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٤ الرقم ١٠٩.

مطولاًً عن التصحيف في الحديث، فراجع^(١).

وبعد أن لم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل،
مضافاً إلى وضوح تضعيقه من قبل ابن الغضائري، فالرجل ضعيف في
ال الحديث، غير معتبر الرواية.

وما ذكره المحدث النوري في خاتمة مستدركه من وجه للقول
بوثاقته بتقرير:

أنّ قول النجاشي روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) لم يكن بذاك، له
كتاب يرويه جماعة إلى آخره، فقوله: (لم يكن بذاك)، أي في كمال الدقة،
وفي رواية الجماعة لكتابه إشارة إلى الوثاقة^(٢).

ولكن ما تفضل به (الله) ضعيف جداً؛ وذلك أمّا قول النجاشي:
(لم يكن بذاك)، ظاهر في الخدش بحال الرجل من ناحية الحديث
واعتبار المرويات، وهذا واضح لكل من طالع كلمات أهل الرجال
والأصول الرجالية

وأمّا قوله: (في رواية الجماعة لكتابه إشارة إلى الوثاقة) فهذا
غريب! فـأي ملازمة بين رواية الكتاب ووثاقة صاحبه ومؤلفه؟ فإنّه
لم ثبت هذه الصفة للأصول، ولذلك قيد الشيخ الطوسي كلامه عن

(١) ينظر: عادل هاشم، المباحث الرجالية: ٢ / ٢٣٧ وما بعدها.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٨٢.

أصل إسحاق بن عمار بأنه أصله معتمد عليه، وهو من الواضح كونه قيداً احترازياً، فإذا كان هذا حال الأصول، فكيف حال المصنفات والكتب؟

وبالتالي، فلا دلالة لنفس الرواية على وثاقة مؤلف الكتاب

بوجه.

فالنتيجة: أن طريق الشيخ الصدوق إلى الفضل بن أبي قرّة في كتاب من لا يحضره الفقيه ضعيف؛ من جهة ضعف شريف بن سابق التفليسي، مضافاً إلى ضعف الفضل بن أبي قرّة نفسه، وعدم اعتبار مروياته.

الطريق السادس والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى الفضل بن شاذان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الفضل بن شاذان من العلل التي ذكرها عن الرضا (عليه السلام)، فقد رويته عن عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري (رضي الله عنه)، عن علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان النيسابوري، عن الرضا (عليه السلام))).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: عبد الواحد بن عبدوس النيسابوري، وهو عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، أو النيسابوري، العطار، لم يثبت له توثيق، غير معتبر الحديث لدينا، تقدم.

الثاني: علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري أو النيسابوري، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: الفضل بن شاذان، وهو من الشخصيات البارزة في الفكر الإمامي، وكان متعدد الاختصاصات، وترجم له النجاشي في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٥.

فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الفضل بن شاذان بن الخليل، أبو محمد، الأسدى النيسابوري أو النيسابوري، كان أبوه من أصحاب يونس، وروى عن أبي جعفر الثاني (عليهما السلام)، وقيل: عن الرضا (عليه السلام) أيضاً، وكان ثقة، أحد أصحابنا الفقهاء والمتكلمين، وله جلالة في هذه الطائفة وهو في قدره أشهر من أن نصفه.

وذكر الكُنْجِي أَنَّه صنَّف مئَةً وثَانِيَنْ كِتَاباً، وَقَعَ إِلَيْنَا مِنْهَا: كتاب النقض على الإسكاف في تقوية الجسم، كتاب العروس وهو كتاب العين، كتاب الوعيد، كتاب الرد على أهل التعطيل، كتاب الاستطاعة، كتاب مسائل في العلم، كتاب الأعراض والجواهر، كتاب العلل، كتاب الإيمان، كتاب الرد على الشنوية، كتاب إثبات الرجعة، كتاب الرجعة حديث، كتاب الرد على الغالية المحمدية، كتاب تبيان أصل الضلالة، كتاب الرد على محمد بن كرام، كتاب التوحيد في كتاب الله، كتاب الرد على أحمد بن الحسين، كتاب الرد على الأصم، كتاب في الوعد والوعيد آخر، كتاب الرد على البيان أو الإيمان بن رئاب، كتاب الرد على الفلاسفة، كتاب مخنة الإسلام، كتاب السنن، كتاب الأربع مسائل في الإمامة، كتاب الرد على الناوسية، كتاب الفرائض الكبير، كتاب الفرائض الأوسط، كتاب الفرائض الصغير، كتاب المسح على الخفَّين، كتاب الرد على المرجئة، كتاب الرد على القرامطة،

كتاب الطلاق، كتاب مسائل البلدان، كتاب الرد على البائسة، كتاب اللطيف، كتاب القائم (عليه السلام)، كتاب الملاحم، كتاب حذو النعل بالنعل، كتاب الإمامة كبير، كتاب فضل أمير المؤمنين (عليه السلام)، كتاب معرفة الهدى والضلال، كتاب التعرى والحاصل، كتاب الخصال في الإمامة، كتاب المعيار والموازنة، كتاب الرد على الحشوية، كتاب النجاح في عمل شهر رمضان، كتاب الرد على الحسن البصري في التفضيل، كتاب النسبة بين الجبرية والثنوية.

أخبرنا أبو العباس بن نوح، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن إدريس بن أحمد، قال: حدثنا علي بن محمد بن قتيبة النيسابوري أو النيسابوري عنه بكتبه (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((الفضل بن شاذان النيسابوري، فقيه، متكلم، جليل القدر، له كتب ومصنفات، منها: كتاب الفرائض الكبير، كتاب الفضائل الصغير، كتاب الطلاق، كتاب المسائل الأربع في الإمامة، كتاب الرد على ابن كرام، كتاب المسائل والجوابات، كتاب النقض على الإسكاف في الجسم، كتاب المتعين متعة النساء ومتعة الحج، وكتاب الوعيد والمسائل في العالم وحدوده، وكتاب الأعراض والجواهر، وكتاب العلل، وكتاب الإيمان، وكتاب الرد على الدامغة الثنوية، وكتاب في إثبات

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٧ - ٣٠٨ الرقم ٨٤٠.

الرجعة، وكتاب في الرد على الغلاة، وكتاب في تبيان أصل الضلال، وكتاب التوحيد من كتاب الله المنزلة الأربع، وهو كتاب الرد على يزيد بن بزيع الخارجي، وكتاب الرد على أحمد بن يحيى، وكتاب الرد على الأصم، وكتاب الوعد والوعيد، وكتاب الحسني، وكتاب الرد على يهان بن رباب الخارجي، وكتاب النقض على من يدعى الفلسفة في التوحيد والأعراض والجواهر والجزاء، وكتاب الرد على المثلثة، وكتاب المسح على الخفين، وكتاب الرد على المرجئة، وكتاب الرد على الباطنية والقرامطة، وكتاب النقض على أبي عبيد في الطلاق، وكتاب جمع فيه مسائل متفرقة لأبي ثور والشافعي والأصفهاني وغيرهم، سماه تلميذه علي بن محمد بن قتيبة كتاب الدياج، وكتاب مسائل البلدان، وكتاب التنبية في الجبر والتشبيه، وله غير ذلك من مصنفات كثيرة لم تُعرف أسماؤها.

وذكر ابن النديم أن له على مذهب العامة كتاباً كثيرة، منها: كتاب التفسير، كتاب القراءة، كتاب السنن في الفقه، وأن لابنه العباس كتاباً وأظن أن هذا الذي ذكره الفضل بن شاذان الذي تروي عنه العامة.

أخبرنا برواياته وكتبه هذه أبو عبد الله المفید (عليه السلام)، عن محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن محمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عن علي بن محمد بن قتيبة عنه.

وروها أيضاً محمد بن علي بن الحسين بن بابويه، عن حمزة بن محمد العلوي، عن أبي نصر قبر بن علي بن شاذان، عن أبيه عنه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (طوسى) في رجاله في موردين:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام علي الهادي (عليه السلام)، وقال عنه: ((الفضل بن شاذان النيسابوري، يُكنى أبا محمد))^(٢).

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، وقال عنه: ((الفضل بن شاذان النيسابوري، يُكنى أبا محمد))^(٣).

ثم أَنَّ الكشي قد أورد في رجاله جملة من الروايات المتعلقة بالفضل بن شاذان، لا بأس بالتعرف لها والتعليق عليها إن أمكن:

الرواية الأولى:

((سعد بن جناح الكشي قال: سمعت محمد بن إبراهيم الوراق السمرقندى يقول: خرجت إلى الحج فأردت أن أمر على رجل كان من أصحابنا، معروف بالصدق والصلاح والورع والخير، يُقال له: بورق البُنْجَانِي، قرية من قُرى هرات، وأزوره وأحدث عهدي به، قال: فأتيته فجرى ذكر الفضل بن شاذان (عليه السلام)، فقال بورق: كان الفضل بن بطن

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٩ الرقم ٥٦٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٩٠ الرقم ٥٧٤٠.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٠١ الرقم ٥٨٨١.

شديد العلة، وينتظر في الليلة مائة مرّة إلى مائة وخمسين مرّة، فقال له بورق: خرجت حاجاً، فأتيت محمد بن عيسى العبيدي، ورأيت شيخاً فاضلاً في أنفه اعوجاج وهو القنى، ومعه عدة رأيتم معتدين مخزونين، فقلت لهم: ما لكم؟ قالوا: إن أبا الحسن (عليه السلام) قد حُبس، قال بورق: فحججت ورجعت ثم أتيت محمد بن عيسى ووجده قد انجل عنده ما كنت رأيته فيه، فقلت: ما الخبر؟ قال: قد خُلي عنه.

قال بورق: فخرجت إلى سرّ من رأى ومعي كتاب يوم وليلة، فدخلت على أبي محمد (عليه السلام)، وأريته ذلك الكتاب، فقلت له: جعلت فداك، إن رأيت أن تنظر فيه، فلما نظر فيه وتصفحه ورقه ورقه، قال: هذا صحيح، ينبغي أن يُعمل به، فقلت له: الفضل بن شاذان شديدة العلة، ويقولون: إنها من دعوتك بموجتك عليه؛ لما ذكروه عنه آنه قال: آن وصي إبراهيم خير من وصي محمد (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، ولم يقل، جعلت فداك هكذا كذبوا عليه، فقال: نعم، رحم الله الفضل، فقال بورق: فرجعت فوجدت الفضل قد مات في الأيام التي قال أبو محمد (عليه السلام): رحم الله الفضل (١).

ولكن الرواية مخدوشة سندًا بسعد بن جناح الكشي و محمد بن إبراهيم الوراق السمرقندى على ما ذكر.

مضافاً إلى آنه يبعد أن يصح اختلاف المبطون باليوم مائة وخمسين

مرّة، بل هو في غاية البعد، إِلَّا إذا حملنا هذه الأرقام على نحو من الإِشارة إلى الكثرة، دون إرادتها بعينها وحدودها المعروفة.

وهناك ست روایات أخرى، الثانية منها فيها مجاهيل، وكذلك الثالثة والخامسة والسادسة، والسابع لا يوجد فيها سند أصلًا^(١).

وعليه، فلم نجد في هذه الروایات ما يصلح للخدش بحال الفضل ومعارضة كلمات المدح والثناء التي أوردها الشيخ الطوسي (قطب الدين) والنجاشي في كتابيهما.

فالنتيجة: أنَّ الفضل بن شاذان ثقة، جليل، متكلم، مشهور.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى العلل للفضل بن شاذان غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة عبد الواحد بن محمد بن عبدوس النيسابوري، وإن كان نفس الفضل بن شاذان ثقة، جليل، متكلم، معروف، معتبر الحديث.

(١) ينظر: المصدر السابق: ٢ / ٨١٨ - ٨٢٥.

الطريق السابع والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى الفضل بن عبد الملك أبو العباس البقباق

الковي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن الفضل بن عبد الملك، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن الخطاب، عن جعفر بن بشير، عن حماد بن عثمان، عن الفضل بن عبد الملك المعروف بأبي العباس البقباق الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليلٌ، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليلٌ، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٢٥.

الرابع: جعفر بن بشير البجلي، ثقة^٣، تقدم.

الخامس: حماد بن عثمان، سواء^٤ كان ابن عمر بن خالد الفزارى،
أو الناب، أو ذا الناب، فالجميع ثقات، تقدموا.

السادس: الفضل بن عبد الملك، أبو العباس البقاق الكوفي،
ثقة^٥، عين^٦، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه فطريق الصدوق إلى الفضل بن عبد الملك معتبر، مضافاً
إلى وثاقة الفضل نفسه واعتبار مروياته.

الطريق الثامن والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى الفضل بن عثمان الأعور المرادي الكوفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن **الفضيل** بن عثمان الأعور، فقد رويته عن
 محمد بن الحسن بن **أحمد** بن الوليد (رضي الله عنه)، عن محمد بن
 الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن صفوان بن يحيى،
 عن **فضيل** بن عثمان الأعور المرادي الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن **أحمد** بن الوليد، شيخ الصدوق،
 ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
 تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث،
 تقدم.

الرابع: صفوان بن يحيى بياع السابري، أوثق أهل زمانه، لا

يروي ولا يُرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدم.

الخامس: الفضيل بن عثمان الأعور المرادي الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((الفضيل بن عثمان المرادي الصائغ الأنباري، أبو محمد الأعور، مولى، ثقةٌ، ثقةٌ، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، وهو ابن أخت علي بن ميمون المعروف بأبي الأكراد، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن عبد الله بن غالب وأحمد بن عمر بن كيسة، قالا: حدثنا علي بن الحسن الطاطاري، قال: حدثنا محمد بن أبي عمير، قال: حدثنا فضل بكتابه))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في غير مورد، منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((فضيل بن عثمان الأعور المرادي، كوفي))^(٢).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((الفضيل بن عثمان المرادي، ويقال: الفضل الأعور الصائغ الأنباري ابن بنت علي بن ميمون))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٠٨ الرقم ٨٤١.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٣ الرقم ١٥٤٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٦٩ الرقم ٣٨٧٧.

ومن هذا يعلم أن احتمال الفضيل والفضل كان من عصر الشيخ الطوسي (ت ٢٢٣)، مضافاً إلى تعدد ألقابه بين الأعور والمرادي والصائغ والأنباري ونحو ذلك.

ثم أن الشيخ الطوسي (ت ٢٢٣) ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم مررتين - كما يبدو -:

الأول قال فيه: ((فضيل الأعور، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، وأحمد بن محمد بن عيسى، عن صفوان، عن علي بن عبد العزيز عنه))^(١).

والثاني قال فيه: ((فضيل بن عثمان الصيرفي، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن حميد، عن الحسن بن محمد بن سماعة عنه، وأظن أئمها واحد، وهو فضيل الأعور))^(٢).

والظاهر أن ما استظهره الشيخ الطوسي (ت ٢٢٣) من وحدة المعنون لهذين العنوانين قريب جداً؛ وذلك لأن الصيرفي يمكن أن يكون صائغاً، ويعضله عدم تعرض النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للفضيل بن عثمان الصيرفي، مضافاً إلى عدم وجود روایات تذكر عن فضيل بن عثمان الصيرفي، وكل ذلك يدعم الاتحاد.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٩٩ - ٢٠٠ الرقم ٥٦٨.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٠٠ الرقم ٥٦٩.

نعم، الظاهر من رواية الحسن بن محمد بن سماعة عنه، هو بقاوئه إلى زمان الإمام الكاظم (عليه السلام) والإمام الرضا (عليه السلام)، كما يؤشر لذلك رواية صفوان بن يحيى عنه، كما تقدم في الطريق في مشيخة من لا يحضره الفقيه.

ويضاف إلى وضوح وثاقة الرجل بتصریح النجاشی بوثاقته مرتين، ورواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى عنه، وكلاهما من ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة.

فالمحصل: أن الفضیل أو الفضل بن عثمان المرادي الصائغ الأنباري الأعور ثقة، ثقة.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى فضیل أو فضل بن عثمان الأعور المرادي الكوفي معتبر، مضافاً إلى وثاقة الفضیل واعتبار مروياته.

الطريق التاسع والخمسون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى الفضيل بن يسار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن **الفضيل بن يسار**، فقد رويته عن **محمد بن موسى بن المتوكل** (رضي الله عنه)، عن **علي بن الحسين السعد أبيادي**، عن **أحمد بن أبي عبد الله البرقي**، عن **أبيه**، عن **ابن أبي عمر**، عن **عمر بن أذينة**، عن **الفضل بن يسار**)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: **محمد بن موسى بن المتوكل**، **شيخ الصدوق**، **ثقة**، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: **علي بن الحسين السعد أبيادي**، **شيخ الكليني**، معتبر الرواية، تقدم.

الثالث: **أحمد بن أبي عبد الله البرقي**، وهو **أحمد بن محمد بن خالد البرقي**، **ثقة**، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: **والده**، **محمد بن خالد البرقي**، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٣.

الخامس: ابن أبي عُمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدم.

السادس: عمرو بن أذينة، وهو ابن أذينة، وكذلك يقال له: محمد بن عمرو بن أذينة، وعمرو بن محمد بن عبد الرحمن بن أذينة، فالجميع واحد، وهو ثقة، جليل، شيخ من أصحابنا، معتبر الحديث، تقدم.

السابع: الفضيل بن يسار، ذكره الشيخ الطوسي (ت١٢٩) في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَقَالَ بِحَقِّهِ: ((فضيل بن يسار، بصري، ثقة))^(١).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((الفضيل بن يسار النهدي، مولى، أصله كوفي، نزل البصرة، مات في حياة أبي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ))^(٢).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((الفضيل بن يسار النهدي، أبو القاسم، عربي، بصري، صميم، ثقة، روى عن أبي جعفر (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)) وَأَبِي عبد الله (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَمات في أيامه، وَقَالَ ابن

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٤٣ الرقم ١٥٤٥.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٦٩ الرقم ٣٨٦٨.

نوح: يُكْنِى أَبَا مِيسُورَ أَوْ أَبَا مُسْوَرَ، أَخْبَرَنَا عَلِيُّ بْنُ بَلَالَ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عُمَرَ، عَنْ عَبْدِ الْعَزِيزِ بْنِ مُحَمَّدٍ، عَنْ عُصْمَةَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ السَّلْدُوْسِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسْنُ بْنُ إِسْمَاعِيلَ بْنَ صَبِّيْحٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا هَارُونَ بْنَ عِيسَى، عَنْ أَبِي مَسْرُورِ الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، قَالَ: قَالَ لِي جَعْفَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ (عَلَيْهِ السَّلَامُ): رِضَاعُ الْيَهُودِيَّةِ وَالنَّصَارَى يَحْرُمُ مِنْ رِضَاعِ النَّاصِبِيَّةِ.

لَهُ كِتَابٌ يَرْوِيهُ جَمَاعَةً، أَخْبَرَنَا أَبُو الْعَبَّاسِ أَحْمَدُ بْنُ عَلِيٍّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ إِدْرِيسٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنَ يَحْيَى، عَنْ أَحْمَدَ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنْ أَبِيهِ، وَعَلِيِّ بْنِ مَهْزِيَّارٍ، عَنْ حَمَادَ بْنِ عِيسَى، عَنْ الْفَضِيلِ بْنِ كَتَابِهِ) ^(١).

ثُمَّ أَنَّ الْكَشِّيَّ أَوْرَدَ فِي رِجَالِهِ جَمِيلَةً مِنَ الرِّوَايَاتِ تَعْلَقُ بِالْفَضِيلِ، وَضَعَهَا فِي بَابِ مَسْتَقْلَلِ سَمَّاهُ فِي الْفَضِيلِ بْنِ يَسَارٍ، حِيثُ قَالَ: ((حَدَّثَنَا حَمْدُوِيَّهُ وَإِبْرَاهِيمُ، قَالَا: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عِيسَى، عَنْ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: كَانَ أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِذَا رَأَى الْفَضِيلَ بْنَ يَسَارٍ، قَالَ: بَشَّرَ الْمُخْبِتَيْنَ، مَنْ أَحَبَّ أَنْ يَرَى رَجُلًا مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، فَلِينَظِرْ إِلَى هَذَا)) ^(٢).

وَالرِّوَايَةُ وَإِنْ أَمْكَنَ الْخَدْشَ بِهَا مِنْ نَاحِيَةِ إِبْرَاهِيمَ بْنِ عَبْدِ اللَّهِ كَمَا قِيلَ، إِلَّا أَنَّهَا بِمَعِيَةِ مَا تَدَلُّ عَلَيْهِ مِنْ مَنْزَلَةِ الْفَضِيلِ تَصْلِحُ لِلتَّأْيِيدِ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٠ الرقم ٨٤٦.

(٢) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢١ الرقم ٥٩٩.

والتعضيد؛ لما ذكره النجاشي من وثاقة الرجل كما ورد في فهرست أسماء مصنفي الشيعة.

الرواية الثانية:

((إبراهيم بن محمد بن عباس، قال: حدثني أحمد بن إدريس المعلم القمي، قال: حدثنا محمد بن أحمد بن يحيى، قال: حدثني الحسين بن علي بن النعيم، عن العباس بن عامر، عن أبان بن عثمان، عن فضيل بن عثمان، قال: قال أبو عبد الله (عليه السلام): إن الأرض لتسكن إلى الفضيل بن يسار)).^(١)

والرواية مع اعتبارها سندًا كما ذهب إليه جمع، كذلك هي واضحة الدلالة على منزلة الفضيل بما لا يقبل الشك، خصوصاً مع ما تقدم من وثاقة الرجل عند أهل الرجال، مخصوصاً بما ورد في مقدمة من مدح قوي تقدم.

الرواية الثالثة:

((الحسين، عن محمد بن خالد البرقي، عن ابن عمير، عن هشام بن سالم، عن فضيل بن يسار، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): ما يمنعني من لقائك إلا أنني ما أدرى ما يوافقك من ذلك، قال: فقال:

(١) المصدر السابق: ٢ / ٤٧٣ الرقم ٣٧٨.

ذلك خبر لك))^(١).

والرواية بعد اعتبارها سندًا كما ذهب إليه جمع، فهي تعضد ما تقدم.

الرواية الرابعة:

((عبد الله بن محمد، قال: حدثنا الحسن بن علي بن الوشاء، عن خلف بن حماد، عن رجل، عن أبي جعفر (عليه السلام) قال: كان أبو جعفر (عليه السلام) إذا دخل عليه الفضيل بن يسار، قال: بَخْ بَخْ، بَشِّرَ المُخْبِتِينَ، مرجحاً بمن تأنس به الأرض)).^(٢)

والرواية دلالتها واضحة، وسندها واضح لا لبس فيه، إلا من جهة الرجل الذي يرويه عن الإمام الصادق (عليه السلام)، فإنه مجهول، غير معروف الحال من ناحية الجرح والتعديل، ولكن مع ذلك فيمكن أن تكون هذه الرواية شاهدًا ومؤيدًا لما تقدم بيانه من جلالة الرجل ووثاقته.

الرواية الخامسة:

((حدّثني علي بن محمد بن قتيبة، عن الفضل بن شاذان و محمد بن مسعود، قال: كتب إلى الفضل بن شاذان، عن ابن أبي عمّير، عن

(١) المصدر السابق: الرقم ٣٧٩.

٣٨٠) المصدّر نفسه: الْ قِمَةِ

عدة من أصحابنا، قال: كان أبو عبد الله (عليه السلام) إذا نظر إلى الفضيل بن يسار مقبلاً، قال: بشر المختفين، وكان يقول: إن فضيلاً من أصحاب أبي وإني لأحب الرجل لأن يحب أصحاب أبيه^(١).

والرواية وإن خُدِّش فيها من قبل البعض من ناحية السند، من جهة علي بن محمد بن قتيبة، ولكن تقدم أن المختار اعتبار مرويات الرجل، وعليه فالرواية معتبرة سنداً.

الرواية السادسة:

((علي بن محمد، قال: حدثني محمد بن أحمد، عن محمد بن علي الهمданى، عن علي بن إسماعيل التميمي، قال: حدثني رباعي بن عبد الله، قال: حدثني غاسل الفضيل بن يسار، قال: إني لأغسل الفضيل بن يسار، وأن يده لتسقني إلى عورته، فخبرت بذلك أبو عبد الله (عليه السلام)، فقال: رحم الله الفضيل بن يسار، هو من أهل البيت))^(٢).

والرواية مخدوشة سنداً؛ لورود المجهول فيها والضعف، ولكنها تصلح للتأييد لما تقدم.

الرواية السابعة:

((حمدويه وإبراهيم، قالا: حدثنا العبيدي، عن ابن أبي عمير،

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر السابق: الرقم ٣٨١.

عن إسماعيل البصري، عن ابن غيلان، قال: أتيت الفضيل بن يسار فأخبرته أنَّ مُحَمَّداً وَإِبْرَاهِيمَ ابْنِيْ عَبْدَ اللَّهِ بْنَ الْحَسَنِ قَدْ خَرَجَ، فَقَالَ لِي: لِيْسَ أَمْرَهُمَا بِشَيْءٍ، فَصَفَعَتْ ذَلِكَ مَرَارًاً، كَلَّ ذَلِكَ يَرْدِ عَلَيَّ مِثْلَ هَذَا الرَّدِّ، قَلْتَ: رَحْمَكَ اللَّهُ، قَدْ أَتَيْتَكَ غَيْرَ مَرَّةٍ أَخْبَرْتَكَ فَتَقَوْلُ: لِيْسَ أَمْرَهُمَا بِشَيْءٍ، أَفَرَأَيْكَ تَقَوْلُ هَذَا؟ قَالَ: فَقَالَ: لَا وَاللَّهِ، وَلَكُنِي سَمِعْتُ أَبَا عَبْدَ اللَّهِ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) يَقُولُ: إِنَّ خَرْجَةَ قُتْلَةِ (١).

والرواية وإنْ خُدِشَ فِيهَا سِنْدًا، وَلَكِنَّهَا مَعَ ذَلِكَ تَصْلِحُ لِلتَّأْيِيدِ. فَالْمُتَحَصِّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدِمُ: أَنَّ فُضَيْلَ بْنَ يَسَارَ النَّهَدِيَ ثَقَةً، جَلِيلَ الْقَدْرِ.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الصَّدُوقِ إِلَى فُضَيْلَ بْنَ يَسَارٍ فِي كِتَابِ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ مُعْتَبِرٌ، مُضَافًاً إِلَى وَثَاقَةِ فُضَيْلٍ وَاعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ.

(١) المُصْدِرُ السَّابِقُ: الرَّقْمُ ٣٨٢.

الطريق الستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى القاسم بن بريد بن معاوية العجلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن القاسم بن بُريد، فقد رويته عن محمد بن موسى بن الم توكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين السعد آبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن القاسم بن بُريد بن معاوية العَجْلِي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن الم توكل، شيخ الصدوق، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدّم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: محمد بن سنان، ضعيف الحديث، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٣.

السادس: القاسم بن بريد بن معاوية العجلي، ترجم له النجاشي
في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((القاسم بن بريد بن معاوية العجلي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، يرويه فضالة بن أيوب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ الْقَلْنَسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمْزَةُ بْنُ الْقَاسِمَ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ خَالِدٍ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ فَضَالَةَ، عَنِ الْقَاسِمِ))^(١).

ويلاحظ في كلام النجاشي أنَّ للقاسم بن بريد كتاباً واحداً لا أكثر، وتقتصر روايته عنه على فضالة بن أيوب، وبالتالي فيما رواه الشيخ الصدوق (عليه السلام) من رواياته عن طريق محمد بن سنان في كتاب من لا يحضره الفقيه هي من غير كتابه فلاحظ.

ثمَّ أَنَّ الشِّيخَ الطُّوْسِيَّ (تَبَّاعُهُ) ذُكِرَ فِي رِجَالِهِ فِي غَيْرِ مُورَدِهِ مِنْهَا:

المورد الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((القاسم بن بريد بن معاوية العجلي))^(٢).

المورد الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُوسَى الكاظمِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((القاسم بن بريد بن معاوية العجلي))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٣ - ٣١٤ الرقم ٨٥٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٧٣ الرقم ٣٩٤٧.

(٣) المصدر السابق: ص ٣٤٢ الرقم ٥٠٩٦.

وبعد التتبع لم نجد ما يمكن أن يكون وجهاً لمعارضة توثيق النجاشي، وعليه فالرجل ثقة معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى القاسم بن بريد بن معاوية العجلي غير معتبر؛ لضعف محمد بن سنان الواقع في هذا الطريق، مع أن القاسم نفسه ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الحادي والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى القاسم بن سليمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن القاسم بن سليمان، فقد رويته عن محمد بن الحسن (عليهما السلام)، عن محمد بن الحسن الصفار (عليه السلام)، عن محمد بن عيسى بن عبيد، عن النضر بن سُويف، عن القاسم بن سليمان)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،
 تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجّهٌ،
 تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقةٌ، معتبر الحديث،
 تقدم.

الرابع: النضر بن سُويف، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: القاسم بن سليمان، ترجم له النجاشي في فهرست

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٢.

أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((القاسم بن سليمان، بغداديٌّ، له كتاب، رواه النضر بن سويد، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن بن الوليد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عن القاسم بن سليمان بكتابه.

وأخبرنا أحمد بن علي بن العباس، قال: حدثنا الحسين بن علي بن سفيان، قال: حدثنا أحمد بن إدريس، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين، عن النضر، عن القاسم به)).^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((القاسم بن سليمان، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سويد، عنه)).^(٢).

وأماماً في رجاله فقد ذكره في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((القاسم بن سليمان، كوفي)).^(٣).

ولابد من توجيه وصفه بالكوفي من قبل الشيخ الطوسي (عليه السلام)،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٤ الرقم ٨٥٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٢ الرقم ٥٧٨.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٢٧٣ الرقم ٣٩٤٣

مع آنَّه قد وصفه النجاشي بالبغدادي، فنقول:

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنَّ الرجل في أسماء مصنفي الشيعة وفهرست كتب الشيعة وأصولهم ورجال الطوسي؛ وذلك لأنَّ الطريق واحد للرجل، ففي فهرست كتب الشيعة وأصولهم قال: ((.... عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن النضر بن سُويد، عن القاسم بن سليمان)), وكذلك الحال في فهرست أسماء مصنفي الشيعة للنجاشي، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، فيمكن توجيه تغایر الوصف بكونه بغدادياً تارة، وكوفيأً تارة أخرى، من خلال القول بأنَّه قد اعتاد العلماء من الهجرة إلى بلد إلى آخر سعياً وراء العلم والحديث، ومن الطبيعي أن ينتمي الرواية إلى أكثر من مكان وهذا واضح، فالنجف الأشرف مثلاً مقصد لطلبة العلم، فيستقر بها الطلبة فيكتسبون لقب نجفي، مع أنَّ أصولهم قد تكون بغدادية أو قمية أو كربلائية أو أصفهانية أو قندھارية ونحو ذلك.

ومن الواضح أنَّه لم تقدم أمارة على وثاقة الرجل، ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقته، وقدم لذلك عدّة وجوهٍ:

الوجه الأول:

أنَّ النجاشي صرَّح أنَّ له كتاباً رواه النضر بن سعيد، والنظر من

قالوا في حَقَّه صحيح الحديث، وقد أوضحتنا في الفائدة السابقة أنَّ هذه الكلمة على الإطلاق من غير إضافة إلى كتاب أو أحاديث معهودة دالة على وثاقته ووثاقته من يروي عنه^(١).

ويرد عليه:

أنَّ هذا الكلام ضعيف جداً، وذلك لأنَّه قد تقدم منا الحديث مفصلاً في ألفاظ التوثيق في دلالة صحيح الحديث، وذكرنا أنَّ المختار فيها دلالتها على وثاقة الموصوف بها كما تقدم مفصلاً^(٢)، ولكن لا يمكن التعدي عن ذلك للقول بدلالتها على وثاقة كلّ من يروي عنه الموصوف بكونه صحيح الحديث، فهذا التعدي بحاجة إلى قرينة ولا قرينة في المقام.

الوجه الثاني:

رواية الأجلاء عنه وإكثارهم من ذلك وفيهم من أصحاب الإجماع، كحماد وهو ابن عثمان في التهذيب في باب البينات، وفي الكافي في باب شهادة القاذف، وفي شرح الاستبصار في باب مقدار الديّة وغيره، ويونس بن عبد الرحمن في باب من علا من الآباء في موضعين، وفي الكافي في باب ابن أخي وجد، والحسين بن سعيد والنظر بن سويد،

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٨٩.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث في ألفاظ التوثيق: ص ٣١٧

ولم ينقل في الكتب الأربع رواية أحد عنه غير هؤلاء^(١).

والجواب عن ذلك:

أنه قد تقدم مفصلاً التفريق بين رواية الثقة عن راوٍ، وبين رواية من لا يروي إلا عن ثقة عن راوٍ، فأمّا دلالة رواية الأول فلا تنحصر في وثاقة من يروي عنه، فإنّه كما تتحمل وثاقته تتحمل عدم وثاقته؛ لأنّه لم يلتزم بأنه لا يروي إلا عن ثقة، وهذا بخلاف الثاني كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، فإنّهم بحسب الاحتمالات ملتزمون بأنّهم لا يروون إلا عن ثقة، بل ولا يرسلون إلا عن ثقة كما تقدم مفصلاً؛ فلذلك تدل روایتهم عن شخص بنفسها على وثاقة ذلك الشخص.

الوجه الثالث:

ما في شرح التقى أنّ له أصلاً ونقله عن الفهرست، وعليه فيدخل في الجماعة الذين وصفهم المفید بما فوق الوثاقة كما مرّ غير مرّة، ولكنّي لم أجده عندي^(٢).

والجواب عن ذلك:

أولاً: أنّه لم يذكر لا الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة، ولا

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٩٠ - ٩١.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥ / ٩١.

النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة أنّ للرجل أصلاً، بل ذكروا أنّ له كتاباً.

ثانياً: أنّه مع الإغماض عن ذلك، والقول بأنّ له أصلاً، فمع ذلك لا يدل امتلاك الأصل على وثاقة صاحبه؛ وذلك لأنّه ليس كل أصل معتبر، فلذلك قال الشيخ الطوسي في إسحاق بن عمار أنّ أصله معتمد عليه، وهذا قيد احترافي، ويدل على أنّ بعض الأصول غير معتمد عليها، وهو بمثابة القيد الاحترافي لدخول هذه الأصول غير المعتمد عليها، وهذا يدل على عدم وثاقة صاحب الأصل مطلقاً.

فالنتيجة: أنّ القاسم بن سليمان البغدادي لم يثبت له توثيق، وبالتالي فلا اعتبار لمروياته.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى القاسم بن سليمان معتبر، ولكن نفس القاسم بن سليمان لم يثبت له توثيق.

الطريق الثاني والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى القاسم بن عروة

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن القاسم بن عروة، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم بن سعدان - وفي بعض النسخ عن سعدان -، عن القاسم بن عروة))^(١).

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الظاهر أنّ الصحيح هو هارون بن مسلم بن سعدان؛ وذلك لتصريح الأعم الأغلب من النسخ التي راجعناها بذلك، بل لم نجد إلّا نسخة واحدة وهي للمحدث النوري، قالت: عن سعدان، هذا أولاً.

وثانياً: أنّ هارون بن مسلم هو ابن سعدان، كما ذكره الشيخ الطوسي (ت٦٢٧) وسيأتي تفصيله.

ثمّ أنّه يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:
الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليلٌ، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٨.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهه^١،
تقدم.

الثالث: هارون بن مسلم بن سعدان، ترجم له النجاشي في
فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((هارون بن مسلم بن سعدان الكاتب السر من رأئي، كان
نزيلا وأصله من الأئباء، يُكَنِّي أبا القاسم، ثقة، وجهه^٢، وكان له مذهب
في الجبر والتشبيه، لقي أبا محمد (عليه السلام) وأبا الحسن (عليه السلام)، له كتاب
التوحيد، وكتاب الفضائل، وكتاب الخطب، وكتاب المغازي، وكتاب
الدعا، وله مسائل لأبي الحسن الثالث (عليه السلام)، أخبرنا الحسين بن عبيد
الله، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا سعد عن هارون (بها))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله حينما عدّه في عِداد
أصحاب الإمام الحسن العسكري (عليه السلام)، حيث قال بحقه: ((هارون
بن مسلم بن سعدان، الأصل كوفي، تحول إلى البصرة، ثم تحول إلى
بغداد ومات (بها))^(٢).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((هارون
بن مسلم، له روايات عن رجال الصادق (عليه السلام)، ذكر ذلك ابن بطة،
عن أبي عبد الله بن أبي القاسم عنه، وأخبرنا ابن أبي جيد، عن ابن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٣٨ الرقم ١١٨٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٤٠٣ الرقم ٥٩١٢.

الوليد، عن عبد الله بن جعفر الحميري عنه))^(١).

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ هارون بن مسلم بن سعدان الكاتب السرّ من رأي ثقةٌ، وجُهُّ، معتبر الحديث.

الرابع: القاسم بن عروة، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((القاسم بن عروة، أبو محمد، مولى أبي أيوب الخوزي، بغدادي، وبه آيات، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ يَحْيَى، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبِي وَسْعَدَ وَالْحَمِيرِيُّ، قَالُوا: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ عَيْسَى، عَنْ الْحَسِينِ بْنِ سَعِيدٍ، عَنِ النَّظَرِ، عَنِ الْقَاسِمِ.

وأخبرنا الحسين بن عبيد الله وأحمد بن عبدون، عن علي بن حبشي، عن حميد، عن عبيد الله بن أحمد بن نهيك، عن القاسم))^(٢).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصو لهم بالقول: ((القاسم بن عروة، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عنه، ورواه ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن العباس بن معروف، والحسين بن

(١) الطوسي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٩ - ٢٦٠ الرقم ٧٥٨.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٤ - ٣١٥ الرقم ٨٦٠.

سعید، عن القاسم بن عروة، ورواه حمید، عن ابن همیک، عنه) (١).

وكذلك ذكره في رجاله في موردين:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((القاسم بن عُروة، مولى أبي أيوب المكّي، وكان أبو أيوب من موالٍ المنصور، له كتاب)) (٢).

المورد الثاني: في عِدَادٍ مِنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ (لِبِيَّلَةُ الْأَئِمَّةِ)، وقال: ((القاسم بن عُروة، روى عنه البرقي أَحْمَدٌ)) (٣).

ثُمَّ أَنَّهُ لَا بَدْ مِنِ الإِشَارَةِ إِلَى أَمْوَارِ:

الأمر الأول:

ذكره الشيخ الطوسي تارةً في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وأخرى في عِدَادٍ مِنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِنَ الْأَئِمَّةِ (لِبِيَّلَةُ الْأَئِمَّةِ)، وهذا الأمر ناقشناه مفصلاً وأشباهه في حديثنا عن كتاب الرجال للشيخ الطوسي كما تقدم، وحاصله:

أَنَّهُ لَعَلَّهُ مِنْ مَوَارِدِ السَّهْوِ وَالْغَفْلَةِ؛ لِأَنَّ مَا وَصَلَنَا مِنْ كِتَابِ رِجَالِ الشِّيْخِ الطِّوْسِيِّ كَانَ بِحَاجَةٍ إِلَى نِظَرَةٍ أُخْرِيَّةٍ لِتَرْتِيبِهِ وَتَعْدِيلِهِ وَهَذَا

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٢ الرقم ٥٧٧.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٧٣ الرقم ٣٩٤٨.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٣٦ الرقم ٦٢٤٧.

لم يحصل.

الأمر الثاني:

أنه تارةً روى أحمد بن محمد بن خالد البرقي (المتوفى سنة ٢٨٠ للهجرة) عنه مباشرةً، كما صرّح الشيخ الطوسي في رجاله، وأخرى روى عنه بتوسيط أبيه، كما صرّح بذلك الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، ومن الواضح أنه لا يمكن رواية أحمد بن محمد بن خالد البرقي عن أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة) مباشرةً، بل بحاجة إلى واسطة وهي أبوه، خصوصاً بعد العلم بأنّ والده خرج مع جده من الكوفة التي هي أصلهم بعد مشاركة جده في ثورة زيد بن علي بن الحسين (عليه السلام) عام (١٢١) للهجرة، خصوصاً إذا قلنا: إنّ أحمد بن محمد بن خالد البرقي توفي سنة (٢٧٤) للهجرة كما ذكر البعض، فهذا يقرب الأمر أكثر.

وعليه، فالظاهر سقوط أبيه في طريق الشيخ الصدوق الذي ذكره في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وقد ذكر الكشي في رجاله: ((القاسم بن عروة، مولى أبي أيوب الأحوزي، وزير أبي جعفر المنصور))^(١).

ولا يظهر مما تقدم وجه للقول بوثاقته لا تصرححاً ولا تلميحاً، ولا وجه خاص ولا وجه عام، ولكن مع ذلك يمكن القول بوثاقة الرجل

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/٦٧٠، الرقم ٦٩٥.

من خلال:

أولاً:

رواية ابن أبي عُمير عنه، الذي لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، كما ورد في الكافي في باب المؤمن وعلاماته وصفاته^(١)، وكذلك في باب من أفتر متعمداً من غير عذر^(٢)، وكذلك في من لا يحضره الفقيه في باب الديّة في ذهاب العقل^(٣) وغيرها.

ثانياً:

رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، الذي ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة عنه، كما في تهذيب الأحكام في باب أوقات الصلاة^(٤).

فالنتيجة: أن القاسم بن عروة الحُوزي البغدادي ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق إلى القاسم بن عروة الحُوزي البغدادي معتبر، مضافاً إلى وثاقة القاسم نفسه واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/٢٢٢ ح ٦.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٤/١٠١ ح ٢.

(٣) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤/١٣٢ ح ٥٢٨٥.

(٤) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/٢٨ ح ٧٨.

الطريق الثالث والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى القاسم بن يحيى

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن القاسم بن يحيى، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن أحمد بن محمد بن عيسى، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن القاسم بن يحيى))^(١).

ومن الواضح أن هذا الطريق ينحّل إلى ثمانية طرق فرعية، والحديث يقع في رجال هذه الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، فقيه، ثقة، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ،
تقدّم.

الخامس: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل
القدر، تقدّم.

السادس: إبراهيم بن هاشم القمي، والد علي صاحب التفسير،
معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: القاسم بن يحيى، وهو القاسم بن يحيى بن الحسن بن
راشد حفيد الحسن بن راشد، لم يثبت له توثيق، غير معتبر الرواية،
تقدّم.

وعليه، فطرق الصدوق إلى القاسم بن يحيى بن الحسن بن راشد
معتبرة كلّها، ولكن نفس القاسم بن يحيى لم يثبت له توثيق، فهو غير
معتبر الرواية.

الطريق الرابع والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى گردویه الهمداني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن گردویه الهمداني، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن گردویه الهمداني))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة^٢ . تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: گردویه الهمداني، لم تذكر للرجل ترجمة واضحة وواضحة المعالم يمكن أن يستدل من خلالها على شخصيته وحاله، ولكن المتوفر في الكتب الروائية روايته عن الإمام موسى الكاظم (عليه السلام) في غير مورد، ولكن مع ذلك يمكن الاستدلال على وثاقته من خلال رواية ابن أبي

(١) المصدر السابق: ص ٨

عُمير عنه، والرجل -أي ابن أبي عُمير- لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، كما هو الصحيح والثابت لدينا، واللماحظ ليس الرواية عنه فقط، بل الإكثار من الرواية عنه كما ذكر جمع ^(١).

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى كردّویه الهمداني معتبر، مضافاً إلى وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

(١) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ١/٢٤٢ ب: تطهير الماء والنجاسات ح ٤١٣ / ١، ٦٩٨ ب: المياه وأحكامها ح ١٣٠٠، الاستبصار: ١/٣٥ ب: البئر تقع فيها البعير ح ١، ٩٥ ب: البئر تقع فيها العذرة ح ١٢٠، غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٧٧، وغيرها من المصادر.

الطريق الخامس والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى كليب بن معاوية الأسدية الصيداوي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن كليب الأسدية، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن خالد، عن فضالة بن أيوب، عن كليب بن معاوية الأسدية الصيداوي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه الهمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري الهمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري الهمي، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: محمد بن خالد البرقي، والد أحمد بن محمد بن خالد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٦.

البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: فضالة بن أئوب، وهو فضالة بن أئوب الأزدي، ثقة، من أصحاب الإجماع، تقدّم.

السادس: كليب بن معاوية الأسدية الصيداوي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه إلى كليب بن معاوية الأسدية الصيداوي معتبر، مضافاً إلى وثاقة كليب نفسه واعتبار مروياته.

الطريق السادس والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى مالك بن أعين الجعفري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مالك الجهني، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكندي، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن عمر بن أبي المقدام، عن أبي محمد مالك بن أعين الجهني، وهو عربي كوفي وليس هو من آل سنسن))⁽¹⁾.

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،
جليلٌ، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقةٌ، جليل القدر،
تقدّم.

الخامس: عمرو بن أبي المقدام، واسم أبي المقدام ثابت بن هرمز
الحداد، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: مالك بن أعين الجعفري، ترجم له الكشي في رجاله
بالقول:

((حمدويه بن نصير، قال: سمعت علي بن محمد بن فiroزان
القمي يقول: مالك بن أعين الجعفري، هو ابن أعين وليس من أخوة
زراة، وهو بصرى))^(١).

والرواية وإن لم تدل على وثاقة الرجل أو حسن حاله، ولكنها
مع ذلك مخدوشة سندًا من جهة علي بن محمد بن فiroزان القمي
كما ذُكر.

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في موردين:
المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال
عنه: ((مالك بن أعين الجعفري))^(٢).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه:

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٤٧٨ / ٢ الرّقم .٣٨٨

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٥ الرّقم .١٥٨٠

((مالك بن أعين الجعفري الكوفي، مات في حياة أبي عبد الله (عائذ الله عنه)).^(١)).

وبعد التتبع لم نجد وجهاً واضحاً للقول بوثاقته، ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى وثاقة الرجل من خلال:

أولاًً: رواية جمّع من شيوخ الطائفة عنه، كالفقير ثعلبة بن ميمون، وعمرو بن أذينة، وعاصم بن حميد، وعلي بن رئاب، وهشام بن سالم، وعمرو بن أبي المقدام، والقاسم بن بُريد بن معاوية.

ثانياً: رواية يحيى بن عمران عنه، كما في الكافي في باب المصافحة، وفي النجاشي والخلاصة في ترجمة: يحيى ثقة، ثقة، صحيح الحديث، وهذه الكلمة تدل على وثاقة كل من يروي عنه^(٢).

وفي كلا الأمرين نظر:

أما الأمر الأول: فقد تقدم غير مرّة، أنه لا يمكن القول بدلالة رواية الثقة على وثاقة من يروي عنه إلا إذا كان من لا يروي إلا عن ثقة، كابن أبي عمير وصفوان بن يحيى بياع السابري وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، ومن ذكرهم المحدث النوري في المقام لم تثبت لهم هذه السمة.

وأما الأمر الثاني: فقد تقدم موسعاً في مبحث ألفاظ التوثيق، أن

(١) المصدر السابق: ص ٣٠٢ الرقم ٤٤٣٣.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ١٠١ - ١٠٠.

غاية ما يدلّ عليه وصف الراوي بكونه صحيح الحديث وثاقته بنفسه، وصحة حديثه بنفسه، وأمّا التعدي عن ذلك للقول بدلاته أيضاً على وثاقته كُلّ من يروي عنه مثل هذا الراوي الموصوف ب صحيح الحديث، فهذا بحاجة إلى قرينة، ولا قرينة في المقام على ذلك.

ثمّ أنّ هناك وجهاً آخر ذُكرت في المقام، منها:

الوجه الأول:

ما رواه الكليني (طليط) في الكافي في باب المصادفة عن علي بن إبراهيم، عن محمد بن عيسى، عن يونس، عن يحيى الحلبي، عن مالك الجعفري قال:

((قال أبو جعفر (طليط): يا مالك أنتْ شيعتنا لا ترى أنك تُفرِطُ في أمرِنا إِنَّه لَا يُقْدِرُ عَلَى صِفَةِ اللهِ فَكَمَا لَا يُقْدِرُ عَلَى صِفَةِ اللهِ كَذِلِكَ لَا يُقْدِرُ عَلَى صِفَتِنَا وَكَمَا لَا يُقْدِرُ عَلَى صِفَتِنَا كَذِلِكَ لَا يُقْدِرُ عَلَى صِفَةِ الْمُؤْمِنِ إِنَّ الْمُؤْمِنَ لِيَلْقَى الْمُؤْمِنَ فَيُصَافِحُهُ فَلَا يَرَأُ اللهُ يَنْظُرُ إِلَيْهِمَا وَالذُّنُوبُ تَسْحَاتُ عَنْ وُجُوهِهِمَا كَمَا يَتَحَاثُ الْوَرَقُ مِنَ الشَّجَرِ حَتَّى يَفْتَرِقَا فَكَيْفَ يُقْدِرُ عَلَى صِفَةٍ مَنْ هُوَ كَذِلِكَ)).^(١)

والرواية وإن كانت معتبرة بمعية ثبوت وثاقته الجعفري كما سيأتي، ولكنها غاية ما تدلّ عليه هو كونه من الإمامية الموالين لأهل البيت

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/ ١٨٠ ح ٦.

(عليه السلام)، حسن العقيدة دون الأكثر من ذلك، وكونه ثقة في الحديث.

الوجه الثاني:

ما رواه الكليني بسند غير مخدوش عن ابن مسكان، عن مالك

الجعفري قال:

((قَالَ لِي أَبُو عَبْدِ اللَّهِ (عليه السلام): يَا مَالِكُ أَمَا تَرَضَوْنَ أَنْ تُقْيِمُوا الصَّلَاةَ وَتُؤْتُوا الزَّكَاةَ وَتَكْفُوا وَتَدْخُلُوا الْجَنَّةَ يَا مَالِكُ إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ قَوْمٍ أَتَّمُوا بِإِيمَامٍ فِي الدُّنْيَا إِلَّا جَاءَ يَوْمَ الْقِيَامَةِ يَلْعَنُهُمْ وَيَلْعَنُونَهُ إِلَّا أَنْتُمْ وَمَنْ كَانَ عَلَى مِثْلِ حَالِكُمْ يَا مَالِكُ إِنَّ الْمُيْتَ وَاللَّهُ مِنْكُمْ عَلَى هَذَا الْأَمْرِ لَشَهِيدٌ بِمَنِزَلَةِ الضَّارِبِ بِسَيِّفِهِ فِي سَبِيلِ اللَّهِ)).^(١).

ولكن من الواضح أن لا دلالة لها ب نفسها على وثاقة مالك، وإن

دللت على حسن اعتقاده وخير عاقبته.

ومع ذلك فهو الراوي لهذه الرواية، ومن الواضح أنه لا ثبت وثاقة شخص برواية نفسه كما هو واضح، مضافاً إلى جملة أخرى من الروايات طالعناها فلم نجد فيها دلالة على وثاقة الرجل^(٢).

نعم، يمكن إثبات وثاقة الرجل من خلال القول:

إِنَّه قد وردت في جملة من الروايات رواية ابن أبي عمير عن

(١) المصدر السابق: ٨ / ١٤٦ ح ١٢٢.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥ / ١٦٢ - ١٦٤.

مالك بن أعين، وتتبعناها نحن في المجاميع الروائية^(١).

ومالك بن أعين هذا يدور أمره بين اثنين:

الأول: مالك بن أعين، أخو زرارة بن أعين.

الثاني: مالك بن أعين الجعفري، الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه والذي هو محل الكلام.

والظاهر أنّه الثاني؛ وذلك لبعد أن يكون الأول؛ لأنّ الأول لم يكن على ما عليه أصحابنا، كما ورد في ترجمة مُتعقب بن زرارة.

وكذلك نقل ذلك العلامة الحلي (طليلاً) في خلاصة الأقوال في الباب الثامن عشر من حرف الميم من القسم الثاني من كتابه، وقال:

((علي بن أحمد العقيقي، عن أبيه، عن أحمد بن الحسن، عن أشياخه، أنّه كان مخالفًا إلى ذلك الأمر، وإلى ذلك الأمر أشار ابن داود الحلي في رجاله))^(٢).

ويعضده عدم ذكر الشيخ الطوسي في رجاله أن مالك بن أعين الشيباني أخو زرارة، الذي يُشير إلى أنّه ليس له رواية عن الموصوم (طليلاً)، والظاهر أنّ هذا هو الأقرب، وعليه فيقرب كونه الثاني، وابن

(١) ينظر: الصدوق، ثواب الأعمال: ص ٧، غلام رضا عرفانيان، مشايخ الثقات: ص ١٧٨ وغيرها.

(٢) ابن داود، الرجال: ص ٤٠٤.

أبِي عُمِيرِ مَنْ لَا يَرَوِي وَلَا يُرْسَلُ إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ.

فالنتيجة: أن مالك بن أعين الجهني ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق إلى مالك بن أعين الجهني في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة علي بن موسى بن جعفر بن أبي جعفر الكندي أو الكندي، وإن كان مالك بن أعين الجهني نفسه ثقةً، معتبر الحديث.

الطريق السابع والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى مبارك العقرقوفي الأستدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مبارك العقرقوفي، فقد روته عن الحسين بن إبراهيم بن تاتانة (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن محمد بن سنان، عن مبارك العقرقوفي الأستدي)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن إبراهيم بن تاتانة، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، صاحب التفسير، ثقة، تقدم.

الثالث: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدم.

الرابع: مبارك العقرقوفي الأستدي، وهو مبارك غلام العقرقوفي الأستدي، وقيل: إنه كذلك هو مبارك غلام شعيب، ولكن لم يقدموا قرينة على ذلك.

وقد روى عن الإمام أبي الحسن موسى الكاظم (عليه السلام) في كتاب

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٨.

من لا يحضره الفقيه^(١)، وكذلك في الكافي^(٢)، وخارج هذه الدائرة لم نجد من أقام وجهاً معتبراً أو ترجمةً من أعمال الرجال للدلالة على وثاقه في الحديث واعتبار مروياته، وعليه فالرجل مهملاً، لم يثبت له توثيق.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى مبارك العَرْقوبي الأَسْدِي غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت وثاقة جمع من وقع في هذا الطريق، منهم: الحسين بن إبراهيم بن تاتانة، وكذلك محمد بن سنان، مضافاً إلى أن نفس مبارك العَرْقوبي لم يثبت له توثيق، وبالتالي فهو غير معتبر الرواية.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢/٤ ح ١٥٧٥.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/٤٩٨ ب: فرض الزكاة ح ٦.

الطريق الثامن والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى مثنى بن عبد السلام

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مثنى بن عبد السلام، فقد روته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن معاوية بن حكيم، عن عبد الله بن المغيرة، عن مثنى بن عبد السلام))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقديم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه،
تقديم.

الثالث: معاوية بن حكيم، وهو معاوية بن حكيم بن معاوية
بن عمّار الذهني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة
بالقول:

((معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار الذهني، ثقة، جليل في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٥ - ١٢٦.

أصحاب الرضا (عليهم السلام)، قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت شيوخنا يقولون: روى معاوية بن حكيم أربعة وعشرين أصلًا لم يرو غيرها، وله كتب منها: كتاب الطلاق، وكتاب الحيض، وكتاب الفرائض، وكتاب النكاح، وكتاب الحدود، وكتاب الديّات، وله نوادر، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا علي بن الحسين بن فضال عنه بكتبه (١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار، له كتاب، أخبرنا به جماعة، عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن أبي عبد الله، والصفار، عنه، وله كتاب الطلاق، وكتاب الحيض، وكتاب الفرائض، أخبرنا بها جماعة عن التلوكبي، عن أبي القاسم علي بن حبشي بن قوني، وأبي علي بن همام، عن الحسين بن محمد بن مصعب، عن حمدان القلنسي عنه (٢)).

وذكره كذلك في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عليهم السلام)، وقال عنه: ((معاوية بن حكيم)) (٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٢ الرقم ١٠٩٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٧ الرقم ٧٣٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٨ الرقم ٥٦٠٦.

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلِيِّ الْهَادِيِّ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((مَعَاوِيَةُ بْنُ حَكِيمٍ بْنُ مَعَاوِيَةَ بْنِ عَمَّارٍ الْكَوْفِيِّ))^(١).

المورد الثالث: في عِدَادِ مَنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِّنَ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((مَعَاوِيَةُ بْنُ حَكِيمٍ، رَوَى عَنْهُ الصَّفَّار))^(٢).

وَذَكْرُ الْكَشِّيِّ فِي رِجَالِهِ: ((فِي مُحَمَّدِ بْنِ الْوَلِيدِ الْخَرَّازِ وَمَعَاوِيَةَ بْنَ حَكِيمٍ وَمُصْدَّقَ بْنَ صِدْقَةٍ وَمُحَمَّدَ بْنَ سَالِمَ بْنَ عَبْدِ الْحَمِيدِ، قَالَ أَبُو عَمْرُو: هُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ فَطْحَيَّةٌ وَهُمْ مِنْ أَجْلَّ الْعُلَمَاءِ وَالْفَقِهَاءِ الْعَدُولِ، وَبَعْضُهُمْ أَدْرَكَ الرَّضَا (عَلَيْهِمُ السَّلَامُ)، وَكُلُّهُمْ كَوْفِيُّونَ))^(٣).

نَعَمْ، لَا بَدَّ مِنَ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ الْكَشِّيَّ تَفَرَّدَ بِوَصْفِهِ بِالْفَطْحَيَّةِ وَلَمْ يُشَرِّ إِلَى ذَلِكَ بِالْأَعْلَامِ.

وَعَلَى كُلِّ تَقْدِيرٍ، فَإِنَّ عَامَّةَ -بِلِ الْأَعْمَمِ الْأَغْلَبِ- مِنَ الْفَطْحَيَّةِ رَجُوا عَنْ مَعْتَقَدِهِمُ الْفَاسِدِ هَذَا إِلَى طَرِيقِ الْحَقِّ.

وَيُضافُ إِلَى ذَلِكَ، عَدَمِ إِضَرَارِ مُثْلِ هَذِهِ الْعَقَائِدِ الْفَاسِدَةِ بِوَثَاقَةِ الرَّاوِيِّ فِي الْحَدِيثِ وَاعْتِبَارِ مَرْوِيَاتِهِ؛ فَإِنَّ الْمَنَاطِ بِحَسْبِ سِيرَةِ الْعَقَائِدِ قَبْولُ خَبْرِ الرَّاوِيِّ الثَّقَةِ الْمُوثُوقُ بِخَبْرِهِ وَكَلَامِهِ.

(١) المُصْدِرُ السَّابِقُ: ص ٣٩٢ الرَّقم ٥٧٨٨.

(٢) المُصْدِرُ نَفْسُهُ: ص ٤٤٩ الرَّقم ٦٣٨٤.

(٣) الطُّوْسِيُّ، اخْتِيَارُ مَعْرِفَةِ الرِّجَالِ: ٢/ ٨٣٥ الرَّقم ١٠٦١.

فالنتيجة: أن معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمّار الدهني ثقة،
معتبر الحديث.

الرابع: عبد الله بن المغيرة البجلي الكوفي، ثقة، وجه، فقيه، جليل
القدر، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: المثنى بن عبد السلام، ترجم له النجاشي في فهرست
أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((مثنى بن عبد السلام، له كتاب، أخبرنا الحسين بن عبيد الله،
عن أحمد بن جعفر، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عنه به))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (٦٩٧) في فهرست كتب الشيعة
وأصولهم بالقول: ((مثنى بن عبد السلام له كتاب أخبرنا به جماعة
عن أبي المفضل، عن حميد، عن القاسم بن إسماعيل، عنه))^(٢).

وذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام جعفر الصادق (٦١٦)،
وقال عنه: ((المثنى بن عبد السلام العبدى، مولاهم، كوفي))^(٣).

وذكره الكشى في رجاله في باب ما روى في سلام ومثنى بن
الوليد والمثنى بن عبد السلام، حيث قال: ((قال أبو النضر محمد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٥ الرقم ١١٠٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٩ الرقم ٧٥١.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٠٥ الرقم ٤٤٩٧.

مسعود، قال علي بن الحسن: سلام والمشنی بن الوليد والمشنی بن عبد السلام كلهم حناطون، كوفيون، لا بأس بهم^(١).

والرواية سنداً معتبرة، فمحمد بن مسعود هو العياشي الذي وثقه النجاشي، وعلي بن الحسن هو علي بن الحسن بن علي بن فضال وثقه كذلك النجاشي.

وأمّا دلالةً فقد تقدم الحديث مفصلاً في مباحثنا الرجالية، وقلنا بأنّ الألفاظ التوثيق والتضييف لم تكن على نسق واحد متفق عليه في مرتبة سابقة على تدوين كتب الرجال المهمة بالتوثيق والتضييف؛ ولذلك ظهرت تلك الألفاظ من ناحية الدلالة بمستويات مختلفة، بدأت من النص في المطلوب، ومرّت بالظاهر من المطلوب، وانتهت بالجمل من المطلوب، وما بين كل مستوى كانت هناك مستويات مستبطة فيها يختلف الحال في بعضها عن البعض الآخر.

والغاية من هذا الكلام هو الإشارة إلى أنّ كلمات الكشي في المقام وإن كانت بدواً لا يمكن اعتبارها نصّاً، ولا حتّى ظهوراً قوياً في الدلالة على وثاقة الرجل في الحديث واعتبار مروياته، ولكن مع ذلك يمكن القول بدلالتها على الحد الأدنى المقبول من الوثاقة والموثوقية باعتبار مروياته من ناحية الصدور، الذي يمكن معه الحكم بحجيتها، وعدم البأس ظاهر في خلو الموصوف به عما يمكن أن يشوب حاله ويسقط

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٦٢٩ الرقم ٦٢٣.

مقامه في مقام عملية الاعتماد على مروياته باعتبار الموصوف به له جنبة روائية واضحة؛ ولأجل تلك الجهة قيّم بعدم البأس، وعليه فتكون روایاته جامعة ومستوفية للحد الأدنى من شرائط المقبولية المورثة للاطمئنان بها من ناحية الصدور.

نعم، لا يمكن تنزيل مثل هؤلاء الرواية منزلة الرواية من المرتبة الأولى، كمحمد بن مسلم وزرارة بن أعين وصفوان بن حبيى وابن أبي عمير ونحوهم، وهذا واضح.

ثم أنه يمكن أن يُدعَم حال الرجل باعتبار مروياته بأمور:

الأمر الأول:

رواية أحمد بن محمد بن أبي نصر عنه كثيراً، كما تبعناه في غير مورد، وأحمد بن محمد بن أبي نصر من ثبت لدينا أنه لا يروي، بل ولا يرسل إلّا عن ثقة، وعليه فالرجل ثقة لذلك، وقد تقدم الحديث عن هذا التوثيق العام مفصلاً^(١).

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٤٢٣ ب: صيد المحرم وما فيه من كفارة ح ٣، النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ١١١، الطوسي، تهذيب الأحكام: ٥ / ٤٠٩ ح ١٤٢٤، الاستبصار: ٣ / ١١٣ ب: بيع الزرع والأخضر ح ٣٩٨، الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ٢٠٧ ب: ميراث الجدات والأجداد ح ٧٠١.

الأمر الثاني:

رواية صفوان بن يحيى بِيَاع السابري عنه، كما نقل المحدث النوري (عليه السلام)^(١)، وصفوان من ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، فالرجل ثقة لذلك.

الأمر الثالث:

أنه قد وردت رواية عن المثنى من دون تقييد، كما في كتاب من لا يحضره الفقيه الجزء الثالث الباب (٥٥) والجزء الرابع الباب (١٠٥). والمثنى مطلقاً من دون تقييد وإن أمكن حمله على أكثر من شخص روى عنهم الصدوق تحت عنوان:

١ - المثنى بن راشد.

٢ - المثنى بن الوليد.

٣ - المثنى بن عبد السلام.

ولكن الظاهر أنه يُحمل على المثنى بن عبد السلام والوجه في ذلك؛ أن الشیخ الصدوق (عليه السلام) وإن ذكر هؤلاء الثلاثة في كتاب من لا يحضره الفقيه وروى عنهم، ولكنه في المشيخة خص المثنى بن عبد السلام بذكر طريق إليه دون الآخرين، وبالتالي فالحمل عليه هو

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٤ / ٢٣٣ ح ٦.

الأقرب، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى، ذكر سيد مشايخنا المحقق الخوئي (طه بن علي) في معجم رجاله أن المثنى مطلقاً من دون تقييد روى عنه جمّع، منهم ابن أبي عمير كما في الكافي الجزء السادس كتاب (٨) باب (٦٥) حديث (٥).

ومعنى ذلك أن ابن أبي عمير روى عن المثنى بن عبد السلام، وابن أبي عمير من ثبت أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، فروايته عن المثنى بنفسها كافية للقول بوثاقته.

فالتحصل من جميع ما تقدم: أن المثنى بن عبد السلام ثقة معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى المثنى بن عبد السلام معتبر، مضافاً إلى وثاقة المثنى نفسه واعتبار مروياته.

الطريق التاسع والستون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن أبي عمر

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن أبي عمر، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن أيوب بن نوح، وإبراهيم بن هاشم، ويعقوب بن يزيد، ومحمد بن عبد الجبار، جميعاً عن محمد بن أبي عمر)).^(١)

في البداية لا بدّ من الإشارة إلى أنّ هذا الطريق الأساسي يتفرّع إلى ستة عشر طريقاً فرعياً، وهي:

الطريق الفرعى الأول:

والده، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمر.

الطريق الفرعى الثاني:

والده، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥٩.

أبي عمير.

الطريق الفرعى الثالث:

والده، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى الرابع:

والده، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى الخامس:

والده، عن الحميري، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى السادس:

والده، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى السابع:

والده، عن الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى الثامن:

والده، عن الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى التاسع:

محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى العاشر:

محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى الحادى عشر:

محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى الثانى عشر:

محمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن أبي عمير.

الطريق الفرعى الثالث عشر:

محمد بن الحسن، عن الحميري، عن أيوب بن نوح، عن ابن أبي عمر.

الطريق الفرعى الرابع عشر:

محمد بن الحسن، عن الحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عن ابن أبي عمر.

الطريق الفرعى الخامس عشر:

محمد بن الحسن، عن الحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمر.

الطريق الفرعى السادس عشر:

محمد بن الحسن، عن الحميري، عن محمد بن عبد الجبار، عن ابن أبي عمر.

ثم أنه يقع الكلام في رجال الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،

تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،
جليل القدر، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهه،
تقدّم.

الخامس: أيوب بن نوح بن دراج، ثقة، عظيم المنزلة، تقدّم.

السادس: إبراهيم بن هاشم القمي، والد علي صاحب التفسير،
معتبر الرواية، تقدّم.

السابع: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة،
صدوق، تقدّم.

الثامن: محمد بن عبد الجبار، ويسمى أيضاً محمد بن أبي الصهبان
القمي، ثقة، معتبر الرواية، تقدّم.

التاسع: ابن أبي عمير، وهو زياد بن عيسى، أبو أحمد الأزدي،
أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يُرسّل إلّا عن ثقة، تقدّم.

والتحصل من جميع ما تقدّم: أنّ جميع طرق الشيخ الصدوق
إلى ابن أبي عمير معتبرة، مضافاً إلى وثاقة ابن أبي عمير نفسه واعتبار
مروياته، بل الرجل لا يروي بل ولا يُرسّل إلّا عن ثقة.

الطريق السبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري، فقد رويته عن أبي و محمد بن الحسن (رحمهما الله)، عن محمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس، جميعاً عن محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق الذي ينحّل إلى أربعة طرقي فرعية،

و هم :

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،

جليل القدر، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه^٢

تقديم.

الثالث: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الرابع: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر،

تقديم.

الخامس: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي،
صاحب نوادر الحكمة، ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.
وعليه، فطرق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد
بن أحمد بن يحيى الأشعري معتبرة، مضافاً إلى وثاقة محمد نفسه
واعتبار مروياته.

الطريق الحادي والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن أسلم الجبلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
((وما كان فيه عن محمد بن أسلم الجبلي، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن الحسن بن مَتِيل، عن محمد بن حسان الرazi، عن محمد بن زيد الرزامي خادم الرضا (عليه السلام)، عن محمد بن أسلم الجبلي.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن أسلم الجبلي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقديم.

الثاني: الحسن بن مَتِيل الدقاق، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن حسان الرazi، وهو أبو عبد الله الزينبي، لم
يثبت له توثيق، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ١٢١.

الرابع: محمد بن زيد الرزامي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن زيد الرزامي، خادم الرضا (عليه السلام)، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن قال: حدثنا الحسن بن متيل قال: حدثنا محمد بن حسان قال: حدثنا محمد بن زيد الرزامي))^(١).

ويحتمل اتحاده مع محمد بن زيد الطبرى، الذى عدّه الشيخ الطوسي من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، وروايته عنه في الكافي^(٢).

ولكن لا قرينة على ذلك الاتّحاد أكثر من كونه محتملاً، ومع ذلك فلم نجد ما ينفع وما يؤثّر في قضية الاتّحاد، كالانتهاء إلى الوثاقة مثلاً أو نحوه، ويحتمل كذلك اتحاده مع محمد بن زيد الذي يروي عن الإمام الرضا (عليه السلام) كما في الكافي^(٣)، وعلى كلّ تقدير فالرجل لم يرد بحّقه وجه للقول بوثاقته.

وأمّا ما ذكره المحدث النورى من أنّ ذكر النجاشي الطريق إليه من جهة، وروایة محمد بن إسماعيل بن بزيع عنه في الكافي من جهة أخرى، ووصفه بخادم الإمام الرضا (عليه السلام) من جهة ثالثة، ففي ذلك

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٨ - ٣٦٩ الرقم ١٠٠٠.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١ / ٥٤٧ ب: الفيء والأنفال ح ٢٥ وغيره.

(٣) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ح ٤٢ وكذا غيره.

دلالة على مدحه فيعد خبره من الحسان^(١)، فهذا الكلام من المحدث النوري ضعيف جداً.

أمّا طريق النجاشي، فأصل وجوه الطرق إنّما هو من لوازم الرواية والvehارس والتصنيف، لأنّه مأخوذه بنحو يستفاد منه الدلالة على المدح أو الوثاقة بوجهه، وأمّا رواية ابن بزيع عنه، فحالها حال رواية أي ثقة عن راوٍ مالم يُنَص على كونه من لا يروي إلا عن ثقة، كما ثبت هذا المعنى لابن أبي عمر ومحمد بن أبي نصر البزنطي وصفوان بن يحيى بیاع السابري.

وأمّا وصفه بالخادم للإمام الرضا (عائلاً)، فلا وجه فيه للدلالة على وثاقته ولا مدحه من ناحية الحديث؛ لأنّها - أي الخدمة - جهة لا علاقة لها بالحديث والرواية أصلًا، وما يحتاج إليها من مقدمات علمية ومنهجية وضبط واطلاع على تفصيل تقدم.

فالنتيجة: أنّ محمد بن زيد الرزامي لم يثبت له توثيق.

الخامس: محمد بن أسلم الجبلي، وكذلك يُسمى محمد بن أسلم الطبرى الجبلي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفى الشيعة بالقول:

((محمد بن أسلم الطبرى الجبلي، أبو جعفر، أصله كوفي، كان

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ١٥٨ - ١٥٩.

يُتّجَر إلى طبرستان، يُقال: إنّه كان غالباً فاسد الحديث، روى عن الرضا (عليه السلام)، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى، قال: أخبرنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا عبيد بن كثير، عن محمد بن علي، عن محمد بن أسلم بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: (محمد بن أسلم الجبلي، له كتاب، أخبرنا به أبو عبد الله المفيد، عن ابن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد، والجميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب عنه)^(٢).

وذكره في رجاله في موارد متعددة منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، وقال عنه: (محمد بن أسلم الجبلي)^(٣).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلِيِّ الرَّضَا (عليه السلام)، وقال عنه: (محمد بن أسلم الجبلي الطبراني، أصله كوفي)^(٤).

المورد الثالث: في عِدَادِ مَنْ لَمْ يَرُوْ عن وَاحِدٍ مِّنَ الْأَئِمَّةِ (عليهم السلام).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٨ الرقم ٩٩٩.

(٢) الطوسي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٠٥ الرقم ٥٨٧.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٤٦ الرقم ١٦٠١.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٦٤ الرقم ٥٤٠١.

وقال عنه: ((محمد بن أسلم الجبلي، روى عنه محمد بن الحسين بن أبي الخطاب))^(١).

ثم أَتَه لَبَدَّ مِنِ الإِشَارَةِ إِلَى أَنَّ مَنْ ذُكِرَ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) يَبْعُدُ أَنْ يَكُونَ هُوَ مَنْ نَحْنُ بَصَدِّ الْحَدِيثِ عَنْهُ؛ وَالْوَجْهُ فِي ذَلِكَ:

أَنَّ مَنْ نَحْنُ بَصَدِّ الْحَدِيثِ عَنْهُ رَوَى عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ بْنِ أَبِي الْخَطَابِ، وَهَذَا الرَّجُلُ تَفَصِّلُهُ عَنْ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ) أَكْثَرَ مِنْ طَبَقَةٍ، وَبِالْتَّالِي فَلَا يُمْكِنُ لَهُ أَنْ يَرَوِي عَنْهُمْ إِلَّا مَعَ أَكْثَرِ مِنْ وَاسْطَةٍ، كَمَا هُوَ ظَاهِرٌ بِلِ وَاضْحَى جَدًا، وَحِيثُ أَتَهُ صَرَحُ الشِّيخِ الطُّوْسِيِّ (قَدِيرُهُ) بِأَنَّهُ مَنْ رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدَ بْنَ الْحَسِينِ بْنَ أَبِي الْخَطَابِ، وَظَاهِرُ الْعَبَارَةِ الرَّوَايَةِ مُبَاشِرًا مِنْ دُونِ وَاسْطَةٍ، فَيَبْعُدُ أَنْ يُرَادُ مِنْهُ هَذَا الَّذِي عُدَّ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ).

وَتَرَجَّمَ لَهُ الْعَالَمَةُ الْحَلَّيُّ (ظَاهِرُهُ) فِي خَلَاصَةِ الْأَقْوَالِ بِالْقَوْلِ: ((مُحَمَّدُ بْنُ أَسْلَمَ الطَّبَرِيِّ الْجَبَلِيُّ، بِالْبَاءِ الْمُنْقَطَّةِ تَحْتَهَا نَقْطَةٌ وَاحِدَةٌ قَبْلُ الْلَّامِ، وَقَالَ ابْنُ الْغَصَائِرِ الْحَلَّبِيُّ: جَعَلَ الْبَاءَ بَعْدَ الْلَّامِ، أَبُو جَعْفَرٍ، أَصْلَهُ كَوْفِيًّا، كَانَ يَتَّجَرُ إِلَى طَبْرَسْتَانٍ، يُقَالُ أَتَهُ غَالٍ، فَاسْدُ الْحَدِيثِ، وَرَوَى عَنِ الرَّضَا (عَلَيْهِمَا السَّلَامُ))^(٢).

(١) المُصْدَرُ السَّابِقُ: ص ٤٤٧ الرَّقْمُ ٦٣٥٣.

(٢) الْعَالَمَةُ الْحَلَّيُّ، خَلَاصَةُ الْأَقْوَالِ: ص ٤٠٣ الرَّقْمُ ١٦٢٥.

وُعمدة الوجوه التي ذُكرت لإثبات وثاقته، أو حسن حاله، هي:

الوجه الأول:

وقوع الرجل في أسناد ما يُسمى بـ تفسير القمي، حيث روى عن علي بن أبي حمزة، وروى عنه محمد بن الحسين في سورة الرحمن في تفسير قوله تعالى: ((فَبَأَيِّ آلَاءِ رَبِّكُمَا تُكَذِّبَانَ))^(١).

والجواب عن ذلك:

لا شبهة في أنّ ما يُسمى بـ تفسير القمي الوा�صل إلينا ليس بكتاب واحد، بل هو كتاب ملحق من عدة كتب لعدة أشخاص، منهم القمي وغيره، وفي مختلف المراحل الزمنية كانت هناك إضافات كبيرة وكثيرة ومهمة عليه آخر جته - أي ما بأيدينا من الكتاب - عن مسمى تفسير القمي؛ فلذلك لا يمكن الاعتماد عليه بأي شكل من الأشكال، مضافاً إلى عدم إيراث الواقع في أسناده إلى الاطمئنان بوثاقة الراوي، وقد فصّلنا الحديث في ذلك في التوثيقات العامة فراجع^(٢).

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٦ / ٨٣ الرقم ١٠٢٥٢.

(٢) ينظر: عادل هاشم، بحوث رجالية في كتب تفسيرية، تفسير القمي: ١ / ٧ وما بعدها.

الوجه الثاني:

وقوع الرجل في أسناد كامل الزيارات لابن قولويه (عليه السلام)، حيث روى عنه سيف بن عميرة في الباب مئة وواحد في ثواب زيارة الإمام أبي الحسن موسى الرضا (عليه السلام) في الحديث السابع منه^(١).

والجواب عن ذلك تقدّم منا:

فإنّ الوقوع في أسناد كامل الزيارات لا يورث الاطمئنان بوثاقة الراوي، لا في الدائرة الخاصة -ونعني بها المشايخ المباشرين الذين تعدادهم حوالي (٣٢) راوياً، ولا كذلك في الدائرة العامة -أعني الدائرة التي تشمل (٣٨٨) راوياً، مضافاً إلى أنّ كلام النجاشي وابن الغضائري ظاهرة في الخدش بالرجل وحاله وإن نسبوها إلى القيل.

والمتحصل من جميع ما تقدّم: أنه لم يثبت توثيق محمد بن أسلم الجبلي الطبرى.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق إلى محمد بن أسلم الطبرى الجبلي في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوت جمع من وقع في الطريق، كمحمد بن حسان الرازى ومحمد بن زيد الرزامى، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة محمد بن أسلم الجبلي نفسه.

(١) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٦ / ٨٤

وأمام الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ،

جليل القدر، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ،

جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الرابع: محمد بن أسلم الجبلي، لم يثبت له توثيق، تقدم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى محمد بن أسلم الجبلي

معتبر، ولكن نفس محمد لم يثبت له توثيق.

الطريق الثاني والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن إسماعيل البرمكي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن إسماعيل البرمكي، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب (رضي الله عنهم)، عن محمد بن أبي عبد الله الكوفي، عن محمد بن إسماعيل البرمكي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: علي بن أحمد بن موسى الدقاق، مهمل، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الثاني: محمد بن أحمد السناني، وهو محمد بن أحمد بن محمد بن سنان الزاهري، ذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة محمد بن سنان حيث قال:

((كان أبو عبد الله بن عيّاش يقول: حدّثنا أبو عيسى محمد بن أحمد بن محمد بن سنان))^(٢).

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٩.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٨ الرقم ٨٨٨.

وذكره الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرِ عن واحد من الأئمة (طريقه) بالقول: ((محمد بن أحمد بن محمد بن سنان الزاهري، يُكَنِّي أبا عيسى، نزيل الري، روى عن أبيه عن جده محمد بن سنان، روى عنه ابن نوح وأبو المفضل))^(١).

وترجم له ابن الغضائري كما نقله ابن داود، عن محمد بن أحمد بن محمد بن سنان، أبو عيسى نسبه، وحديثه مضطرب^(٢).

وعلى كُلّ حال، فما ذُكر بحقه من أَنَّه إِنْ لَمْ يُورث الضعف فمِن الواضح أَنَّه غير معتبر الحديث بوجهه.

الثالث: الحسين بن إبراهيم بن هشام المكاتب، وهو الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب، مهمل، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عبد الله الكوفي، وهو محمد بن جعفر الأُسدي، وكذلك يُقال له أبو الحسين الأُسدي، وكذلك يقال له: الأُسدي، وأبو الحسين وأبو الحسين محمد بن جعفر الأُسدي، شيخ الكليني، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن إسماعيل البرمكي، وهو محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٤٧ الرقم ٦٣٥٢.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ١١٩ الرقم ١٩٧، ابن داود، الرجال: ص ٤٢٢.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن إسماعيل البرمكي غير معتبر في طرقه الفرعية؛ لعدم ثبوت وثاقة كل من علي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب، ولكن نفس محمد بن إسماعيل البرمكي ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثالث والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن إسماعيل بن بزيع

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن إسماعيل بن بزيع، ثقةٌ، وجهٌ، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٧.

وعليه، فطريق الصدوق إلى أحمد بن إسماعيل بن بزيع في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة ابن بزيع واعتبار مروياته.

الطريق الرابع والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن بجيل

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن بجيل - أخي علي بن بجيل -، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن الحسن بن رباط، عن محمد بن بجيل أخ علي بن بجيل ابن عقيل الكوفي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل^٢، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: الهيثم بن أبي مسروق النهدي، عبد الله، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: الحسن بن محبوب السراد أو الزراد، ثقة، جليل القدر،

(١) المصدر السابق: ص ٦٣.

تقديم.

الخامس: علي بن الحسن بن رباط، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن الحسن بن رباط البجلي، أبو الحسن، كوفي، ثقة، معوّل عليه، قال الكشي: إِنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الرَّضَا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، لَهُ كِتَابٌ الْصَّلَاةُ، أَخْبَرَنَا الْحَسَنُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ جَعْفَرٍ بْنُ حَيْدَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنِ سَمَاعَةَ الْحَضْرَمَيِّ الصَّيْرَفِيِّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنِ رَبَاطٍ بِكِتَابِهِ))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((علي بن الحسن بن رباط، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي جعفر بن بابويه، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسن بن محبوب، عنه))^(٢).

وترجم له العلامة في خلاصة الأقوال بآنه: ((أبو الحسن، كوفي، ثقة، معوّل عليه، قال الكشي: إِنَّهُ مِنْ أَصْحَابِ الرَّضَا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)))^(٣).

والمتحصل مما تقدم: أنّ الرجل ثقة معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥١ الرقم ٦٥٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٥٤ الرقم ٣٨٧.

(٣) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ١٨٦ الرقم ٥٥٠.

السادس: محمد بن بُجيل بن عقيل الكوفي، والرجل مهمل، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق إلى علي بن بجيل بن عقيل الكوفي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس علي بن بجيل لم يثبت له توثيق.

الطريق الخامس والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن جعفر الأستدي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأستدي (رضي الله عنه)، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب (رضي الله عنهم)، عن أبي الحسين محمد بن جعفر الأستدي الكوفي (رضي الله عنه))))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: علي بن أحمد بن موسى، وهو علي بن أحمد بن موسى الدقّاق، مهمّل لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الثاني: محمد بن أحمد السناني، وهو محمد بن أحمد بن محمد بن سنان الزاهري، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الثالث: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب، والظاهر هو نفسه الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام، وهو نفسه الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب، وهو مهمّل، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٨.

الرابع: محمد بن جعفر الأُسدي الكوفي، وهو شيخ الكليني، ويُسمى كذلك محمد بن أبي عبد الله الكوفي، وكذلك يُسمى أبو الحسين الأُسدي، وكذلك الأُسدي أبو الحسين، وكذلك أبو الحسين محمد بن جعفر الأُسدي، والرجل ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فطرق الصدوق إلى محمد بن جعفر الأُسدي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة الدقاق والسناني والمؤدب، وإن كان نفس محمد بن جعفر الأُسدي ثقةٌ، معتبر الحديث.

الطريق السادس والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن حسان

قال الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن حسان، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن والحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنهم)، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن حسان))^(١).

في الحقيقة فإن هذا الطريق متفرّع إلى ثلاثة طرق فرعية،
والحديث في رجال هذه الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة،
جليل القدر، تقدّم.

الثاني: أحمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه،
تقدّم.

الثالث: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر
الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروايات أبيه، وبالتالي فحتى لوم
يكن ثقة لم يضر ذلك في اعتبار ما ينقله من الروايات، تقدّم.

الرابع: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر،
تقديم.

الخامس: محمد بن حسان، وهو محمد بن حسان الرازي، أبو
عبد الله الزينبي، لم يثبت له توثيق، تقديم.

وعليه، فطرق الصدوق إلى محمد بن حسان في كتاب من لا
يحضره الفقيه معتبرة، ولكن نفس محمد بن حسان لم يثبت له توثيق،
فلا اعتبار بمروياته.

الطريق السابع والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن الحسن الصفار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
((وما كان فيه عن محمد بن الحسن الصفار، فقد رويته عن
محمد بن الحسن بن أَحْمَدَ بْنَ الْوَلِيدِ (رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ)، عن محمد بن
الحسن الصفار)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:
الأول: محمد بن الحسن بن أَحْمَدَ بْنَ الْوَلِيدِ، ثقة، فقيه، شيخ
الصادق، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، وهو محمد بن الحسن بن
فروخ الصفار، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق إلى محمد بن الحسن الصفار في كتاب من
لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس الصفار واعتبار مروياته.

الطريق الثامن والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن الحسن بن أبي الخطاب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب الزيات، واسم أبي الخطاب زيد))^(١).

وهذا الطريق في واقعه ينحل إلى ثمانية طرق من الطبقة الأولى، ومن ثم من الطبقة الثانية، والكلام يقع في رجال هذه الطرق، وهم: الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه^٢، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، شيخ الكليني، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ١٢٢.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهٌ،
تقدّم.

الخامس: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عينٌ،
تقدّم.

السادس: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر،
تقدّم.

السابع: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليلٌ، تقدّم.

وعليه، فهذه الطرق الثانية للصدق إلى محمد بن الحسين بن أبي
الخطاب كلّها معتبرة، مضافاً إلى وثاقة ابن الخطاب واعتبار مروياته.

الطريق التاسع والسبعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن حكيم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن حكيم، فقد روته عن أبي (عليه السلام)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن حمّاد بن عيسى، عن حريز، عن محمد بن حكيم.

وروته عن محمد بن الحسن (عليه السلام)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن يعقوب بن يزيد، عن محمد بن أبي عمّير، عن محمد بن حكيم)).^(١)

أمّا الكلام في رجال الطريق الأول، فهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد

البرقي، ثقةٌ، تقدّم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: محمد بن عيسى الجهنمي، غريق الجحفة، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

السادس: حرizer، وهو حرizer بن عبد الله السجستاني، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: محمد بن حكيم، ذكر الشيخ الطوسي (عليه السلام) في محمد بن حكيم في أربعة صور:

الصورة الأولى:

وهي الصورة المطلقة من غير تقييد بقيد معين كما ذكر ذلك في عِداد أصحاب الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن حكيم))^(١).

الصورة الثانية:

محمد بن حكيم مقيداً بالبكر الكوفي، كما ذكر ذلك في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)^(٢).

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٢ الرقم ٥١٠١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٢٨٠ الرقم ٤٠٥٦.

الصورة الثالثة:

محمد بن حكيم مقيداً بالساباطي، حيث ذكر ذلك في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن حكيم السباطي، وهم أخوة محمد ومرازم وحديد، بنو حكيم))^(١).

الصورة الرابعة:

محمد بن حكيم مقيداً بالخثعمي، وقال عنه حينما ذكره في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) بأنه: ((محمد بن حكيم الخثعمي، كوفي، أبو جعفر))^(٢).

ثم أَنَّ النجاشي ترجم له في فهرست أسماء مصنفِي الشيعة بالقول:

((محمد بن حكيم الخثعمي، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، يُكَنِّي أبا جعفر، له كتاب، يرويه جعفر بن محمد بن حكيم، حدَّثنا محمد بن محمد، قال: حدَّثنا جعفر بن محمد، قال: حدَّثنا أحمد بن محمد بن عمار، قال: حدَّثنا أبي، قال: حدَّثنا القاسم بن هشام المؤلئي وعلي بن الحسن بن فضال جميعاً، عن جعفر بن

(١) المصدر السابق: الرقم ٤٠٥٤.

(٢) المصدر نفسه: الرقم ٤٠٥٥.

محمد بن حكيم، عن أبيه محمد بن حكيم بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم
بالقول في موردين:

المورد الأول: ((محمد بن حكيم، له كتاب، رويناه بهذا الإسناد
عن الحسن بن محبوب عنه))^(٢).

المورد الثاني: ((محمد بن حكيم، له كتاب))^(٣).

ثم أَنَّه لا بَدَّ من الإشارة إلى اتحاد أو عدم اتحاد ما ذكرناهم،
فنقول: أَمّا من ذكره النجاشي وترجم له كذلك الشيخ الطوسي
(قطيْن) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم فهم شخص واحد؛ لأنَّ كتابي
فهرست أسماء مصنفي الشيعة وفهرست كتب الشيعة وأصولهم معدة
لذكر الأصحاب من أهل المصنفات والمؤلفات، ومن حاله كذلك هو
محمد بن حكيم الخثعمي.

وكذلك هو نفسه من ذكره الشيخ الطوسي (قطيْن) في رجاله تحت
عنوان محمد بن حكيم الخثعمي، والظاهر أَنَّه هو المقصود بمحمد بن
حكيم المطلق الذي ذكره الشيخ الطوسي (قطيْن) في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ
الكافر (عائِلَة)؛ من جهة أَنَّ المطلق يحمل عادةً على من له كتاب،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٧ الرقم ٩٥٧.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٧ الرقم ٦٤٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٣٢ الرقم ٦٨٠.

ويُروى عنه كثيراً وللأعلام طرق إليه مذكورة في فهارس المصنفين، ومثل هذا هو محمد بن حكيم الخثعمي.

ويعرضه آئه لو كان أكثر من واحد، لما اقتصر النجاشي على ذكر الخثعمي منهم، ولما أطلق الشيخ الطوسي محمد بن حكيم ولم يقيده بقيد الخثعمي، فعدم التقييد مع التعدد يوجب الإجمال، وال الصحيح هو الاتحاد.

وعلى كل حال، فالحديث عن حال الرجل:

فقد ذكره الكشي في رجاله في باب خاص وهو باب محمد بن

حكيم:

أولاً: قال: ((محمد بن حكيم أولاً حدثني حمدويه قال: حدثني يعقوب بن يزيد، عن ابن أبي عمير، عن محمد بن حكيم قال: ذكر لأبي الحسن (عليه السلام) أصحاب الكلام، فقال: أما ابن حكيم، فدعوه))^(١)، والسنن لا خدش فيه.

ثانياً: حمدويه قال: ((حدثني محمد بن عيسى، قال: حدثني يونس بن عبد الرحمن، عن حماد، قال: كان أبو الحسن (عليه السلام) يأمر محمد بن حكيم أن يجالس أهل المدينة في مسجد رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وأن يكلمهم ويخاصمهم حتى كلامهم في صاحب القبر، فكان إذا انصرف

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ٢/ ٧٤٦ الرقم ٨٤٣.

إليه، قال له: ما قلت لهم؟ وما قالوا لك؟ ويرضى بذلك منه))^(١)، والسند لا خدش فيه كما هو واضح، والدلالة على حسن الرجل ورضى الإمام (عليه السلام) عنه وعن كلامه واضح.

الثالث: ((محمد بن مسعود، قال: حدثني علي بن محمد بن يزيد القمي، قال: حدثني محمد بن أحمد بن يحيى، عن إبراهيم بن هاشم، عن يحيى بن عمران الهمداني، عن يونس، عن محمد بن حكيم وقد كان أبو الحسن (عليه السلام) وذكر مثله))^(٢).

والسند لا يخلو من الخدش، ومع ذلك يمكن لهذه الرواية أن تكون عاخصة دلالة لما قبلها من رواية.

ثم أنّ الوجه الأهم لإثبات وثاقة الرجل هو رواية من لا يروي ولا يرسل عن ثقة عنه وهم:

الأول: محمد بن أبي عمير، كما في جملة من الموارد، منها ما في الكافي في باب الكفر^(٣)، وكذلك في باب المباحلة^(٤)، وكذلك في باب البدع والرأي^(٥)، وكذلك في باب الخير والشر^(٦)، وكذلك في باب البيان

(١) المصدر السابق: ٢ / ٧٤٦ الرقم ٨٤٤.

(٢) المصدر نفسه: الرقم ٨٤٥.

(٣) ينظر: الكليني، الكافي: ٢ / ٢٨٥ ح ٣.

(٤) ينظر: المصدر نفسه: ٢ / ٣٧٢ ح ١.

(٥) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٤٥ ح ٩.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ١١٩ ح ٢.

والتعريف^(١)، وفي باب عقد المرأة على نفسها النكاح^(٢)، وكذلك في باب عدد النساء^(٣)، وكذلك في الاستبصار في باب وقت المغرب والعشاء^(٤)، الثاني: صفوان بن يحيى، حيث روى عنه في الكافي في باب أوقات الزكاة^(٥)، وكذلك في باب الرجل يشتري المتاع في كتاب الزكاة^(٦)، وكذلك في التهذيب في باب عدد النساء^(٧)، وكذلك في باب أحكام الطلاق^(٨).

الثالث: أحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، حيث روى عنه في الكافي في باب التنزية عن الجسم والصورة^(٩).

نعم، ذكر الصدوق رواية ابن أبي عمير عن محمد بن حكيم في الطريق محل الكلام،

والمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ محمد بن حكيم الذي ذكره

(١) ينظر: المصدر السابق: ١/١٢٤ ح ٦٢.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ٥/٣٩٥ ح ٤.

(٣) ينظر: الطوسي، تهذيب الأحكام: ٨/١٣٠ ح ٤٤٨.

(٤) ينظر: الطوسي: الاستبصار: ١/٢٦٩ ح ٣٢.

(٥) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/٥٢٢ ح ١١.

(٦) ينظر: المصدر نفسه: ٣/٥٢٩ ح ٧.

(٧) ينظر: تهذيب الأحكام: ٨/١٢٩ ح ٤٤٧.

(٨) ينظر: المصدر نفسه: ٨/٦٧ ح ٢٢٠.

(٩) ينظر: الكليني، الكافي: ١/٨١ ح ٤.

الصادوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه فهو محمد بن حكيم الخثعمي، وهو ثقةٌ، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أنَّ الطريق الأول للصادوق إلى محمد بن حكيم في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة محمد بن حكيم الذي هو الخثعمي واعتبار مروياته.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصادوق، ثقةٌ، فقيهٌ،
تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليل
القدر، تقدّم.

الثالث: يعقوب بن يزيد، وهو يعقوب بن يزيد بن حماد
الأنصاري السلمي، ثقةٌ، صدوقٌ، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا
يرسل إلَّا عن ثقةٍ، تقدّم.

الخامس: محمد بن حكيم، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصادوق إلى محمد بن حكيم
معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس محمد بن حكيم واعتبار مروياته.

الطريق الشهانون بعد المتنين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن حمران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن حمران، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمر، عن محمد بن حمران.

ورويته أيضاً عن محمد بن الحسن (عليه السلام)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن أيوب بن نوح، وإبراهيم بن هاشم، جميعاً عن صفوان بن يحيى، وابن أبي عمر، عن محمد بن حمران)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم القمي، صاحب التفسير، شيخ الكليني، ثقة، تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٣.

الرابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: محمد بن حمران، في البداية لا بد من الإشارة إلى أنه يحتمل في محمد بن حمران أحد ثلاثة:

الأول: محمد بن حمران الفهري.

الثاني: محمد بن حمران بن أعين بن شيباني، ابن أخي زرارة بن أعين.

الثالث: محمد بن حمران النهدي.

أمّا الأول، فيبعد أن يكون هو المقصود في الطريق محل الكلام؛ ووجه البعد هو أنّ الرجل لم يذكر بشيءٍ معتبده، وبالتالي فيبعد أن يكون من أصحاب الكتب والمصنفات فيكون محظوظاً في الرواية للأخذ منه.

وأمّا الثاني، وهو محمد بن حمران بن أعين، فكذلك يبعد الحمل عليه؛ وذلك لأنّه الأقرب هو محمد بن حمران النهدي، وذلك لأمور:

الأول: أنه صاحب كتاب، وكان للأعلام كالنجاشي طرق إليه وإلى روایاته يمر عن طريق ابن عقدة وغيره، ولكتابه رواة كثيرون.

الثاني: أنّ الشيخ الصدوق صرّح في غير مورد في كتابه من لا

يحضره الفقيه^(١)، فنجد الصدوق قد صرّح بلقب الرجل وأنّه محمد بن حمران النهدي، وبالتالي فلو كان الشيخ الصدوق (عليه السلام) يريده منه من محمد بن حمران غير النهدي، لكان ينبغي عليه أن يشير إلى ذلك ويُقيّد؛ حذراً من الاشتراك والخلط، وطلبًا للتمييز والتفريق، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، فمحمد بن حمران النهدي ثقة، معتبر الحديث، على ما تقدم في الأبحاث المتقدمة.

ولا بدّ من الالتفات إلى أنّ محمد بن حمران في هذا الطريق سواءً أكان النهدي، أو ابن أعين، أو الفهري، أو غيره، فعلى جميع التقادير هو ثقة؛ لرواية ابن أبي عمير عنه في الطريق، وابن أبي عمير لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة كما تقدم.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق الأول إلى محمد بن حمران في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة محمد بن حمران الوارد في الطريق واعتبار مروياته.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيهٌ،

(١) ينظر: ما في الباب الحادي والعشرين من الجزء الأول حيث روى عن أبي عبد الله (عليه السلام).

تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ،
تقدّم.

الثالث: أيوب بن نوح بن دراج، ثقةٌ، عظيم المنزلة، تقدّم.

الرابع: إبراهيم بن هاشم القمي، والد علي، معتبر الحديث،
تقدّم.

الخامس: صفوان بن يحيى بياع السابري، أوثق أهل زمانه، لا
يروي ولا يرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

السادس: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي
ولا يرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

السابع: محمد بن حمران، ثقةٌ، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق الرئيسي الثاني إلى محمد بن حمران في
كتاب من لا يحضره الفقيه بطرقه الفرعويين معتبر، مضافاً إلى وثاقة
محمد بن حمران واعتبار مروياته.

الطريق الحادي والثانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) لابنه محمد بن

الحنفية

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه من وصية أمير المؤمنين (عليه السلام) لابنه محمد بن الحنفية (رضي الله عنه)، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن حماد بن عيسى، عمن ذكره، عن أبي عبد الله (عليه السلام))^(١)).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة،
جليل القدر، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة،
تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: حماد بن عيسى الجهنمي، غريق الجحفة، ثقة، صدوق،

تقديم.

الخامس: عَمْنُ ذَكْرِهِ، وَهُوَ مُجْهُولٌ، وَبِذَلِكَ يَقْعُدُ الْإِرْسَالُ فِي هَذَا الطَّرِيقِ، فَيَخْرُجُ عَنْ دَائِرَةِ الْاعْتِبَارِ.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الصَّدُوقِ إِلَى وصيَّةِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) إِلَى ابْنِهِ مُحَمَّدِ بْنِ الْخَنْفِيَّةِ فِي كِتَابٍ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ مُرْسَلٌ، غَيْرُ مُعْتَبَرٍ.

الطريق الثاني والثانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن خالد البرقي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن خالد البرقي، فقد رويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن خالد البرقي)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: محمد بن خالد البرقي، ثقة، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتابه من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن خالد البرقي معتبر، مضافاً إلى وثاقة محمد بن خالد البرقي نفسه واعتبار مروياته.

(١) المصدر السابق: ص ٧١-٧٢.

الطريق الثالث والثمانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن خالد البجلي القسري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
((وما كان فيه عن محمد بن خالد القسري، فقد رويته عن
جعفر بن محمد بن مسرور (عليه السلام)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن
عممه عبد الله بن عامر، عن حفصة، عن محمد بن خالد بن عبد الله
البجلي القسري، وهو كوفي عربي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن محمد بن مسرور، لم يثبت له توثيق، فهو غير
معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري، شيخ
الكليني، ثقة، تقدّم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجهه، معتبر
ال الحديث، تقدّم.

الرابع: حفصة، فقد ورد في جملة من النسخ والكتب بهذه

(١) المصدر السابق: ص ٧٧

الصيغة، ولكنّه ورد في بعض النسخ (خفة).

وهذا الرجل بهذه الصيغة الظاهر أنّه مهمّل، لم يرد بحقّه ترجمة تكشف عن حاله من جهة الجرح والتعديل.

الخامس: محمد بن خالد بن عبد الله البجلي القسري، ذكره الشيخ الطوسي (١) في رجاله في عدّاد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن خالد بن عبد الله البجلي القسري الكوفي، ولد في المدينة)) (٢).

والرجل ذُكر في الأسانيد تارةً بعنوان محمد بن خالد بن عبد الله البجلي القسري الكوفي، وأخرى بعنوان محمد بن خالد بن عبد الله القسري، وثالثةً محمد بن خالد بن عبد الله، وذُكر أنّه عينه المنصور الدوانيقي واليًاً على المدينة المنورة في العصر العباسى، وتحديداً سنة ١٤١ للهجرة، ثمّ أعزّله سنة ١٤٤ للهجرة (٣).

وعلى كلّ حال، فلم نظر بما يمكن أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل واعتبار مروياته، ولكن مع ذلك ذهب المحدث النوري إلى أنّ الرجل شيعي، منقطع إلى الأئمة (عليهم السلام) بمعية جملة من الروايات، ومسلم لهم ومشفق عليهم، وعدم كتمه مسائل الدين منه.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٨١ الرقم ٤٠٧٠.

(٢) ينظر: ابن عساكر، تاريخ مدينة دمشق: ٢٦٨ / ١٨٦٠ الرقم ٤٠٧٠.

مضافاً إلى رواية حمّاد عنه وابن أبي عُمير، عن عدّة من أصحابنا، وعد الصدوق لكتابه من الكتب المعتمدة^(١).

ولنا في جميع ما ذكره صاحب المستدرك نظر:

أمّا الروايات الدالة على ما ادعاه، فهي لا تلازم الوثاقة بوجهٍ كما هو واضح؛ وذلك لأنّ هذا الكلام مبني على الخلط بين مقدمات الوثاقة في الحديث، وهي مقدمات علمية، وبين مقدمات الحسن الأخلاقي والديني والاعتقادي، وهي خارجة عن دائرة اعتبار الحديث، فإنّ العقلاء يرکنون إلى الخبر الموثوق بصدره؛ فلذلك يبحثون عن يوثق معه بصدره خبره لا غيره.

وأمّا رواية حمّاد، فقد تقدم أنّ حمّاداً من ثبت أنه كما يروي عن الثقة كذلك يروي عن غير الثقة، فلا ملازمة بين روایته عن شخص ووثاقة ذلك الشخص.

وأمّا رواية ابن أبي عُمير، فالرجل -أعني ابن أبي عُمير- من ثبت لدينا أنه لا يروي إلاّ عن ثقةٍ، ولكن المراد بذلك إثبات وثاقة من يروي عنه مباشرةً، وبالتالي فلا يمكن التعدّي عن ذلك إلى كلّ من يروي عنه حتّى لو كان بالواسطة إلاّ بمعيّنة القرينة، وذكرنا في محله فيما تقدّم من أبحاث التوثيقات العامة أنه لا قرينة على التعدّي.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ١٧٧.

والمقام إنّما هو من روایة ابن أبي عُمیر عن عدّة من أصحابنا، عن محمد بن خالد بن عبد الله، وعليه فهنا يمكن استفاده توثيق هذه العدّة، لا من تروي عنه هذه العدّة، وهو محمد بن خالد الْقَسْرِي فلاحظ.

وأمّا مسألة عد الشیخ الصدوق لكتابه من الكتب المعتمدة، فقد ذكرنا سابقاً وتكراراً أنّما لا تدل على وثاقة صاحب الكتاب بوجهه. فالنتيجة: أنّ محمد بن خالد بن عبد الله الْقَسْرِي الْبَجْلِي الْكَوْفِي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن خالد بن عبد الله الْقَسْرِي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع من ورد في الطريق، كجعفر بن محمد بن مسرور وحصنة أو خفقة على بعض النسخ، وكذلك عدم ثبوت وثاقة محمد بن خالد بن عبد الله الْبَجْلِي الْقَسْرِي نفسه.

الطريق الرابع والثانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن سنان في جواب مسائله في العلل

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه مما كتبه الرضا (عليه السلام) إلى محمد بن سنان فيها كتب عن مسائله في العلل، فقد رويته عن علي بن أحمد بن موسى الدقاق ومحمد بن أحمد السناني والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب (رضي الله عنهم)، قالوا: حدثنا محمد بن أبي عبد الله الكوفي، قال: حدثنا محمد بن إسماعيل البرمكي، عن علي بن العباس، قال: حدثنا القاسم بن الريبع الصحّاف ومحمد بن سنان عن الرضا (عليه السلام)))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريق، وهم:

الأول: علي بن أحمد بن موسى الدقاق، شيخ الصدوق، مهمّل، لم يثبت له توثيق.

الثاني: محمد بن أحمد السناني، وهو محمد بن أحمد بن محمد بن سنان الظاهري، غير معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب، وهو الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب، وهو الحسين بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٧.

إبراهيم بن أحمد بن هشام، والرجل مهمل، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عبد الله الكوفي، وهو محمد بن جعفر الأستدي، شيخ الكليني، وكذلك يُقال له: أبو الحسين الأستدي، وكذلك: الأستدي أبو الحسين، وكذلك: أبو الحسين محمد بن جعفر الأستدي، ثقةٌ، معتبر الحديث.

الخامس: محمد بن إسماعيل البرمكي، وهو محمد بن إسماعيل بن أحمد بن بشير البرمكي، ثقةٌ، معتبر الحديث.

السادس: علي بن العباس:

لابد من الإشارة إلى أنّ الظاهر كون الرجل هو علي بن العباس الجراذبني؛ بقرينة رواية محمد بن إسماعيل البرمكي عنه في الحديث الأول من باب الحركة والانتقال من الجزء الأول من كتاب الكافي، أو الجزواني كما ذُكر في بعض نسخ رجال ابن الغصائر، أو الجراذبني كما ذُكر في النجاشي، أو الخراذيني كما ذُكر في معجم الحموي، وكونها من قرى بخارى.

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((علي بن العباس الجراذبني الرazi، رُمي بالغلو، وغُمز عليه، ضعيف جداً، له كتاب الآداب والمرءات، وكتاب الرد على السليمانية وهم طائفة من الغلاة، أخبرنا الحسين بن عبد الله، عن ابن أبي رافع،

عن محمد بن يعقوب، عن محمد بن الحسن الطائي الرازى، قال: حدثنا علي بن العباس بكتبه كلها))^(١).

وترجم له ابن الغضائري بالقول: ((علي بن العباس الجراذيني، أبو الحسن الرازى، مشهور، له تصنيف في المدحدين والمذمومين يدل على خبته وتهالك مذهبة))^(٢).

وضعف الرجل واضح، ومع ذلك ذهب المحدث النورى إلى وثاقه من خلال توجيه الغلو برواية ما يناسب مقامات الأئمة (عليها السلام) العالية، مضافاً إلى جملة وجوه كثيرة استند إليها، كلها ضعيفة، لا دلالة فيها على الوثاقة، فمن أراد فليراجع^(٣).

فالنتيجة: أنّ علي بن عباس الجراذيني لم يثبت له توثيق.

السابع: القاسم بن الريبع الصحاف، ترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((القاسم بن ربيع الصحاف، كوفي، ضعيف في حديثه، غالٍ في مذهبة، لا التفات إليه، ولا ارتفاع به))^(٤).

والظاهر أنّ هو الذي ترجم له النجاشي بالقول:

((القاسم بن الريبع، أخبرنا أبو العباس أحمد بن علي بن نوح

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٥٥ الرقم ٦٦٨.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٧٩ الرقم ٩٥.

(٣) ينظر: النورى، خاتمة مستدرك الوسائل: ١٧٨ - ١٧٩ / ٥.

(٤) ابن الغضائري، الرجال: ص ٨٦ الرقم ١١٤.

فيما وصّى إلّيّ به من كتبه، قال: حدّثنا محمد بن علي بن شاذان، قال: حدّثنا أحمد بن علي بن إبراهيم بن هشام عن أبيه عنه بكتابه، قال: وأخبرنا الحسين بن علي بن سفيان، عن جعفر بن محمد بن مالك الفزاري الكوفي بها، قال: حدّثنا القاسم بن الربيع بن بنت زيد الشّحام)).^(١).

والرجل بناءً على ما تقدم ضعيفٌ، ولكن مع ذلك ذهب سيد مشايخنا المحقق الخوئي (عليه السلام) إلى وثاقته لأمور:

الأمر الأول:

أمّا تضعيف ابن الغضائري (عليه السلام) له فغير ثابت؛ من جهة ذهابه إلى عدم ثبوت نسبة الكتاب الذي بأيدينا إلى ابن الغضائري.

الأمر الثاني:

أمّا أمارة الوثاقة له، فهي وقوعه في أسناد تفسير القمي في سورة النور في تفسير قوله تعالى: ((فِي بُيُوتٍ أَذِنَ اللَّهُ أَنْ تُرْفَعَ)).^(٢).

الأمر الثالث:

أمّه يعتمد وثاقته ما ذكره النجاشي في ترجمة صباح المدائني،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣١٦ الرقم ٨٦٧.

(٢) سورة النور: الآية ٣٦.

حيث قال: ((مياح المدائني، ضعيف جداً، له كتاب يعرف برسالة مياح، وطريقها أضعف منها، وهو محمد بن سنان.

أخبرنا محمد بن أحمد، قال: حدثنا أبو غالب أحمد بن محمد، قال: حدثنا محمد بن جعفر الرزاز، قال: حدثنا القاسم بن الريبع الصحاف، عن محمد بن سنان، عن مياح بها))^(١)، فإن ذلك يدل - والكلام لا يزال للسيد الخوئي^(٢) - على أنّ من وقع في طريق النجاشي إلى كتاب مياح ينحصر ضعفه بمحمد بن سنان^(٢).

وفي جميع الأمور الثلاثة الذي تفضل بها^(٢) نظر:

أمّا الأمر الأول:

فالمختار بعد التحقيق - كما تقدم - ثبوت نسبة كتاب ابن الغضائري إليه، والرجل ثقة، وعليه وجوب الأخذ بكلماته، سواء كانت في دائرة الجرح والتعديل، أو كانت في غيرها، خلافاً لمن اقتصر في القبول بما هو في دائرة خارج التوثيق والتضييف.

وأمّا الأمر الثاني:

فقد تقدم مفصلاً - بعد التحقيق - أنّ الصحيح عدم ثبوت نسبة ما بآيدينا من كتاب يُعرف بتفسير القمي إلى علي بن إبراهيم القمي،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٤ - ٤٢٥ الرقم ١١٤٠.

(٢) ينظر: الخوئي، معجم رجال الحديث: ١٥ / ٢١.

بل هو خليط غير متجانس من جملة كتب لجملة مصنفين، وأضيفت له إضافات كثيرة في مراحل زمنية متعددة، آخر جته عن مسمى تفسير القمي، وبالتالي فلا وثوق بكونه للكوفي، وبالتالي فلا دلالة للوقوع فيه على الوثاقة في الحديث مطلقاً، مضافاً إلى عدم ظهور كلماته في مقدمة كتابه في الدلالة على وثاقة كلّ من وقع في أسناد ما يسمى بتفسير القمي.

وأما الأمر الثالث:

فمردود أيضاً؛ وذلك لأنّ الإشارة إلى ضعف محمد بن سنان لا تعني حصر الضعف فيه، فهذا الكلام يُشبه من ذهب إلى استفادة وثاقة كلّ من لم يستثنَ من نوادر الحكمة للأشعري القمي، مع أنه من الواضح أنّ الاستثناء والتحديد يشير إلى ضعف المستثنى والمحدد، ولكنه لا يدل على وثاقة المستثنى منه ومن لم يحدد بوجهه.

فالنتيجة: أنّ القاسم بن الربيع الصحّاف ضعيف في الحديث.

ثمّ أنه لا بدّ من الإشارة إلى أنه في مروياته ما يشير إلى روایته للغرائب والمناكير غير المقبولة، كما في حديث مكاتبة الإمام الصادق (عليه السلام) المفصلة إلى المفضل في تأویل الصلاة والزكاة والحجّ والصيام وسائر الطاعات في باطن القرآن بهم (عليه السلام)، والفواحش والمعاصي بأعدائهم.

وما ذكره كذلك في تفسير قوله تعالى: ((وَأَشَرَّقَتِ الْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا))^(١)، قال: رَبُّ الْأَرْضِ يعني إِمَامُ الْأَرْضِ، إِلَى آخِرِه^(٢).

وهذا يعطي مؤشراً واضحاً على صدق ودقة التوصيف الذي ذكره ابن الغضائري بحقه، ولا غُرُورٌ في ذلك، فإنَّ ابن الغضائري من نَّقادِ الرِّوَاةِ وصَاحِبِيْنَ دقيقاً في التقييم، يعتمد على الاستقراء للمروريات وجميع النتاج العلمي للراوي بعد الاطلاع عليه، وجمع القرائن والشواهد والمؤيدات على حال الراوي قبل الحكم عليه.

فالنتيجة النهائية: أنَّ القاسم بن الريبع الصحاف ضعيف في الحديث.

الثامن: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن سنان مما كتبه الإمام الرضا (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)^(١) له في جواب مسائله في العلل غير معتبر؛ لثبوت ضعف جمع مَنْ وقع فيها بل أغلبهم، كعلي بن أحمد بن موسى الدقيق، ومحمد بن أحمد السناني، والحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب، وعلي بن العباس، والقاسم بن الريبع الصحاف، مضافاً إلى ضعف محمد بن سنان نفسه وعدم اعتبار مروياته.

(١) سورة الزمر: الآية ٦٩.

(٢) ينظر: القمي، تفسير القمي: ٢/ ٢٥٣، النَّهَازِيُّ، مستدركات علم رجال الحديث: ٦/ ٢٤٢.

الطريق الخامس والثانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن سنان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن سنان، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن محمد بن علي الكوفي، عن محمد بن سنان.

ورويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقة، فقيه، معتبر الحديث، تقدم.

الثالث: محمد بن علي الكوفي، والظاهر أنّ المراد منه هو محمد بن علي الصيرفي القرشي الكوفي؛ وذلك بقرينة روايته عن محمد بن

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٩.

سنان، فالذى يروى عنه ابن سنان في مشيخة من لا يحضره الفقيه هو محمد بن علي القرشي الكوفي الصيرفي، كما في الطريق إلى أبي الجارود، هذا من جانب.

ومن جانب آخر فإنَّ محمد بن علي الصيرفي هو أبو سَمِينة، وهو كذاب، غالٍ، لا يعتمد عليه.

الرابع: محمد بن سنان، وهو ضعيف في الحديث تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الأول إلى محمد بن سنان في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة محمد بن علي الكوفي الصيرفي أبي سَمِينة، مضافاً إلى ضعف محمد بن سنان نفسه وعدم اعتبار مروياته.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، صاحب التفسير، ثقةٌ، تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف في الحديث، تقدم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني إلى محمد بن سنان في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس محمد بن سنان ضعيف في الحديث.

الطريق السادس والثانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن سهل بن اليسع

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن سَهْل، فقد رويته عن أبي ومحمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن محمد بن سهل بن اليسع الأشعري))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ١١٣ - ١١٤.

الخامس: محمد بن سهل بن اليسع الأشعري، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن سهل بن اليسع بن عبد الله بن سعد بن مالك بن الأحوص الأشعري القمي، روى عن الرضا (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام)، له كتاب يرويه جماعة، أخبرنا علي بن أحمد، قال: حدثنا محمد بن الحسن، قال: حدثنا سعد، والحميري، ومحمد بن يحيى، وأحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن أبيه، عن محمد بن سهل بكتابه))^(١).

ثم أَنَّه لا بد من الإشارة هنا إلى أَنَّ كلمة (أبيه) الواردة بين أحمد بن محمد بن عيسى ومحمد بن سهل زائدة في طريق النجاشي؛ وذلك لأنَّ طريقه إلى محمد بن سهل - كما هو الملاحظ في الروايات - لا يتوسطه أبوه.

ثم أَنَّ الشيخ الطوسي ترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن سهل بن اليسع، له مسائل عن الرضا (عليه السلام)، أخبرنا بها ابن أبي جيد، عن محمد بن الحسن، عن سعد، والحميري، ومحمد بن يحيى، عن أحمد بن محمد عنه))^(٢).

وذكره في رجاله في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٨ الرقم ٩٩٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٥ الرقم ٦٣١.

عنه: ((محمد بن سهل بن اليسع الكوفي))^(١).

ثمّ أَتَه لَا بَدْ مِن الإِشارة إِلَى أَنَّ الرَّجُل قد يشار إِلَيْهِ بِالْقُول: محمد بن سهل الأَشْعَرِي.

وَمَا تَقْدِم لَا يَظْهَر أَنَّ هَذَا لَكَ وَجْهًا لِلْقُول بِوَثَاقَتِهِ، وَمَا ذَكَرَهُ الْمُحَدِّثُ النُّورِيُّ مِنْ أَمَارَةٍ لِوَثَاقَتِهِ بِرِوَايَةِ الْأَجْلَةِ عَنْهُ مِنْهُمْ حَمَادُ بْنُ عَيْسَى، وَهُوَ مِنْ أَصْحَابِ الْإِجْمَاعِ، كَمَا فِي تَهْذِيبِ الْأَحْكَامِ فِي بَابِ صَفَةِ الْأَحْرَامِ، وَأَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ عَيْسَى كَثِيرًا، وَأَبُوهُ، وَمُحَمَّدُ بْنُ عَلَيِّ بْنِ مُحْبُوبٍ، وَمُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ، مُضَافًا إِلَى اعْتِبَارِ كِتَابِهِ وَكُونِهِ مِنْ الْأَصْوَلِ، وَذَكْرِهِ فِي الْفَهْرِسِ وَذَكْرِ الطَّرِيقِ إِلَيْهِ^(٢).

وَلَكِنْ فِي جَمِيعِ مَا ذَكَرَهُ (الْمُحَمَّدُ بْنُ سَهْلٍ) نَظَرًا، فِرَاوَايَةُ الْمُؤْمِنَةِ الَّتِي تُورَثُ الْوَثَاقَةَ إِنَّمَا هِيَ رِوَايَةُ مَنْ لَا يَرُوِي إِلَّا عَنْ ثَقَةٍ، كَابِنُ أَبِي عُمَيْرٍ وَصَفْوَانَ وَالْبِزَنْطِيِّ دُونَ مَنْ ذُكِرَ وَفِي الْمَقَامِ، وَلَا دَلَالَةُ لَوْجُودِ طَرِيقٍ إِلَى شَخْصٍ عَلَى وَثَاقَتِهِ فِي الْحَدِيثِ؛ لِأَنَّ وَرُودَ الْطَّرِيقِ إِنَّمَا هُوَ مَنْهَجُ الْمُرْجَالِيِّينَ فِي تَدوِينِ الْأَسَانِيدِ، وَلَا عَلَاقَةُ هَمَا بِالْوَثَاقَةِ بِوَجْهِهِ، فَقَدْ يَكُونُ الطَّرِيقُ مُوَثَّقًا وَقَدْ يَكُونُ غَيْرُ مُوَثَّقٍ، فَقَدْ وَجَدْنَا أَسَانِيدَ ضَعِيفَةً وَأَصْحَابَهَا غَلَاءً.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ مُحَمَّدَ بْنَ سَهْلٍ بْنَ الْيَسْعَرِيَّ لَمْ يُثْبِتْ لَهُ تَوْثِيقًا.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٨٤ الرقم ٤١٨٦.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ١٨١.

وعليه، فطريق الشيخ الصدوق إلى محمد بن سهل بن اليسع
الأشعري معتبر، ولكن نفس محمد بن سهل بن اليسع الأشعري لم
يُثبت له توثيق.

الطريق السابع والثمانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن عبد الجبار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن عبد الجبار، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، ومحمد بن يحيى العطار، وأحمد بن إدريس، جميعاً عن محمد بن عبد الجبار وهو محمد بن أبي الصهبان))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، شيخ الكليني، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٠.

تقْدِمْ.

الخامس: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقةٌ، عينٌ،
تقْدِمْ.

السادس: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقةٌ، جليل القدر،
تقْدِمْ.

السابع: محمد بن عبد الجبار، وهو ابن أبي الصهبان القمي،
ثقةٌ، معتبر الرواية، تقْدِمْ.

وعليه فطرق الصدوق إلى محمد بن عبد الجبار في كتاب من
لا يحضره الفقيه معتبرة، مضافاً إلى وثاقة محمد بن عبد الجبار نفسه
واعتبار مروياته.

الطريق الثامن والثانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن عبد الله بن مهران

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
((وما كان فيه عن محمد بن عبد الله بن مهران، فقد رويته
عن محمد بن موسى بن التوكل (رضي الله عنه)، عن علي بن الحسين
السعد آبادي، عن أحمد بن عبد الله البرقي، عن محمد بن عبد الله بن
مهران))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن التوكل، شيخ الصدوق، ثقة، معتبر
الحديث، تقدّم.

الثاني: علي بن الحسين السعد آبادي، شيخ الكليني، معتبر
الرواية، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن
خالد البرقي، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: محمد بن عبد الله بن مهران، ذكره الشيخ الطوسي (طهري)

(١) المصدر السابق: ص ١١٠ - ١١١.

في رجاله في غيره مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْجَوَادِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ)، وقال عنه: ((مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْرَانَ، ضَعِيفٌ))^(١).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ عَلَيِ الْهَادِيِّ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ)، وقال عنه: ((مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْرَانَ الْكَوْفِيِّ، يُرْمَى بِالْغَلُوِّ، ضَعِيفٌ))^(٢).

المورد الثالث: في عِدَادِ مَنْ لَمْ يَرُوْ عَنْ وَاحِدٍ مِّنَ الْأَئِمَّةِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَرَّكُ)، وقال عنه: ((مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْرَانَ، ضَعِيفٌ، رَوَى عَنْهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ بْنِ يَحْيَى))^(٣).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْرَانَ، لَهُ كِتَابٌ رَوَيْنَاهُ بِهَذَا الْإِسْنَادِ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ عَنْهُ))^(٤).

ثُمَّ أَنَّ النَّجَاشِيَ ترجم له في فهرست أَسْمَاءِ مَصَنَّفِي الشِّعَيْةِ بالقول:

((مُحَمَّدُ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ مَهْرَانَ، أَبُو جَعْفَرِ الْكَرْخِيِّ، مِنْ أَبْنَاءِ الْأَعْاجِمِ، غَالِ، كَذَّابٌ، فَاسِدٌ لِلْمَذَهَبِ وَالْحَدِيثِ، مَشْهُورٌ بِذَلِكَ، لَهُ

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٨ الرقم ٥٦٠٢.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٩١ الرقم ٥٧٧٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٤٣٨ الرقم ٦٢٦٧.

(٤) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٣ الرقم ٢٩٢.

كتب منها: كتاب المدوحين والمذومين، كتاب مقتل أبي الخطاب، كتاب مناقب أبي الخطاب، كتاب الملاحم، كتاب التبصرة، كتاب القِباب، كتاب النوادر، وهو أقرب كتبه إلى الحق والباقي تخليط، قاله ابن نوح، أخبرنا ابن نوح، قال: حدثنا الحسن بن حمزة الطبرى، قال: حدثنا ابن بُطة، قال: حدثنا البرقى عنه)).^(١).

وذكره ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((محمد بن عبد الله بن مهران الكوفي، أبو جعفر، غال، ضعيفٌ، كذاب)).^(٢).

ومن الواضح إجماع أعلام الرجال على ضعف الرجل، وعدم اعتبار حديثه، وهنا لا بد من الإشارة إلى أمور:

الأمر الأول:

أنه قد اتضح أن الاستعانة بوجود طريق للشيخ الصدوق (عليه السلام) أو غيره إلى شخص لا يدل على وثاقته ولا حُسنِه، ولا يعتبر مدحّله؛ من جهة أن الطرق وجودها حاجة منهجية في علم الرجال، وليس إضافة يراد منها الإشارة إلى حُسنِ الراوى أو وثاقته، بمعية وجود الطريق إلى كتبه ومروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفى الشيعة: ص ٣٥٠ الرقم ٩٤٢.

(٢) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٥ الرقم ١٣٩.

الأمر الثاني:

أنه قيل في المقام: إن هذا الطريق صحيح؛ لوثاقة جمع من رجاله، بما فيهم محمد بن موسى بن التوكل وعلي بن الحسين السعد آبادي، وهذا بغض النظر عن أحمد بن محمد بن خالد البرقي الذي وقع في الطريق، وهو من الرواة الذين لهم كتب معروفة مشهورة ومحول عليها، كما يستفاد من كلام الصدوق، فلا حاجة معه حينئذ للنظر في الطريق إلى كتبه، ومنه إلى الإمام (عليه السلام).^(١)

ولنا في المقام في نقد هذا الكلام كلام، حاصله:

أمّا ما ذكره في صدر الكلام من تقييم للرواية، فهذا أمر خاضع للتقييم واستظهار الباحث في أحواههم، ولا كلام لنا فيه.

وإنما كلامنا في ذيل الحديث، وهو أنه ما دام في السند أحمد بن محمد بن خالد، فلا حاجة معه حينئذ للنظر في الطريق إلى كتبه، ولا منه إلى الإمام (عليه السلام).

وهذا الكلام ضعيف جداً بل غريب؛ والوجه في ذلك أنه في المقام أطبقت كلامات الأعلام على ضعف محمد بن عبد الله بن مهران في الحديث، بل وكونه كذاباً غالياً مشهوراً بتلك السمات، وفاسد المذهب، ومع كل هذا فكيف يمكن الاطمئنان باعتبار مروياته؟ بل أنّ

(١) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: ص

النجاشي صرّح في تقييم كتبه بأنّها تخليل و استثنى منها النوادر، وقال بأنّها أقرب كتبه إلى الحق، أي ليست من الكتب المعتبرة.

وعليه، فمقتضى المنهج العلمي في هذه الموارد وأمثالها الركون إلى نتائج القواعد العلمية، والحكم بعدم اعتبار مرويات الرجل وكتبه، فكيف يمكن القول حينئذٍ بأنّه لا حاجة للنظر في الأسانيد منه إلى الإمام (عليه السلام)؟ فهذا المنهج خلاف العقل والوجдан، بل هو غير مقبولٍ بأدنى تأمل، بل لا يحتاج إلى تأمل أصلًاً، ففساده واضحٌ جداً.

فالنتيجة: أنّ مرويات وكتب محمد بن عبد الله بن مهران غير معتبرة.

وعليه، فطريق الصدوق إلى محمد بن عبد الله بن مهران معتبر، ولكن نفس محمد بن عبد الله ضعيفٌ، كذابٌ، فاسد المذهب والحديث.

الطريق التاسع والثمانون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن عثمان العَمْري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن عثمان العَمْري (قدس الله روحه)، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن و محمد بن موسى بن الم توكل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن محمد بن عثمان العَمْري (قدس الله روحه))).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، ثقة، فقيه، شيخ الصدوق، تقدم.

الثالث: محمد بن موسى بن الم توكل، شيخ الصدوق، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٧.

تقدّم.

الخامس: محمد بن عثمان العَمْري، وهو محمد بن عثمان بن سعيد العَمْري، وهو من سفراء صاحب العصر والزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)، ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام) بالقول: ((محمد بن عثمان بن سعيد العَمْري، يُكَنَّى أبا جعفر، وأبواه يُكَنَّى أبا عمرو، جمِيعاً وكيلان من جهة صاحب الزمان (عليه السلام)، ولهما منزلة جليلة عند الطائفة))^(١).

وعليه، فالرجل ثقةٌ، معتبر الحديث، عظيم المنزلة، جليل القدر.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن عثمان بن سعيد العَمْري معتبر، مضافاً إلى وثاقة العَمْري واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٤٤٧ الرقم ٦٣٥١.

الطريق التسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن عذافر الصيرفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن عذافر، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، عن محمد بن إسماعيل بن بزيع، عن محمد بن عذافر الصيرفي))^(١).

والطريق يتفرّع إلى أربعة طرق كما هو واضح، وستتحدث عن رجال الطريق بصورة عامة، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، شيخ الكليني، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٣٤.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهٌ، تقدّم.

الخامس: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقة، جليلٌ، تقدّم.

السادس: محمد بن إسماعيل بن بزيع، ثقة، وجهٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السابع: محمد بن عذافر الصيرفي.

ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن عذافر بن عيسى الصيرفي المدائني، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، وعمر إلى أيام الرضا (عليه السلام)، ومات وله ثلث وتسعون سنة، له كتاب يختلف الرواية عنه فيه، قال ابن نوح: هو محمد بن عذافر بن عيسى بن أفلح الخزاعي الصيرفي، أبوه عذافر، كوفي، يُكَنَّى أبا محمد، مولى خزاعة، وأخوه عمرو بن عيسى.

قال النجاشي: ذكرناه في باب عمرو، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن سعيد، عن محمد بن أحمد بن الحسن، عن عباد بن ثابت، عن أبي مريم عبد الغفار بن القاسم، عن عذافر الصيرفي، قال: كنت مع الحكم بن عيّنة عند أبي جعفر (عليه السلام)، فجعل يسأله، وكان أبو جعفر (عليه السلام) له مكرماً، فاختلفا في شيء، فقال أبو جعفر (عليه السلام): يا بُنْيَّ، قُمْ فاخْرُجْ كتاباً على، فاخْرُجْ كتاباً مَدْرُوجاً

عظيمًا، وفتحه وجعل ينظر حتى أخرج المسألة، فقال أبو جعفر (عليه السلام): هذا خطٌ على (عليه السلام) وإملاء رسول الله (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ)، وأقبل على الحكم، وقال: يا أبا محمد، اذهب أنت وسلمة وابن المقدام حيث شئتم يمينًا وشمالًا، فوالله لا تجدون العلم أوثق منه عند قومٍ كان ينزل عليهم جبرئيل (عليه السلام).

أخبرنا أَحْمَدُ بْنُ عَبْدِ الْوَاحِدِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ الزَّبِيرِ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ بْنَ فَضَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عُمَرُ بْنُ عَثَمَانَ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ عَذَافِرٍ بِكِتَابِهِ) ^(١).

وذكره الشيخ الطوسي (عليه السلام) في موردين:

المورد الأول: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن عَذَافِرٍ بْنِ عَيْسَى الْخَرَاعِيِّ الصَّفِيرِيِّ، كُوفِيٌّ، مُولَىٰ)) ^(٢).

المورد الثاني: في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن عَذَافِرٍ، لَهُ كِتَابٌ، ثَقَةٌ)) ^(٣).

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن عَذَافِرٍ، لَهُ كِتَابٌ، رَوَيْنَاهُ بِالْأَسْنَادِ الْأُولَىٰ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ عَيْسَىٰ،

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٩ - ٣٦٠ الرقم ٩٦٦.

(٢) الطوسي: الرجال: ص ٢٩١ الرقم ٤٢٤٧.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣٤٣ الرقم ٥١١٣.

عن محمد بن إسماعيل بن بَرِيع عنه^(١).

والمتحصل من جميع ما تقدّم: وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن عذافر الصيرفي معتبرٌ، مضافاً إلى وثاقة محمد بن عذافر واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٦ الرقم ٦٣٨.

الطريق الحادي والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن علي الحلبي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن علي الحلبي، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن و محمد بن موسى بن التوكل (رضي الله عنهم)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أيوب بن نوح، عن صفوان بن يحيى، عن عبد الله بن مسكان، عن محمد بن علي الحلبي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة^٢،
جليل القدر، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة^٣، فقيه^٤،
تقديم.

الثالث: محمد بن موسى بن التوكل، شيخ الصدوق، ثقة^٥،
معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة^٦، وجه^٧،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٥.

تقدّم.

الخامس: أيوب بن نوح بن دراج، ثقةٌ، عظيم المنزلة، تقدّم.

السادس: صفوان بن يحيى بِيَاع السايري، أوثق أهل زمانه، لا يروي ولا يُرسّل إلّا عن ثقةٍ.

السابع: عبد الله بن مِسْكَان، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الثامن: محمد بن علي الحَلَبِي،

وهو محمد الحَلَبِي، وكذلك يُسمّى محمد بن علي بن أبي شعبة الحَلَبِي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن علي بن أبي شعبة الحَلَبِي، أبو جعفر، وجه أصحابنا وفقيههم، والثقة الّذى لا يُطَعَّن عليه هو وأخوه عبيد الله وعمران وعبد الأعلى، له كتاب التفسير، أخبرنا محمد بن جعفر، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدّثنا يحيى بن زكريا بن شيبان، قال: حدّثنا صفوان عنه، وله كتاب مبوب في الحلال والحرام، أخبرنا ابن نوح، عن البَزَوْفَري، عن حُمَيْد، وقال الحسن بن محمد بن سَعْيَة: قال حدّثنا الحسين عن ابن مِسْكَان عنه به))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة واصوّلهم بالقول: ((محمد بن علي الحَلَبِي، له كتاب، وهو ثقةٌ، رواه ابن أبي

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥ الرّقم ٨٨٥

جيد، عن ابن الوليد، عن الصفار، عن أحمد بن محمد، عن الحسن بن علي بن فضال، عن أبي جميلة المفضل بن صالح عنه^(١).

وذكره في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((محمد بن علي الحلبي، كوفيٌ))^(٢).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وقال عنه: ((محمد بن علي الحلبي، أُسْنِدَ عَنْهُ))^(٣).

والمتحصل من جميع ما تقدّم: وثاقة الرجل ووجاهته وفقاها، فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق إلى محمد بن علي الحلبي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة الحلبي نفسه واعتبار مروياته.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة واصولهم: ص ٢٠٥ الرقم ٥٨٦.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٥ الرقم ١٥٩٣.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٩٠ الرقم ٤٢٢٥.

الطريق الثاني والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن علي بن محبوب

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن علي بن محبوب، فقد رويته عن أبي، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن موسى بن المتسوكل، وأحمد بن محمد بن يحيى العطّار، ومحمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنهم)، عن محمد بن يحيى العطّار، عن محمد بن علي بن محبوب.

ورويته عن أبي والحسين بن أحمد بن إدريس (رضي الله عنهما)، عن أحمد بن إدريس، عن محمد بن علي بن محبوب)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق الأول -والذي ينحل بدوره إلى خمسة طرق-، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٩.

الثالث: محمد بن موسى بن الم توكل، شيخ الصدوق، ثقةٌ،
معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: أحمد بن محمد بن يحيى العطار، وهو معتبر الحديث،
ودوره شرفي لا يضر في اعتبار مروياته عدم ثبوت وثاقته، تقدّم.

الخامس: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر
ال الحديث، تقدّم.

السادس: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقةٌ، عينٌ،
تقديم.

السابع: محمد بن علي بن محبوب،
ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:
(محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي، أبو جعفر، شيخ
القميين في زمانه، ثقةٌ، عينٌ، فقيهٌ، صحيح المذهب، له كتب، منها:
كتاب النوادر، كتاب الصلاة، كتاب الجنائز، كتاب الزكاة، كتاب
الصوم، كتاب الحج، كتاب النكاح، كتاب الرضاع، كتاب الطلاق،
كتاب الحدود، كتاب الديّات، كتاب الشواب، كتاب الضياء والنور
في الحكومات، كتاب الزُّمردة، كتاب الزبرجد، كتاب التولد الكبير،
أخبرنا الحسين بن عبيد الله، قال: حدثنا أحمد بن جعفر، عن أحمد بن

إدريس، عن محمد بن علي بن محبوب بجميعها))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي، له كتب وروايات، منها: كتاب الجامع وهو مشتمل على عدة كتب، منها: كتاب الوضوء، وكتاب الصلاة، وكتاب الزكاة، وكتاب الصيام، وكتاب الحج، وكتاب الضياء والنور وهو يشتمل على كتاب الأحكام، وكتاب النكاح، وكتاب الطلاق، وكتاب الرضاع، وكتاب الحدود، وكتاب الديّات، وكتاب الثواب، وكتاب الزُّمرد.

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الحسين بن عبيد الله وابن أبي جيد عن أحمد بن محمد بن يحيى، عن أبيه، عن محمد بن علي بن محبوب، وأخبرنا أيضاً جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطة عنه.

وأخبرنا بها أيضاً جماعة عن محمد بن علي بن الحسين، عن أبيه، ومحمد بن الحسن، عن أحمد بن إدريس، عنه))^(٢).

وذكره كذلك في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (طليقلا) وقال عنه: ((محمد بن علي بن محبوب الأشعري، له تصانيف ذكرناها في الفهرست، روى عنه محمد بن إدريس و محمد بن يحيى

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٩ الرّقم ٩٤٠

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٢ - ٢٢٣ الرّقم ٦٢٣

العطار وغيرهما)).^(١)

والتحصل مما تقدم: أنّ محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي ثقة، عين، وجه، فقيه.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق الأول بجميع طرقه الفرعية إلى محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة محمد بن علي بن محبوب نفسه واعتبار مروياته.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني الذي يتفرّع إلى طريقين فرعيين، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثاني: الحسين بن أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، معتبر الحديث، ودوره شرفي في نقل كتب وروایات أبيه، وبالتالي حتى لوم تثبت وثاقته مع ذلك لم يُضْرِر ذلك في اعتبار مروياته، تقدم.

الثالث: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: محمد بن علي بن محبوب الأشعري القمي، ثقة، وجه،

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٨ الرقم ٦٢٦٨.

فقية، صحيح الحديث، تقدّم.

وعليه، فطريق الصدوق الثاني إلى محمد بن علي بن محبوب في كتاب من لا يحضره الفقيه بطريقه الفرعين معتبر، مضافاً إلى وثاقة ابن محبوب واعتبار مروياته.

الطريق الثالث والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن عمرو بن أبي المقدام

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن محمد بن عمرو بن أبي المقدام، فقد رويته عن أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن سنان، عن محمد بن عمرو بن أبي المقدام))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقة^٢، معتبر الحديث، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، ثقة^٣، تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف^٤ في الحديث، تقدم.

الخامس: محمد بن عمرو بن أبي المقدام، بعد التتبع لم نجد

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٨.

ترجمة للرجل؛ ولعله من جهة عدم معهودية روایته في الكتب الأربع
وإن وقع في مشيخة الصدوق، وعلى كل حال فلم نجد وجهاً للقول
بوثاقته.

وما ذكره المحدث النوري من استفادة وثاقته بمعية عدد
الصادق لكتابه من الكتب المعتمدة؛ وذلك لاعتقاده عليه كمصدر في
كتاب من لا يحضره الفقيه، والذي أشار في مقدمته إلى أن مرويات كتابه
مأخوذة من الكتب المعتمدة المشهورة^(١).

فقد تقدم نقد الإجابة عنه، بمعية ما ذكرناه من أنه لا يصلح
أن يكون وجهاً مقبولاً ومعقولاً للقول بوثاقته وبوثاقة أصحاب مصادر
الشيخ الصدوق؛ من جهة أن ظهور الطرق والأسانيد في المجاميع
الرواية إنما هي حاجة منهجية، وليس أمارة على الوثاقة بوجهه، فقد
تقدم كثيراً ورود الطرق إلى الضعفاء، بل إلى الكذابين، والذين يضعون
الحديث، مضافاً إلى أن الطرق وقع فيها الكثير من الكذابين ومجهولي
الحال، فلاحظ.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى محمد بن عمرو بن أبي المقدام في
كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لثبوت ضعف محمد بن سنان،
وكذلك عدم ثبوت وثاقة محمد بن عمرو بن أبي المقدام من جهة
آخر.

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٤ / ١٨٤ المشيخة.

الطريق الرابع والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن عمران العجلي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن عمران العجلي، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن عمّه محمد بن أبي القاسم، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمّير، عن محمد بن عَمَّرَانَ العَجَلِيِّ))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدّم.

الثاني: محمد بن أبي القاسم ماجيلويه، ثقةٌ، فقيهٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقةٌ، فقيهٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٧.

الخامس: محمد بن أبي عمرٍ، أوثق النّاس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقةٍ، تقدّم.

السادس: محمد بن عمران العجلي،

ذكره الشيخ الطوسي (٣٦٧) في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (٣٦٨)، وقال عنه: ((محمد بن عمران العَجْلِي))^(١).

وخارج هذه الترجمة لم أجد للرجل ما يستحق أن تكون ترجمة له من أعلام الرجال، والعمدة في وثاقة الرجل رواية ابن أبي عمر عنـه، كما في الطريق محل الكلام كما تقدم، وابن أبي عمر من ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يُرسل إلّا عن ثقة، كما هو الصحيح وتقـدم تفصـيله.

فالنتيجة: أنّ محمد بن عمران العـجـلي ثـقة، مـعتبرـ الحديث، وـما ذـكرـ منـ آنـه لاـ حاجـةـ لـلـنـظـرـ فيـ رـجـالـ السـنـدـ بـعـدـ أـحـمـدـ الـبـرـقـيـ؛ـ منـ جـهـةـ كـونـهـ مـنـ أـصـحـابـ الـكـتـبـ الـمـشـهـورـةـ وـالـمـعـوـلـ عـلـيـهـاـ^(٢)ـ،ـ فـهـذـاـ القـوـلـ لاـ يـلـتـفـتـ إـلـيـهـ،ـ وـقـدـ تـقـدـمـ نـقـدـهـ مـوـسـعـاـ فـرـاجـعـ.

وعـلـيـهـ،ـ فـطـرـيـقـ الصـدـوقـ إـلـىـ مـحـمـدـ بـنـ عـمـرـانـ العـجـليـ مـعـتـبـرـ،ـ مـضـافـاـ إـلـىـ وـثـاقـةـ مـحـمـدـ بـنـ عـمـرـانـ العـجـليـ وـاعـتـبـارـ مـرـوـيـاتـهـ.

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣١٣ الرقم ٤٦٥٢.

(٢) ينظر: محمد علي الراغبي، الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: ص ٤٧٤.

الطريق الخامس والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان في عنه محمد بن عيسى فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني.

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني))^(١).

ومن الواضح أنّ له إليه طريقين، أمّا الكلام في طريق الأول، فرجاله:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدّم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة، معتبر الحديث،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٥.

تقدّم .

وعليه، فطريق الصدوق إلى اليقطيني معتبر، مضافاً إلى وثاقة محمد بن عيسى نفسه واعتبار مروياته.

وأمّا الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ،
تقدّم .

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ،
تقدّم .

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقةٌ، تقدّم .

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق إلى محمد بن عيسى معتبر، مضافاً إلى وثاقة اليقطيني نفسه واعتبار مروياته.

الطريق السادس والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن الفيض التّيّمّي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن الفيض التّيّمّي، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن داود بن إسحاق الحذاء، عن محمد بن الفيض التّيّمّي)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة^٢، جليل القدر، تقدّم.

الثاني: أحمد بن إدريس الأشعري القمي، ثقة^٣، جليل القدر، تقدّم.

الثالث: أحمد بن أبي عبد الله، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقة^٤، تقدّم.

الرابع: داود بن إسحاق الحذاء، مهمّل، لم يثبت له توثيق، تقدّم.

الخامس: محمد بن الفيض التّيّمّي، وقبل الدخول في البحث نوّدُ

(١) المصدر السابق: ص ٨٧

الإشارة إلى أمررين:

الأمر الأول:

أنه قد ذكر الشيخ الصدوق (طَالِبُ اللَّهِ) في مشيخة من لا يحضره الفقيه طريقة إلى محمد بن الفيض التميمي^(١)، ثم بعد ذلك ذكر طريقة إلى محمد بن علي الفيض^(٢)، وذهب جماعة منهم صاحب الوسائل وتبعه في ذلك صاحب المستدرك وآخرون^(٣)، ذهبوا إلى اتحادهما وكونهما واحداً؛ ولذلك اعتبروا أن هناك طريقين لمحمد بن الفيض التميمي، وانتهوا إلى اعتبار هذا الطريق من جهة رواية ابن أبي عمير عنه. ولكن في قبال ذلك، ذهب جمـع آخر إلى عدم الاتـحاد، وأن التـميمي غير الآخر^(٤).

والظاهر عدم الاتـحاد؛ وذلك لأنـ محمد بن الفيـض مطلقاً من دون تقيـيد يمكن حـملـه كـذلك عـلـى محمد بن فيـض بن مـالـك المـدائـنـيـ، الـذـي هـو مـن أـصـحـابـ الإمامـ الرـضاـ (عـلـيـهـ الـبـرـاءـةـ) كـما ذـكـرـ في تـرـجـمـتـهـ^(٥).

(١) ينظر: المصدر السابق: ص ٨٤.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ١٠٧.

(٣) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ١٨٥.

(٤) ينظر: الأردبـيليـ، جـامـعـ الرـواـةـ: ٢ / ١٧٥ - ١٧٦ـ، الـكاـاظـميـ، عـدـةـ الرـجـالـ: ص ١٦٥ـ وـغـيرـهـاـ.

(٥) ينظر: الطـوـسيـ، الرـجـالـ: ص ٣٩٣ـ الرـقـمـ ٨١ـ.

واختلاف الطبقة من جهة أنّ الأول - أي التّيّمّي - من أصحاب الإمام الصادق (ع)، كما ذكر ذلك الشيخ الطوسي (ت) في رجاله^(١). ثمّ أنّه يُعُضُّدُ التّغّايرُ تغّايرُ الطّرِيقِ إلّى كُلّ واحِدٍ، وكذلِكَ يَحْتَمِلُ أنّه محمد بن الفيض بن المختار الكوفي الجعفـيـ.

الأمر الثاني:

أنّه قد ورد في رواية من لا يحضره الفقيـهـ في بـابـ الأـوقـاتـ التي يكرـهـ فيها الجـمـاعـ، عنـ محمدـ بنـ العـيـصـ علىـ ماـ فيـ بـعـضـ النـسـخـ، وـعـنـ بـعـضـ النـسـخـ الفـيـضـ مـكـانـ العـيـصـ، وـالـظـاهـرـ أنـهـ العـيـصـ تـصـحـيفـ وـالـصـحـيـحـ الفـيـضـ.

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال محمد بن الفيـضـ التـيـمـيـ، ذـكـرـهـ الشـيـخـ الطـوـسـيـ (تـ)ـ فيـ رـجـالـهـ فيـ عـدـادـ أـصـحـابـ إـلـاـمـامـ الصـادـقـ (عـ)، وـقـالـ عـنـهـ: ((محمدـ بنـ الفـيـضـ التـيـمـيـ، تـيـمـ الرـبـابـ))^(٢).

ولم يرد بـحـقـ الرـجـلـ تـوـثـيقـ صـرـيـحـ إـلـاـ مـاـ ذـكـرـهـ الـبـعـضـ مـنـ الـاعـتـمـادـ عـلـىـ أـنـ لـلـصـدـوقـ طـرـيـقـاـ إـلـيـهـ، وـلـكـنـ تـقـدـمـ أـنـ هـذـاـ لـاـ يـنـفـعـ، فـمـسـأـلـةـ وـجـودـ الـطـرـقـ إـلـىـ أـصـحـابـ الـكـتـبـ وـالـمـصـنـفـاتـ وـالـرـوـاـيـاتـ إـنـّـاـ هـيـ حـاجـةـ مـنـهـجـيـةـ عـلـمـيـةـ، وـوـسـيـلـةـ وـطـرـيـقـةـ أـسـاسـيـةـ لـلـنـقـلـ وـتـحـمـلـ

(١) يـنـظـرـ: المـصـدـرـ السـابـقـ: صـ ٣١٣ـ الرـقـمـ ٤٦٤٦ـ.

(٢) المـصـدـرـ نـفـسـهـ.

ال الحديث خلال الأجيال، ولا علاقة لها بالوثاقة بوجهه؛ بدليل وجود الطرق إلى الثقة وغير الثقة وإلى الصدوق والكذاب على حد سواء.

نعم، ذكر البعض أنّ الرجل ثقة، بمعيّنة اتحاده مع محمد بن الفيض الآخر الذي يروي عنه ابن أبي عمر، ولكن تقدّم أنّ الظاهر عدم اتحاد، وبالتالي لا ينفع هذا الوجه للانتهاء إلى وثاقة الرجل.

فالنتيجة: أنّ محمد بن الفيض التّيّمّي لم يثبت له توثيق.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن الفيض التّيّمّي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة داود بن إسحاق الحذاء، مضافاً إلى عدم ثبوت وثاقة محمد بن الفيض التّيّمّي كذلك.

الطريق السابع والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن الفيض

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن الفيض، فقد رويته عن جعفر بن محمد بن مسرور (رضي الله عنه)، عن الحسين بن محمد بن عامر، عن عمّه عبد الله بن عامر، عن أبي عمّير، عن محمد بن الفيض))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: جعفر بن مسرور، شيخ الصدوق، لم يثبت توثيقه، فهو غير معتبر الحديث، تقدّم.

الثاني: الحسين بن محمد بن عامر، أبو عبد الله الأشعري، من مشايخ الكليني، ثقة، معتبر الحديث، تقدّم.

الثالث: عبد الله بن عامر بن عمران الأشعري، ثقة، وجه، معتبر الحديث، تقدّم.

الرابع: محمد بن أبي عمّير، أوّل الناس في الحديث، لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٧.

الخامس: محمد بن الفيض، وهو مشترك بين عدة رجال، منهم:

الأول: محمد بن الفيض بن المختار الكوفي الجعفي، والذي ذكره الشيخ الطوسي (قطب الدين) في رجاله تحت عنوان محمد بن العيص بن المختار الكوفي الجعفي من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، والجعفي نسبة إلى جعفي بن سعد العشيرة من مذحج، أمّا التّيمي فنسبة إلى تيم بن عبد مُناة بن أدين طابخة بن الياس بن مُضر.

الثاني: محمد بن الفيض بن مالك المدائني، من أصحاب الإمام الرضا (عليه السلام)، كما ذكره الشيخ الطوسي (قطب الدين) في رجاله.

وفي الحقيقة لم نعثر على قرينة واضحة لفَك الاشتراك في المقام، ولكن مع ذلك فمحمد بن الفيض الوارد في مشيخة من لا يحضره الفقيه الذي يروي عنه ابن أبي عمر ثقة؛ من جهة رواية ابن أبي عمر عنه، والذي لا يروي ولا يُرسّل إلّا عن ثقة، كما هو الصحيح.

وعليه، فطريق الصدوق إليه في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ وذلك لعدم ثبوتِ وثاقة جعفر بن محمد بن مسرور، وإن كان محمد بن الفيض نفسه ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثامن والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن القاسم الاسترآبادي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن محمد بن القاسم الاسترآبادي فقد روته عنه))^(١).

ومن الواضح أنه لا طريق له، وإنما روى عنه مباشرة من دون واسطة، وعليه فالكلام يقع في محمد بن القاسم الاسترآبادي، وهو شيخ الصدوق، روى عنه في جملة موارد في غير كتاب من كتبه كالعيون^(٢)، ومن لا يحضره الفقيه^(٣)، وترضى عنه كذلك، وقد ورد تحت أكثر من عنوان منها:

١ - محمد بن القاسم الاسترآبادي.

٢ - محمد بن القاسم المفسّر.

٣ - محمد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي.

٤ - أبو الحسن الجرجاني المفسّر.

(١) المصدر السابق: ص ١٠٤.

(٢) ينظر: الصدوق: عيون أخبار الرضا: ١ / ٢٥٤، ٢٧٣.

(٣) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٢ / ٣٢٧.

٥- محمد بن أبي القاسم.

وأمّا الحديث عن حاله بلحاظ الجرح والتعديل، فقد تستفاد وثاقته من جهة ترضي الصدوق عنه^(١) من جهة، وعدم ثبوت كتاب ابن الغضائري من جهة أخرى دفعاً للقبح الوارد فيه له.

ولكن ابن الغضائري ترجم له بالقول: ((محمد بن القاسم المفسّر الاسترآبادي، روى عنه أبو جعفر بن بابويه، ضعيف، كذاب، رُوي عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يعرف بيوسف ابن محمد بن زياد، والآخر علي بن محمد بن يسار، عن أبيهما، عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه المناكير))^(٢).

وترجم له العلامة الحلي (عليه السلام) في خلاصة الأقوال بالقول:

((محمد بن القاسم وقيل ابن أبي القاسم المفسّر الاسترآبادي، روى عنه أبو جعفر ابن بابويه، ضعيف، كذاب، رُوي عنه تفسيراً يرويه عن رجلين مجهولين أحدهما يُعرف بيوسف بن محمد بن زياد والآخر علي بن محمد بن يسار عن أبيهما عن أبي الحسن الثالث (عليه السلام)، والتفسير موضوع عن سهل الديباجي عن أبيه بأحاديث من هذه

(١) ينظر: الصدوق، معاني الأخبار: ص ١٦ ح ٤.

(٢) ينظر: ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٨ الرقم ١٤٨.

المناكيٰر))^(١).

ومن الواضح أنّ هذه الكلمات هي عين كلمات ابن الغضائري المتقدّمة، ولكن من دون نسبتها إلى ابن الغضائري.

وقد تقدم سابقاً مفصلاً أنّه لا دلالة على تَرْضِي الصدوق (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) بنفسه على وثاقة المُتَرْضِي عليه، هذا من جهة.

ومن جهة أخرى أنّ الصحيح ثبّوت نسبة الكتاب الذي بأيدينا لابن الغضائري واعتبار ما ورد فيه من جرح وتعديل ومعطيات رجالية أخرى.

فالنتيجة: أنّ محمد بن القاسم أو ابن أبي القاسم المفسّر الاسترآبادي ضعيف في الحديث.

(١) العلامة الحلي، خلاصة الأقوال: ص ٤٠٤ - ٤٠٥ الرّقم ١٦٣٤.

الطريق التاسع والتسعون بعد المئتين

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن القاسم بن الفضيل البصري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري صاحب الرضا (عليه السلام)، فقد رويته عن الحسين بن إبراهيم (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن عمرو بن عثمان، عن محمد بن القاسم بن الفضيل البصري))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: الحسين بن إبراهيم، وهو الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام، وهو الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هاشم المؤدب، وكذلك يُسمى الحسين بن إبراهيم بن أحمد بن هشام المكاتب، والرجل مهملاً، لم يثبت له توثيق لدينا، تقدّم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، صاحب التفسير، ثقةٌ، تقدّم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٤.

الرابع: عمرو بن عثمان، وهذا العنوان مشترك بين كثيرين، ولكن الظاهر أنّه عمرو بن عثمان الثقفي الخزار، الذي ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((عمرو بن عثمان الثقفي الخزار وقيل: الأسدى، أبو علي، كوفي، ثقة، روى عن أبيه، عن سعيد بن يسار، وله ابن اسمه محمد روى عنه ابن عقدة، كان عمرو بن عثمان نقي الحديث، صحيح الحكايات، له كتاب منها:))

كتاب الجامع في الحلال والحرام، كتاب حسن، أخبرنا قراءة عليه أبو عبد الله عبد الواحد، قال: حدّثنا أبو الحسن علي بن محمد بن الزبير، قال: حدّثنا علي بن الحسن بن فضال عن عمرو بن عثمان، وله كتاب نوادر، أخبرنا أحمد بن علي، قال: حدّثنا الحسن بن حمزة عن محمد بن جعفر بن بُطْة، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن خالة عن عمرو بن عثمان بالنوادر)).^(١)

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((عمرو بن عثمان الخزار، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بُطْة، عن أحمد بن أبي عبد الله، عن عمرو بن عثمان الخزار)).^(٢)

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٢٨٧ الرقم ٧٦٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٨٠ الرقم ٤٨٩.

والمتحصل: أن عمرو بن عثمان الخراز الأستاذ الثقفي ثقة، نقي
الحادي ث.

الخامس: محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار البصري النهدي، وهو حفيد الفضيل بن يسار، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول: ((محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي، ثقة هو وأبواه وعمّه العلاء وجده الفضيل، روى عن الرضا (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا به محمد بن النعيم، قال: حدثنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا علي بن الحسين السعدآبادي، قال: أخبرنا أحمد بن محمد بن خالد، عن أبيه، عن محمد بن القاسم بكتابه)).^(١)

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن القاسم، له كتاب، رويناه بهذا الإسناد عن أحمد بن أبي عبد الله عن أبيه عنه)).^(٢)

والرجل هنا وإن كان مطلقاً، إلا أنه هو محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي؛ بقرينة رواية البرقي وأبيه عنه كما في طريق النجاشي المتقدم. وعليه، فالرجل ثقة، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى محمد بن القاسم بن الفضيل بن يسار النهدي البصري في كتاب من لا يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٢ الرقم ٩٧٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٣٥ الرقم ٧٠١.

ثبت وثاقة الحسين بن إبراهيم، وإن كان نفس محمد بن القاسم بن الفضيل ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثلاثي

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن قيس

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن قيس، فقد رويته عن أبي (عليه السلام)، عن سعد بن عبد الله، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي نجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن قيس))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، جليلٌ، تقدمٌ.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدمٌ.

الثالث: إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدمٌ.

الرابع: عبد الرحمن بن أبي النجران التميمي، ثقةٌ، معتبر الحديث، تقدمٌ.

الخامس: عاصم بن حميد الخناط، ثقةٌ، معتبر الحديث، عينٌ،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٩.

صدقٌ، تقدِّم.

السادس: محمد بن قيس، وهو مشترك بين أكثر من واحد،

منهم:

الأول: محمد بن قيس الأَسْدِيُّ، الذي هو من صميم من بني نصر بن قَعْنَى، له كتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، يرويه عنه يحيى بن زكريا الحنفي.

الثاني: محمد بن قيس الأَسْدِيُّ، من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، كما ذكر الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله، وهو الخصيص المدوح.

الثالث: محمد بن قيس الأَسْدِيُّ، أبو أحمد الضعيف.

الرابع: محمد بن قيس أبو عبد الله البجلي، له كتاب القضايا المعروفة، يرويه عنه عاصم بن حميد.

ثمّ أَنَّ محمد بن قيس في المقام يُحمل على البَجْلِي؛ بقرينة رواية عاصم بن حميد عنه في الطريق محل الكلام.

ثمّ أَنَّه يقع الكلام في حال محمد بن قيس البَجْلِي، فقد ترجم له الشيخ الطوسي (عليه السلام) في فهرست كتب الشيعة وأصوّلهم بالقول:

((محمد بن قيس البَجْلِي، له كتاب قضايا أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا به جماعة، منهم: محمد بن محمد بن النعيم، والحسين بن عُبيدة الله، وجعفر بن الحسين بن حسكة القمي، عن ابن بابويه، عن أبيه،

عن سعد، والحميري، عن إبراهيم بن هاشم، عن عبد الرحمن بن أبي النجران، عن عاصم بن حميد، عن محمد بن حنين، عن الباقي (عليهم السلام).
وله أصل أيضاً، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة،
عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير عنه (١).

وأماره وثاقة الرجل هنا رواية ابن أبي عمير عنه، وهو -أي ابن أبي عمير- لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح والمختار.
وكذلك ترجم الشيخ الطوسي في رجاله حينما عدّه في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليهم السلام)، بالقول: ((محمد بن قيس الباجلي، كوفي، أُسند عنه، صاحب المسائل التي يرويها عنه عاصم بن حميد، مات سنة إحدى وخمسين ومائة)) (٢).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:
((محمد بن قيس، أبو عبد الله الباجلي، ثقة، عين، كوفي، روى عن أبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب القضايا المعروفة، رواه عنه عاصم بن حميد الحنّاط ويوسف بن عقيل وعبيد ابنه، أخبرنا أحمد بن عبد الواحد، قال: حدثنا علي بن محمد القرشي، قال: حدثنا علي بن الحسن بن فضال، عن عبد الرحمن بن أبي النجران، عن عاصم،

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٦ الرقم ٥٩٠.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٢٩٣ الرقم ٤٢٧٣.

عن محمد بن قيس، أخبرنا أبو الحسن أحمد بن محمد بن موسى، قال: حدثنا أبو علي بن همام، قال: حدثنا العباس بن محمد بن الحسين، عن أبيه، عن عبد الرحمن بن أبي النجران، عن عاصم، عنه))^(١).

وعليه، فمحمد بن قيس البجلي ثقة، عين، معتبر الحديث.

فالنتيجة: أن طريق الصدوق إلى محمد بن قيس البجلي في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة نفس البجلي واعتبار مروياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٣ الرقم ٨٨١.

الطريق الأول بعد الثلاثمائة

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن مسعود العياشي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن مسعود العياشي، فقد رويته عن المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي الامری (رضي الله عنه)، عن جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه، عن أبي النضر محمد بن مسعود العياشي (رضي الله عنه))).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري، فنحن أمام عنوانين وردا في كتب الرجال والأسانيد والفالرس والمشيخة:

الأول: ((المظفر بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليه السلام)، روى عنه التلوكبرى إجازة كتب العياشي محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي، عن أبيه جعفر بن محمد، عن أبيه أبي النضر، يُكَنِى أبا طالب)).^(٢)

الثاني: المظفر بن جعفر بن المظفر العلوي العمري، الذي ورد في

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٩٦.

(٢) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٤٢ الرقم ٦٣٠٨.

مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريق الصدوق إلى العياشي.

والسؤال في المقام هو: هل العنون واحد أو أكثر؟

والجواب عن ذلك:

الظاهر أنَّ العنون واحد وإنْ تعدد العنوان، والعنون هو المظفر بن جعفر بن محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر بن علي بن أبي طالب (عليهم السلام)؛ والوجه في ذلك أنَّ مُحَمَّداً جد المظفر لقبه المظفر أيضاً.

نعم، لا بدَّ من الالتفات إلى أنَّ الشيخ الصدوق وصفه في بعض الموارد بالسميرقني كما في العيون^(١)، هذا من جانب.

ومن جانب آخر، يقع الكلام في حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف، فنقول:

يمكن أنْ يُقال بأنَّه ما دام العنون واحد، وقد ترَضَى عليه الشيخ الصدوق (عليه السلام)، كما في مشيخة من لا يحضره الفقيه في طريقه إلى العياشي، فيكون الرجل ثقة لأمارية التَّرْضِي من الصدوق على الوثاقة المُتَرْضِي عليه.

ولكن تقدم الكلام، وقلنا:

إنَّ دلالة التَّرْضِي النهائية لا بدَّ من أخذ - مضافاً إلى نفس لفظ التَّرْضِي - شخصية المُتَرْضِي نفسه في المحصلة النهائية للدلالة، والختار

(١) ينظر: الصدوق، عيون أخبار الرضا: ١/ ٣٨ ح ٢١.

أنّ الشّيخ الصّدوق ممّن لا تقبل دلالة تَرْضِيه بنفْسِه على الوثاقة، بل يحتاج إلى متمم.

والظّاهِر أنّ المتمم موجود، وهو أنّ الظّاهِر دور الرجل شرفي اعتباري في روايَة كتب العيّاشي بتوسيط ابنه جعفر، ويُشهد لذلك أمور:

الأمر الأول:

ما ذكره الشّيخ الطّوسي في رجَالِه في ترجمة الرجل، من أنّه روى عنه التّلّعكّبِي إجازة كتب العيّاشي بواسطة جعفر، والشّاعر بكونه شيخ إجازة لكتب العيّاشي الواسعة الانتشار المتعددة الطرق.

الأمر الثاني:

الرواة لكتب العيّاشي غير منحصر في ابنه والمظفر ابن جعفر، بل ذَكَر النّجاشي بعد ذِكر كتب العيّاشي في ترجمته: ((أُخْبِرْنِي عَبْدُ اللهِ بْنُ شَادَانَ الْقَزْوِينِيُّ، قَالَ: أَخْبَرْنَا حِمْدَرُ بْنُ مُحَمَّدٍ السَّمْرَقَنْدِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنِي مُحَمَّدُ بْنُ مُسَعُودٍ))^(١).

وكذلك في باب من لم يرِ عن واحد من الأئمة (عليهم السلام): ((جعفر بن محمد بن مسعود العيّاشي، فاضل، روى عن أبيه جميع كتب أبيه،

(١) النّجاشي، فهرست أسماء مصنّفي الشّيعة: ص ٣٥٣ الرّقم ٩٤٤.

وروى عنه أبو المفضل الشيباني^(١).

وقد صرّح جمّع أنّ الكشي من علمان وتلامذة العيّاشي، وأخذ عنه العلم^(٢).

وكذلك ذكر الشيخ الطوسي (ت ٢٢٣) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في ترجمة محمد بن مسعود العيّاشي، وذكر مصنفاته، وأنّه أخبرنا بجميع كتبه ورواياته جماعة من أصحابنا عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد بن مسعود العيّاشي، عن أبيه^(٣).

فإذا كان الأمر كذلك، وكان دوره شرفيًّا اعتباريًّا في نقل روایات العيّاشي، فترضي الصدوق عنه يكفي في إثبات اعتبار مروياته. بل أكثر من ذلك، فإنّ عدم ثبوت وثاقته بالمعنى الرجال غير ضارٌ باعتبار مروياته.

الثاني: جعفر بن محمد بن مسعود العيّاشي بن العيّاش (ابن صاحب التفسير)، وترجم له الشيخ الطوسي في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (ت ٢٢٣)، بالقول: ((جعفر بن محمد بن مسعود العيّاشي، فاضل، روى عن أبيه جميع كتب أبيه عنه أبو المفضل الشيباني))^(٤).

(١) ينظر: الطوسي، الرجال: ص ٤٥٩ الرقم ١٠.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ص ٤٩٧ الرقم ٣٨.

(٣) ينظر: الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٥ الرقم ٦٠٤.

(٤) الطوسي، الرجال: ص ٤١٨ الرقم ٦٤٣.

وذكره النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة في ترجمة عبد الله بن أبي عبد الله محمد بن خالد بن عمر الطيالسي، حيث روى النجاشي نسخةً صغيراً من نوادره عن طريق الحسين بن عُبيد الله عن جعفر بن محمد، قال: حَدَّثَنَا جعفر بن محمد بن مسعود، عن أبيه، عن عبد الله، وكلمة (فاضل) بنفسها وإن لم تكفي في الدلالة على الوثاقة في الحديث بالمعنى المتعارف عند أهل الرجال، ولكنها بكل تأكيد تفي بالمدح المعتبده، الذي وإن احتاج إلى متمم للانتهاء إلى اعتبار مرويات الموصوف به - أي بكونه فاضلاً - .

ولكن في المقام لا نحتاج إلى متمم؛ والوجه في ذلك أنَّ الظاهر كون دور جعفر بن محمد بن مسعود دوراً شرفيَاً اعتبارياً، وهو قيامه برواية جميع كتب ومرويات أبيه العياشي، وفي مثل ذلك فلا حاجة إلى البحث عن وثاقته بالمعنى الرجالِي؛ لأنَّ دوره شرفي تصلح معه اعتبار المرويات، وإن لم تثبت وثاقته بالمعنى الرجالِي .

نعم، لا نقول بأنَّ من كان دوره شرفيَاً كانت مروياته معتبرة مطلقاً، بل لا بد من استثناء حالة ما إذا ثبت أنَّه كذاب، وضاع للحديث، ففي مثل ذلك لا اعتبار لمروياته، حتى لو كان دوره شرفيَاً؛ وذلك لتطرق اهتمال خبر الناقل وكذبه ووضعه للأحاديث، وكذلك يحتمل إضافةً وزيادةً وتحريف ما بيديه من كتب وروايات حتى لو كانت لأبيه أو لأحد ينحصّه .

ولكن في المقام لا مدخلية لهذا الاحتمال؛ لأنّ الشيخ الطوسي (عليه السلام) قد نصّ على أنّ جعفر بن محمد بن مسعود العيّاشي رجل فاضل، وبذلك تكون روایاته عن أبيه معتبرة بالمعنى المقدم.

الثالث: محمد بن مسعود العيّاشي أبو النضر صاحب التفسير، والرجل من الشخصيات الروائية المهمة في تاريخ الإمامية، فقد ترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في باب من لم يرو عن واحد من الأئمة (عليهم السلام)، بالقول: (محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السمرقندى، يُكَنِّى أبا النضر، أكثر أهل المشرق علىًّا وفضلاً وأدباً وفهماً ونبلًا في زمانه، صنف أكثر من مائة مصنف ذكرناها في الفهرست، وكان له مجلس للخاصة ومجلس للعامة (عليه السلام)).^(١)

وترجم له في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن مسعود العيّاشي، من أهل سمرقند، وقيل: إنه من بنى قيم، يُكَنِّى أبا النضر، جليل القدر، واسع الأخبار، بصير بالروايات، مطلع عليها، له كتب كثيرة تزيد على مائة مصنف، ذكر فهرست كتبه ابن إسحاق النديم، منها: كتاب التفسير، كتاب الصلاة، كتاب الطهارة، وكتاب مختصر الصلاة، ومتى صنفه من روایة العامة: كتاب سيرة أبي بكر، كتاب سيرة عمر، كتاب سيرة عثمان، كتاب سيرة معاوية، كتاب معيار الأخبار، وكتاب الموضع، أخبرنا بجميع كتبه وروایاته جماعة

(١) المصدر السابق: ص ٤٤٠ الرقم ٦٢٨٢.

من أصحابنا عن أبي المفضل، عن جعفر بن محمد بن مسعود العيّاشي، عن أبيه^(١).

وترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن مسعود بن محمد بن عياش السلمي السمرقندى، أبو النضر، المعروف بالعياشى، ثقة، صدوق، عين من عيون هذه الطائفة، وكان يروى عن الضعفاء كثيراً، وكان في أول أمره عامي المذهب وسمع حديث العامة فأكثر منه، ثم تبصر وعاد إلينا، وكان حديث السن، سمع أصحاب علي بن الحسن بن فضال وعبد الله بن محمد بن خالد الطيالسي، وجماعة من شيوخ الكوفيين والبغداديين والقميين.

قال أبو عبد الله الحسين بن عبيد الله: سمعت القاضي أبي الحسن علي بن محمد، قال لنا أبو جعفر الزاهد: أنفق أبو النضر على العلم والحديث تركة أبيه بسائرها، وكانت ثلاثة ألف دينار، وكانت داره كالمسجد بين ناسخ، أو مقابل أو قارئ أو معلق مملوء من الناس.

وصنف أبو النضر كتب كثيرة، منها: كتاب التفسير، كتاب الصورة، أخبرنا أبو عبد الله بن شاذان القزويني، قال: حيدر بن محمد السمرقندى، قال: حديثنا محمد بن مسعود^(٢).

(١) الطوسي: فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٣ - ٢١٥ الرقم ٦٠٤٠.

(٢) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٥٣ - ٣٥٠ الرقم ٩٤٤.

والمتحصل: أنّ الرجل ثقةٌ، صدوقٌ، عينٌ من عيون الطائفة،
جليل القدر.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد
بن مسعود العياشي معتبر، مضافاً إلى وثاقة محمد بن مسعود العياشي
واعتبار مروياته.

الطريق الثاني بعد الثلاثمائة

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن مسلم الثقفي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
((وما كان فيه عن محمد بن مسلم الثقفي، فقد رويته عن
علي بن أحمد بن أبي عبد الله، عن أبيه، عن جده أحمد بن أبي عبد الله
البرقي، عن أبيه محمد بن خالد، عن العلاء بن رَزِين، عن محمد بن
مسلم)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: علي بن أحمد بن عبد الله بن أحمد بن أبي عبد الله البرقي،
والرجل من أحفاد أحمد بن محمد بن خالد البرقي، وهو شيخ
الصدوق، قد روى عنه في المشيخة ومن لا يحضره الفقيه وغيرها، ولم
نجد وجهاً معتبراً للقول بوثاقة الرجل.

وما ذكره البعض من تَرْضِي وترحم الصدوق عليه، وكفاية
ذلك للقول بوثاقته، فقد تقدم وقلنا بـأَنَّ هذا المقدار لا يكفي، بل
يحتاج إلى متمّم، وما ذُكر من متمم وهو حكم العلامة الحلي (طَائِلَةً)
بصحة جملة من الأسانيد ورد الرجل فيها، فلا ينفع في المقام؛ وذلك

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨.

لأنَّ صحة الطرق أعم من وثاقة رجال الطريق، فقد يصح الطريق لوثاقة رجاله، وقد يصح الطريق لقرائن وشواهد ومؤيدات خارجة عن السند وعن وثاقة رجاله.

فالنتيجة: أنَّ الرجل لم يثبت له توثيقٌ.

الثاني: أحمد بن عبد الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، لم يثبت له توثيقٌ، تقدّم.

الثالث: أحمد بن عبد الله البرقي، وهو أحمد بن محمد بن خالد البرقي، ثقةٌ، تقدّم.

الرابع: والده، محمد بن خالد البرقي، معتبر الحديث، تقدّم.

الخامس: العلاء بن رَزِين القَلَاء، ثقةٌ، وجهٌ، معتبر الحديث، تقدّم.

السادس: محمد بن مسلم الثقفي، ترجم له الشيخ الطوسي في غير مورد في رجاله منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وقال عنه: ((محمد بن مسلم الثقفي الطحان، طائفي، وكان أعزور))^(١).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، حيث قال عنه: ((محمد بن مسلم بن رَبَاح الثقفي، أبو جعفر الطحان

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٤٤ الرقم ١٥٧٠.

الأعور، أُسِنِدَ عَنْهُ، قَصِيرٌ، دَحْدَاج، رَوَى عَنْهُما (عَلَيْهِمُ الْكَلَمُ)، وَرَوَى النَّاسُ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ الْقَلَاءَ، ماتَ سَنَةً خَمْسِينَ وَمَائَةً وَلَهُ نَحْوُ مِنْ سَبْعِينَ سَنَةً) (١).

المورد الثالث: حينما عدّه في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ الطَّحَّانُ، لَقِي أَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ))) (٢).

ثُمَّ أَنَّ النَّجَاشِيَ ترجمَ لَهُ فِي فَهْرِسِتِ أَسْمَاءِ مُصْنَفِي الشِّيَعَةِ بِالْقَوْلِ:

((مُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ بْنُ رَبَاحٍ، أَبُو جَعْفَرِ الْأَوْقَصِ الطَّحَّانُ، مَوْلَى ثَقِيفِ الْأَعُورِ، وَجَهُ أَصْحَابِنَا بِالْكُوفَةِ، فَقِيهُ، وَرَعُ، صَاحِبُ أَبَا جَعْفَرِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَأَبَا عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) وَرَوَى عَنْهُما، وَكَانَ مِنْ أُوْثَقِ النَّاسِ، لَهُ كِتَابٌ يُسَمَّى الْأَرْبَعِمَائَةُ مَسَأْلَةٌ فِي أَبْوَابِ الْحَلَالِ وَالْحَرَامِ، أَخْبَرَنَا أَحْمَدُ بْنُ عَلَيِّ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ) قَالَ:

حَدَّثَنَا أَبِي الغَبَانَ، عَنْ حَمِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمْدَانَ الْقَلْنَسِيَ، قَالَ: حَدَّثَنَا السَّنْدِيُّ بْنُ مُحَمَّدٍ عَنِ الْعَلَاءِ بْنِ رَزِينَ عَنْهُ بِهِ، وَماتَ مُحَمَّدُ بْنُ قَسْمٍ سَنَةً خَمْسِينَ وَمَائَةً) (٣).

نعم، ورد في الكشي تحت عنوان محمد بن مسلم جملة من

(١) المُصْدَرُ السَّابِقُ: ص ٢٩٤ الرَّقْمُ ٤٢٩٣.

(٢) المُصْدَرُ نَفْسُهُ: ص ٣٤٢ الرَّقْمُ ٥١٠٠.

(٣) النَّجَاشِيُّ، فَهْرِسِتِ أَسْمَاءِ مُصْنَفِي الشِّيَعَةِ: ص ٣٢٣ - ٣٢٤ الرَّقْمُ ٨٨٢.

الروايات المادحة، منها:

الرواية الأولى:

((حدّثني محمد بن قولويه، قال: حدّثني سعد بن عبد الله بن أبي خلف القمي، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن عبد الله بن محمد الحجال، عن العلاء بن رَزِين، عن عبد الله بن أبي يعفور، قال: قلت لأبي عبد الله (عليه السلام): أَنَّه لِيْسَ كُلَّ سَاعَةً أَلْقَاكَ، وَلَا يَمْكُنُ الْقَدْوَمَ، وَيَجِيِءُ الرَّجُلُ مِنْ أَصْحَابِنَا فَيَسْأَلُنِي، وَلَيْسَ عَنِّي كُلَّ مَا يَسْأَلُنِي عَنْهُ، قَالَ: فَمَا يَمْنَعُكَ مِنْ مُحَمَّدَ بْنَ مُسْلِمَ الثَّقْفَيِّ؟ فَإِنَّهُ قَدْ سَمِعَ مِنْ أَبِيهِ وَكَانَ عَنْهُ وَجِيَهَا))^(١).

والرواية معتبرةٌ سندًا، وواضحةٌ دلالةً على مكانة الرجل وجلالته في الطائفه وغيرها من الروايات^(٢).

نعم، أورد الكشي من الروايات الداممة لمحمد بن مسلم ما لا بدّ من التعرض لها وتوجيهها، ومنها:

الرواية الأولى:

((حدّثني محمد بن مسعود، قال: حدّثني جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى، عن عيسى بن سليمان، وعِدَّةٌ عن مُفْضَلَ بْنِ عُمَرَ،

(١) الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١ / ٣٨٣ - ٢٧٣ الرقّم.

(٢) ينظر: المصدر نفسه: ١ / ٣٨٣ - ٣٩٢.

قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: لعن الله محمد بن مسلم، كان يقول إنَّ الله لا يعلم الشيء حتَّى يكون).^(١)

والرواية وإن كانت واضحة دلالة في الخدش بمحمد بن مسلم، ولكنَّها مخدوشة سندًا في غير واحد من رجالها، كجبريل بن أحمد وعيسى بن سليمان كما قيل.

مضافاً إلى أنه حتَّى على تقدير تمامية سندها، فهي كذلك مخدوشة جهةً؛ لأنَّ الأقرب حملها على التقية وهذا واضح معلوم، فقد ورد من الأئمة (عليهم السلام) بحق جمع من المرتبة الأولى من الرواية كزرارة وغيره مثل هذه الروايات؛ لأنَّ الظروف التي عاشها الأئمة (عليهم السلام) فرضت عليهم قيوداً قويةً وتقيةً مشدَّدةً رعائيةً لحملة من المصالح التي منها المحافظة على هؤلاء الثلَّة من الرواة الذين يحملون مشعل الدين والشريعة.

الرواية الثانية:

((حدَّثني محمد بن مسعود، قال: حدَّثني جبريل بن أحمد، عن محمد بن عيسى بن عُبيد، عن يونس، عن أبي الصباح قال: سمعت أبا عبد الله (عليه السلام) يقول: يا أبا الصباح، هلك المُتَرَىسُونَ في أديانهم، منهم: زرارة وبُريد ومحمد بن مسلم وإسْمَاعِيلُ الْجُعْفِيُّ، وذكر آخر لم

أَحْفَظَهُ))^(١).

والرواية مخدوشة سندًا من جهتين:

الجهة الأولى: من جهة جبريل بن أحمد.

الجهة الثانية من جهة أبي الصباح، فـيُحتمل كونه الـكـنـافـيـ وـغـيـرـهـ،

وبذلك يدور أمره بين الثقة وغيره.

ثـمـ آـلـهـ حـتـىـ عـلـىـ تـقـدـيرـ تـامـيـتـهـ سـنـدـاـ فـهـيـ مـخـدـوـشـةـ جـهـةـ؛ـ لـأـنـ

الأقرب حملها على التقية لعين ما تقدم في الرواية السابقة فراجع.

الرواية الثالثة:

((حـدـثـنـيـ مـحـمـدـ بـنـ مـسـعـودـ،ـ قـالـ:ـ حـدـثـنـيـ جـبـرـيـلـ بـنـ أـمـهـدـ،ـ عـنـ مـحـمـدـ بـنـ عـيـسـىـ،ـ عـنـ عـلـيـ بـنـ الـحـكـمـ،ـ عـنـ سـيـفـ بـنـ عـمـيـرـةـ،ـ عـنـ عـامـرـ بـنـ عـبـدـ الـلـهـ بـنـ جـذـاعـةـ،ـ قـالـ:ـ قـلـتـ لـأـبـيـ عـبـدـ الـلـهـ (عـلـيـهـ الـأـيـالـ):ـ إـنـ اـمـرـأـتـيـ تـقـولـ بـقـوـلـ زـرـارـةـ وـمـحـمـدـ بـنـ مـسـلـمـ فـيـ الـاسـتـطـاعـةـ وـتـرـىـ رـأـيـهـاـ،ـ فـقـالـ:ـ مـاـلـلـنـسـاءـ وـلـلـرـأـيـ وـالـقـوـلـ هـاـ؟ـ إـنـهـاـ لـيـسـاـ بـشـيـءـ فـيـ وـلـايـةـ،ـ قـالـ:ـ فـجـئـتـ إـلـىـ اـمـرـأـتـيـ فـحـدـثـهـاـ،ـ فـرـجـعـتـ عـنـ ذـلـكـ الـقـوـلـ))^(٢).

والرواية مخدوشة سندًا بغير واحد كما قيل، كجبريل بن أحمد وعامر بن عبد الله بن جذاعة، مضافاً إلى إمكان الحمل على التقية،

(١) المصدر السابق: ١/٣٩٥ الرقم ٢٨٥.

(٢) المصدر نفسه: ١/٣٩٣ الرقم ٢٨٢.

وعدم صحة الجهة التي صدرت بها الرواية.

فالمتحصل من جميع ما تقدم: أنَّ محمد بن مسلم الثقفي ثقةٌ،
وجهُهُ، أوثق الناس في الحديث، ورعٌ، فقيهٌ.

فالنتيجة: أنَّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى
محمد بن مسلم الثقفي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة جمع، كعلي بن
أحمد بن عبد الله بن أبي عبد الله البرقي، وكذلك أحمد بن عبد
الله بن أحمد بن محمد بن خالد البرقي، مع أنَّ محمد بن مسلم الثقفي
ثقةٌ، وجهُهُ، فقيهٌ، بل أثبت الناس في الحديث.

الطريق الثالث بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن منصور، وهو محمد بن منصور بن

يونس بُزرج

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن منصور، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أبي الصهبان، عن محمد بن سنان، عن محمد بن منصور)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية،
تقديم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقديم.

الثالث: محمد بن أبي الصهبان، وهو محمد بن عبد الجبار القمي،
ثقة، معتبر الحديث، تقديم.

الرابع: محمد بن سنان، ضعيف، غير معتبر الحديث، تقديم.

الخامس: محمد بن منصور، وهو مشترك بين عدة أشخاص:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٩.

- ١- محمد بن منصور الأشعري، الذي ذكره الشيخ الطوسي (١).
في رجاله، وقال عنه: ((مجهولٌ))^(١).
- ٢- محمد بن منصور بن عامر الكوفي الطائي، ذكره الشيخ الطوسي (٢).
في رجاله، وقال: ((أُسِنِدَ عَنْهُ))^(٢).
- ٣- محمد بن منصور بن منصور الخزاعي، الذي ذكره الشيخ الطوسي في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (٣).
الطوسي في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضَا (٣).
- ٤- محمد بن منصور الصيقل، الذي ذكره الشيخ الصدوق (٤).
في كتاب من لا يحضره الفقيه باسمه ولقبه^(٤).
- ٥- محمد بن منصور بن يونس بُزرك^(٥)، وقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:
((محمد بن منصور بن يونس بُزرج، كوفي، ثقة، له كتاب،
أخبرنا محمد بن علي الكاتب، قال: حدثنا محمد بن عبد الله، قال:
حدثنا حميد بن زياد، قال: حدثنا محمد بن الحسين الصائغ، عن محمد
-
- (١) الطوسي، الرجال: ص ٣٦٨ الرقم ٥٤٧٣.
- (٢) المصدر نفسه: ص ٢٩٥ الرقم ٤٣٠٦.
- (٣) ينظر: المصدر نفسه: ص ٣٦٥ الرقم ٥٤١٦.
- (٤) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣/٥١١.
- (٥) كلمة بُزرك معرب والتي تعني الكبير كما ورد في قاموس لغت نامه معجم
لغة فارسي: علي أكبر خدا: مادة بُزرك.

بن منصور بكتابه^(١)).

ولكنَّ الأمر ينحصر بين الرابع والخامس، أمَّا الرابع فيقرُّب من جهة تصريح الشيخ الصدوق باسم الرجل ولقبه في كتاب من لا يحضره الفقيه كما تقدَّم، ولكن يبعده كونه ليس له كتاب، ولم يُذَكَّر أَنَّ له كتاباً، وعادةً ما ينقل الشيخ الصدوق (طَابَتْهُ الْأَرْضُ) مروياته في كتاب من لا يحضره الفقيه عن أصحاب الكتب والمصنفات وإن لم تكن قاعدة عامة.

وأمَّا الخامس وهو محمد بن منصور بن يونس بُزرج أو بُزرك، فيقرُّب كونه صاحب الكتاب من بين المشتركين، وللنجاشي وغيره طريق إليه، ولكن يبعده عدَّه من قبل الشيخ الطوسي في عِداد من لم يرو عن واحد من الأئمة (طَابَتْهُ الْأَرْضُ)، وهذا لا يتناسب مع روايته عن أحد الأئمة (طَابَتْهُ الْأَرْضُ).

وبعد التدقيق في مقدمة كتاب من لا يحضره الفقيه ومقدمة مشيخة من لا يحضره الفقيه، فالظاهر أَنَّه الخامس أي محمد بن منصور بن بُزرك، والرجل ثقةٌ بنص النجاشي.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن منصور بن يونس بُزرك فهو غير معتبر؛ لورود محمد بن سنان فيه، وهو ضعيف، مع أَنَّ ابن يونس بن بُزرك بنفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٦ الرقم ٩٨٩.

الطريق الرابع بعد الثلاثمائة

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن النعمان

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن النعمان، فقد رويته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم بن هاشم، عن أبيه، عن ابن أبي عمر، والحسن بن محبوب، جميعاً عن محمد بن النعمان))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريقين، وهم:

الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، شيخ الكليني، صاحب التفسير، ثقةٌ، تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، بل لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقةٍ، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٦ - ١٧.

الخامس: الحسن بن محبوب السرّاد أو الزرّاد، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

السادس: محمد بن النعيم البجلي الصيرفي الأحوال، مؤمن الطاق أو صاحب الطاق، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن علي بن النعيم بن أبي طريفة البجلي، مولىً، الأحوال، أبو جعفر، كوفي، صيرفي، يُلقب (مؤمن الطاق) و(صاحب الطاق)، ويلقبه المخالفون بـ(شيطان الطاق)، وعمّ أبيه المنذر بن أبي طريفة، روى عن علي بن الحسين (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وابن عمّه الحسين بن المنذر أو ابن منذر بن أبي طريفة، روى أيضاً عن علي بن الحسين (عليه السلام) وأبي جعفر (عليه السلام) وأبي عبد الله (عليه السلام)، وكان دُكانه في طاق المحامل بالكوفة، فيرجع إليه في النقد فيردّ رداً يخرج كما يقول، فيقال: شيطان الطاق.

فأمّا منزلته في العلم وحسن الخاطر فأشهر، وقد نسب إليه أشياء لم تثبت عندنا، وله كتاب (افعل ولا تفعل)، رأيته عند أحمد بن الحسين بن عبيد الله (رحمه الله)، وهو كتاب كبير حسن، وقد أدخل فيه بعض المؤخرین أحاديث تدل على فساده ويدرك تباین أقاویل الصحابة.

وله كتاب الاحتجاج في إمامية أمير المؤمنين (عليه السلام)، وكتاب

كذلك على الخوارج، وكتاب مجالسه مع أبي حنيفة والمرجئة، وكانت له مع أبي حنيفة حكايات كثيرة، فمنها أنه قال له يوماً: يا أبا جعفر، تقول بالرجعة؟ فقال له: نعم، فقال له: أقرضني من كيسك هذا خمساءة دينار، فإذا عدت أنا وأنت ردتها إليك، فقال له: في الحال أردت ضميناً يضمن لي أنك تعود إنساناً، فإني أخاف أن تعود قرداً فلا أتمكن من استرجاع ما أخذت مني))^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في غير مورد منها:

المورد الأول: قال عنه: ((محمد بن النعمان الأحول، يُلقب عندنا بمؤمن الطاق، ويُلقب بالمخالفون بشيطان الطاق، وهو من أصحاب الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، وكان ثقةً، متكلماً، حاذقاً، حاضر الجواب.

له كتب، منها: كتاب الإمامة، وكتاب المعرفة، وكتاب الرد على المعتزلة في إمام المفضول، وله كتاب الجمل في أمر طلحة والزبير وعائشة، وكتاب إثبات الوصية، وكتاب افعل ولا تفعل))^(٢).

المورد الثاني: قال عنه: ((أبو جعفر شاه الطاق، له كتاب، رويناه بالأسناد الأول عن حميد عن أحمد بن زيد الخزاعي عنه))^(٣).

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٢٥ - ٣٢٦ الرقم ٨٨٦.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٧ الرقم ٥٩٤.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٧٩ الرقم ٨٩٠.

وترجم له كذلك في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((مُحَمَّدُ بْنُ النُّعَمَانَ الْبَجْلِيَّ الْأَحْوَلِيَّ، أَبُو جَعْفَرٍ، شَاهِ الطَّاقِ، ابْنُ عَمِ الْمُنْذَرِ بْنِ أَبِي طَرْفَةِ))^(١).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الْكَاظِمِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((مُحَمَّدُ، يُكَتَّبُ أَبَا جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ، الْمَلْقُوبُ بِمَؤْمَنِ الطَّاقِ، ثَقَةٌ))^(٢).

نعم، روى الكشي روايات تدل على شهرته في الكلام والمناقشات، وفي بعضها الإشارة إلى كون هذه المناقشات بإذن من الأئمة (عَلَيْهِمُ الْكَاظِمَةُ). ورضاهن، مضافاً إلى دلالتها على جلالته وعدالتها، والرواية التي ورد فيها عن حَمْدُوِيَّهُ، عن مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى الْعَيْدِيِّ، ويعقوبُ بْنُ يَزِيدَ، عن ابْنِ أَبِي عُمَيْرٍ، عن الْبَقَبَاقِ، عن أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَاظِمَةُ)، قَالَ: ((أَرْبَعَةُ أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا: بُرِيدُ بْنُ مَعَاوِيَةَ الْعَجْلِيِّ، وَزَرَارَةُ بْنُ أَعْيَنِ، وَمُحَمَّدُ بْنُ مُسْلِمٍ، وَأَبُو جَعْفَرِ الْأَحْوَلِ، أَحَبُّ النَّاسِ إِلَيَّ أَحْيَاءً وَأَمْوَاتًا))^(٣).

نعم، ذُكِرَت رواياتان تُشَمَّ منهما رائحة الذم، ولكن هذا النمط

(١) الطوسي، الرجال: ص ٢٩٦ الرقم ٤٣٣١.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٤٣ الرقم ٥١١٧.

(٣) ينظر: الطوسي، اختيار معرفة الرجال: ١/٣٤٧، ٢١٥ الرقم ٢١٥، إبراهيم الشبوط، دراسات في مشيخة الفقيه: ص ٥٠٤.

من الروايات ليست غريبة على التابع، فإنه قد وردت نظيراتها بحق جملة من الأعلام كزرارة و محمد بن مسلم، وقد أشرنا إلى أنه يمكن حملها على التقية كما هو الصحيح؛ من جهة الظروف السياسية الصعبة والمعقدة التي كان يعيشها الأئمة (عليهم السلام)، والتي دفعتهم في كثير من المواقف إلىأخذ جانب التقية؛ حمايةً لأصحابهم، ورعايةً لجملة من المصالح العامة الكبرى للدين.

فالنتيجة: أنَّ محمد بن علي بن النعيم البجلي الأحول الصيرفي مؤمن الطاق، أو صاحب الطاق، ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث. وعلىه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن النعيم الأحول مؤمن الطاق معتبر، وكذلك نفس مؤمن الطاق ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث.

الطريق الخامس بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن الوليد الكندي الخراز

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن الوليد الكندي، فقد رويته عن
أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم
بن هاشم، عن أبيه، عن محمد بن الوليد الكندي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: أحمد بن زياد بن جعفر الهمداني، ثقة^٢، معتبر الحديث،
شيخ الكليني، تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، ثقة^٣، تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن الوليد الكندي، وهو محمد بن الوليد البجلي
الخراز الكندي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة
بالقول:

((محمد بن الوليد البجلي الخراز، أبو جعفر الكوفي، ثقة، عين،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٠٩.

نقى الحديث، ذكره جماعة بهذا، روى عن يونس بن يعقوب وحماد بن عثمان وقد كان في طبقتها، وعَمَّر حتّى لقيه محمد بن الحسن الصفار وسعد، له كتاب نوادر، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حَدَّثَنَا جعفر بن محمد، قال: حَدَّثَنَا علي بن الحسين السعدآبادي، عن أحمد بن محمد بن خالد، عنه بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في موردين:

قال في الأول: ((محمد بن الوليد الخزاز، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولى عن ابن بُطْة، عن الصفار، عنه))^(٢).

وقال في الثاني: ((محمد بن الوليد الخزاز، له كتاب، رويناه بالإسناد الأولى عن أحمد بن أبي عبد الله، عنه))^(٣).

وترجم له الشيخ الطوسي في رجاله في عِداد أصحاب الإمام محمد الجواد (عليه السلام) وقال عنه: ((محمد بن الوليد الخزاز الكرماني))^(٤).

والظاهر اتحاد من تقدم في رجل واحد، ولا يضر وصفه تارة بالكوفي وأخرى بالكرماني، فهذا يقع كثيراً في تراجم الرجال، ولعل

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٤٥ الرقم ٩٣١.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٢٦ الرقم ٦٣٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٣٤ الرقم ٦٩٨.

(٤) الطوسي، الرجال: ص ٣٧٨ الرقم ٥٦٠٥.

الكرماني إشارة إلى الأصل، والковي إشارة إلى المستقرّ، خصوصاً مع ما هو معلوم من كون الكوفة آنذاك مركزاً علمياً وحضارياً، وبالتالي فمن الطبيعي أن يسعى الكثير من الناس خصوصاً طلاب العلم للوصول إليها والاستفادة منها.

فالنتيجة: أنّ محمد بن الوليد الخّاز الكرماني الكوفي ثقة، عين، نقي الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق إلى محمد بن الوليد الكرماني الخّاز في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، مضافاً إلى وثاقة الكرماني نفسه، بل هو ثقة، عين، نقي الحديث.

الطريق السادس بعد الثلاثمائة

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن يحيى الحشمي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن يحيى الحشمي، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن محمد بن عيسى، عن زكريا المؤمن، عن محمد بن يحيى الحشمي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة^٢،
جليل^٣، تقدم.

الثاني: سعد بن أبي عبد الله الأشعري القمي، ثقة^٤، جليل^٥، شيخ
الكليني، تقدم.

الثالث: محمد بن عيسى بن عبيد اليقطيني، ثقة^٦، معتبر الحديث،
تقديم.

الرابع: زكريا المؤمن، وفي البداية لا بد من الإشارة إلى أنّ زكريا
المؤمن ورد في من لا يحضره الفقيه بعدة صور، منها:

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٣٤.

الصورة الأولى:

صورة زكريا المؤمن، حيث روى مرفوعاً عن أبي عبد الله (عليه السلام) ^(١).

الصورة الثانية:

صورة أبي عبد الله المؤمن، حيث روى عن إسحاق بن عمار في
الباب الرابع من الجزء الرابع.

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى مسألة، وهي:

أنّه روى عن العَبْدِي في الجزء الثالث الباب (١٢٩)، وكذلك
محمد بن عيسى بن عُبيد في الجزء الرابع الباب (٧٤)، ولكن الظاهر
أنّ العَبْدِي تصحيف العُبَيْدِي بقرينة المورد الثاني، والعُبَيْدِي هو راوي
كتابه، والذي يعبر عنه بذلك بمحمد بن عيسى بن عُبيد.

وأمّا زكريا المؤمن، فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء
مصنفي الشيعة بالقول:

((زكريا بن محمد، أبو عبد الله المؤمن، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)
وأبي الحسن موسى (عليه السلام)، ولقي الرضا (عليه السلام) في المسجد الحرام، وحكى
عنه ما يدلّ على أنّه كان واقفاً، وكان مختلط الأمر في الحديث، له كتاب
متخلّ الحديث، أخبرنا الحسين وغيره عن أحمد بن محمد بن يحيى،

(١) ينظر: الصدوق، من لا يحضره الفقيه: ٣ / ٤، ٤٣٧، ١٨١.

قال: حَدَّثَنَا سَعْدٌ عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ عَنْهُ بَهٍ^(١).

وَتَرَجَّمَ لِهِ الشَّيْخُ الطَّوْسِيُّ^(٢) فِي فَهْرَسِتِ كِتَابِ الشِّعْيَةِ وَأَصْوَلِهِمْ بِالْقَوْلِ: ((زَكْرِيَاً الْمُؤْمِنُ، لَهُ كِتَابٌ، أَخْبَرَنَا بِهِ أَبْنُ أَبِي جَيْدٍ، عَنْ أَبْنِ الْوَلِيدِ، عَنِ الصَّفَّارِ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ عَيْسَى بْنِ عُبَيْدٍ، عَنْهُ^(٣))).

وَذَكْرُهُ فِي رِجَالِهِ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الرَّضا^(٤) بِالْقَوْلِ: ((زَكْرِيَاً الْمُؤْمِنُ^(٥))).

وَالْمُتَحَصَّلُ مِنْ جَمِيعِ مَا تَقْدِمُ: أَنَّ الرَّجُلَ لَمْ يُثْبُتْ لَهُ تَوْثِيقٌ بِوْجَهٍ.

نَعَمْ، ذَكَرَ الْمَحْدُّثُ النُّورِيُّ أَنَّهُ يُمْكِنُ اسْتِفَادَةُ وَثَاقَةِ الرَّجُلِ بِمَعِيَّةِ رِوَايَةِ ابْنِ بَقَّاحِ عَنْهُ كَثِيرًا، وَمُوسَى بْنِ الْقَاسِمِ الْبَجْلِيِّ، وَحُمَيْدِ بْنِ زِيَادٍ، وَعَلِيِّ بْنِ الْحَكْمِ، وَالْمُحَسِّنِ بْنِ مُحَمَّدِ بْنِ سَمَاعَةِ، وَأَحْمَدِ بْنِ إِسْحَاقِ، وَمُحَمَّدِ بْنِ بَكْرِ بْنِ جَنَاحِ، وَإِبْرَاهِيمِ بْنِ أَبِي سَمَالٍ، وَهُؤُلَاءِ كُلُّهُمْ ثَقَاتٌ وَإِنْ كَانَ بَعْضُهُمْ وَاقِفِيًّا، وَيَبْعَدُ أَنْ يَجْتَمِعُوا عَلَى الرِّوَايَةِ عَنْ غَيْرِ الثَّقَةِ الْضَّابطِ^(٦).

وَلَكِنْ هَذَا الْوَجْهُ لَا يَصْلَحُ، بَلْ لَا يَصْحُ؛ وَذَلِكَ لِمَا ذَكَرْنَاهُ مُفصِّلًاً مِنْ أَنَّ الثَّقَةَ قَدْ يَرَوِيُ عَنِ الْمُؤْمِنِ عَنْ غَيْرِ الثَّقَةِ، وَلَكِنْ مِنْ

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ١٧٢ الرقم ٤٥٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ١٣٢ الرقم ٣٠٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٥٨ الرقم ٥٢٩٦.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٢٠٨.

ثبت أَنَّه لا يروي ولا يرسل إِلَّا عن ثقة كابن أبي عُمير وصفوان بن يحيى بِيَاع السابري وأَحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي، وهؤلاء وإن كانوا ثقات في الدرجة الأولى، ولكن يمتازون بِأَنَّهُم لا يروون ولا يرسلون إِلَّا عن ثقة؛ ولذلك تكون روایتهم عن شخص أَمارة على وثاقة ذلك الشخص، دون غيرهم من الثقات التي لا تكون روایتهم عن شخص أَمارة على وثاقته.

وأَمَّا ورود الرجل في أَسناد كامل الزيارات^(١)، فقد ذكرنا فيما تقدم أَنَّهَا بنفسها لا تكون أَمارة على الوثاقة، مضافاً إلى معارضتها بما ظهره الخدش في الرجل في كلمات النجاشي.

فالمتحصل: أَنَّ زكريا بن محمد المؤمن لم يثبت له توثيق.

الخامس: محمد بن يحيى الخثعمي: وهو محمد بن يحيى بن سليمان، أو سليمان الخثعمي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن يحيى بن سليمان أو سليمان الخثعمي، أبو مُغِلس، كوفي، ثقة، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا أَحمد بن عبد الواحد، قال: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ حَبْشَيْ بْنُ قَوْنَى، قَالَ: حَدَّثَنَا حَمِيدُ بْنُ زَيْدَ، قَالَ: حَدَّثَنَا الْحَسَنُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سُمَاعَةَ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَبُو

(١) ينظر: ابن قولويه: كامل الزيارات: ص ١١٥ ب: حب رسول الله (صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ) للإمام الحسن (عليه السلام) والإمام الحسين (عليه السلام) ح ١٠.

إسماعيل السراج، قال: حدثنا محمد بن يحيى بكتابه^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم في موردين:

المورد الأول: قال فيه: ((محمد بن يحيى الخثعمي، له كتاب، رويناه بالأسناد الأول عن ابن سماعة عنه))^(٢).

المورد الثاني: قال فيه: ((محمد بن يحيى الخثعمي، له كتاب رويناه بهذا الإسناد عن ابن أبي عمير عنه))^(٣).

وكذلك ذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام جعفر الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((محمد بن يحيى الخثعمي))^(٤)، ولم يزد على ذلك بشيء.

والمتحصل من كلمات النجاشي بحقه ورواية ابن أبي عمير عنه وثاقة الرجل واعتبار مروياته.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن يحيى الخثعمي غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة ذكريا المؤمن الوارد فيه، مع أنَّ الخثعمي نفسه ثقة، معتبر الحديث.

(١) النجاشي، فهرست اسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٦٠ الرقم ٩٦٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٨ الرقم ٦١٦.

(٣) المصدر نفسه: ص ٢٢٧ الرقم ٦٤٣.

(٤) الطوسي، الرجال: ص ٢٩٧ الرقم ٤٣٥٨.

الطريق السابع بعد الثلاثمائة

الكلام في طريق الصدوق إلى محمد بن يعقوب الكليني

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن محمد بن يعقوب الكليني (عليه السلام)، فقد رويته عن محمد بن محمد بن عصام الكليني، وعلي بن أحمد بن موسى، ومحمد بن أحمد السناني (رضي الله عنهم)، عن محمد بن يعقوب الكليني.)

وكذلك جميع كتاب الكافي، فقد رویتھم عنه عن رجاله)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن محمد بن عصام الكليني، شيخ الصدوق، يروي عنه في من لا يحضره الفقيه مُتَرَضِّيًّا عليه، وخارج هذه الدائرة لم نجد ما يصلح أن يكون وجهاً للقول بوثاقة الرجل.

وأمّا نفس التَّرَضِي من الصدوق (عليه الرَّحْمَة) فمن الواضح أنه بحسب المختار أنه بنفسه -أي بنفس هذا التَّرَضِي- لا يكفي، ولا يكون أمارة على الوثاقة، ولا وجهاً للقول باعتبار مرويات الرجل، وعليه فالرجل لم يثبت له توثيق.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٢.

الثاني: علي بن أحمد بن موسى الدقاق، مهمل، لم يثبت له توثيق، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد السناني، وهو محمد بن أحمد بن محمد بن سنان الزاهري، غير معترض الحديث، تقدم.

الرابع: محمد بن يعقوب الكليني (عليه السلام)، صاحب الكافي، والرجل علم من أعلام الإمامية، وله دور كبير في حفظ التراث الروائي لأهل البيت (عليهم السلام) وهذا من الواضحات، مضافاً إلى وثاقة الرجل وعظم قدره و منزلته عند الطائفية، وقد تعرّضنا لأحواله مفصلاً عند حديثنا عن كتاب الكافي في ضمن البحث في الكتب الأربعية كما تقدم، ولكن مع ذلك فلا بأس بالإشارة إلى جملة كلمات الأعلام بحّقه.

فقد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((محمد بن يعقوب بن إسحاق، أبو جعفر الكليني، وكان خاله علان الكليني الرazi، شيخ أصحابنا في وقته بالري ووجههم، وكان أوثق الناس في الحديث وأثبتهم، صنف الكتاب الكبير المعروف بالكليني يسمى الكافي في عشرين سنة، وشرح كتبه:

كتاب العقل، كتاب فضل العلم، كتاب التوحيد، كتاب الحجة، كتاب الإيمان والكفر، كتاب الوضوء والحيض، كتاب الصلاة، كتاب الصيام، كتاب الزكاة والصدقة، كتاب النكاح والعقيدة، كتاب

الشهادات، كتاب الحجّ، كتاب الطلاق، كتاب المعيشة، كتاب الصيد والذبائح، كتاب الجنائز، كتاب العشرة، كتاب الدعاء، كتاب الجهاد، كتاب فضل القرآن، كتاب الأطعمة، كتاب الأشربة، كتاب الزبي والتجمّل، كتاب الدواجن، كتاب الوصايا، كتاب الفرائض، كتاب الروضة، وله غير كتاب الرد على القرامطة، وكتاب رسائل الأئمة (عليهم السلام)، وكتاب تعبير الرؤيا، وكتاب الرجال، وكتاب ما قيل في الأئمة (عليهم السلام) من الشعر.

كنت أتردّد إلى المسجد المعروف بمسجد اللؤلؤي، وهو مسجد نفطويه النحوي أقرأ القرآن على صاحب المسجد، وجماعة من أصحابنا يقرأون كتاب الكافي على أبي الحسين أحمد بن أحمد الكوفي الكاتب، حدّثهم عن محمد بن يعقوب الكليني، ورأيت أبي الحسن العقراني يرويه عنه، وروينا كتبه كلّها عن جماعة من شيوخنا محمد بن محمد والحسين بن عبيد الله وأحمد بن علي بن نوح، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عنه.

ومات أبو جعفر الكليني (عليه السلام) ببغداد سنة تسع وعشرين وثلاثمائة، وهي سنة تناشر النجوم، وصلّى عليه محمد بن جعفر الحسني أبو قيراط، ودُفِن بباب الكوفة، وقال لنا أحمد بن عبدون: كنت أعرف قبره وقد درس (عليه السلام).

وقال أبو جعفر الكليني: كلّ ما كان في كتابي عدّة من أصحابنا،

عن أحمد بن محمد بن عيسى، فهم محمد بن يحيى، وعلي بن موسى الكميDani، وداود بن كورة، وأحمد بن إدريس، وعلي بن إبراهيم بن هاشم) (١) .

وترجم له الشيخ الطوسي (١٤٠٦) في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((محمد بن يعقوب الكليني، يُكَنِّي أبا جعفر، ثقة، عارف بالأخبار، له كتب، منها: كتاب الكافي وهو يشتمل على ثلاثين كتاباً،).

أخبرنا بجميع كتبه ورواياته الشيخ المفيد أبو عبد الله محمد بن محمد بن النعيم، عن أبي القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، عنه، وأخبرنا الحسين بن عبيد الله قراءة عليه أكثر كتبه من الكافي، عن جماعة، منهم؛ أبو غالب أحمد بن محمد الزراري، وأبو القاسم جعفر بن محمد بن قولويه، وأبو عبد الله أحمد بن إبراهيم الصَّيْمَري المعروف بابن أبي رافع، وأبو محمد هارون بن موسى التَّلْعَكْبَري، وأبو المُفْضَل محمد بن عبد الله ابن المطلب الشيباني، كلّهم عن محمد بن يعقوب.

وأخبرنا السيد الأجل المرتضى، عن أبي الحسن أحمد بن علي بن سعيد الكوفي، عن الكليني، وأخبرنا أبو عبد الله أحمد بن عبدون، عن أحمد بن إبراهيم الصَّيْمَري، وأبو الحسين عبد الكريم بن عبد الله بن النصر البَّرَّاز بتفليس وبغداد عن الكليني بجميع مصنفاته ورواياته.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٣٧٧ - ٣٧٨ الرقم ١٠٢٦ .

وتوفي ^٣ محمد بن يعقوب سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة ببغداد، ودفن بباب الكوفة في مقبرتها، قال ابن عبادون:رأيت قبره في صراط الطائي وعليه لوح مكتوب فيه اسمه واسم أبيه^(١). وفيما تقدم الكفاية في الإشارة إلى وثاقة الكليني وجلاله قدره.

فالنتيجة: أنَّ جميع طرق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى محمد بن يعقوب الكليني غير معتبرة؛ لعدم ثبوت وثاقة من وقع في طرقها، مع أنَّ الكليني نفسه أوثق الناس في الحديث، ولكن يمكن أن يقال باعتبار مروياتهم عن الكليني من الكافي في المقام؛ من جهة كون كتاب الكافي مشهوراً جداً، بحيث كان حتى يُدرَّس في المساجد لأصحابنا كما ذكر النجاشي فلاحظ.

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢١٠ - ٢١١ الرقم ٦٠٢.

الطريق الثامن بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى مرازم بن حكيم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن مرازم بن حكيم، فقد روته عن محمد بن علي ماجيلويه (رضي الله عنه)، عن علي بن إبراهيم، عن أبيه، عن محمد بن أبي عمير، عن مرازم بن حكيم)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:
 الأول: محمد بن علي ماجيلويه، شيخ الصدوق، معتبر الرواية،
 تقدم.

الثاني: علي بن إبراهيم بن هاشم القمي، صاحب التفسير، ثقة،
 تقدم.

الثالث: والده، إبراهيم بن هاشم القمي، معتبر الحديث، تقدم.
 الرابع: محمد بن أبي عمير، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا
 يرسل إلا عن ثقة، تقدم.

الخامس: مرازم بن حكيم، وهو مرازم بن حكيم الأسي

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٦٢.

المدائني، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((مُرازم بن حكيم الأسدى المدائنى، مولى، ثقة، وأخواه محمد بن حكيم وحديد بن حكيم، يُكَنَّى أبا محمد، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، ومات في أيام الرضا (عليه السلام)، وهو أحد من بُلُى باستدعاء الرشيد له وأخوه، أحضرهما الرشيد مع عبد الحميد بن عوّاض فقتله وسلم، ولهم حديث ليس بهذا موضعه، له كتاب يرويه جماعة، قال أبو عبد الله عيّاش: حدّثنا أحمد بن محمد بن مصقلة، قال: حدّثنا سعد بن عبد الله، قال: حدّثنا أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد، عن مُرازم بكتابه)).^(١).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((مُرازم بن حكيم، له كتاب، رويناه بهذا الإسناد عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن حديد، عنه)).^(٢).

وترجم له في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام)، بالقول: ((مُرازم بن حكيم المدائني، مولى الأزد)).^(٣).

وترجم له مِرَّةً أُخْرَى في عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُوسَى الكاظم

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٤ الرقم ١١٣٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥٢ الرقم ٧٦٦.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣١١ الرقم ٤٦١٣.

(عليه السلام) بالقول: ((مُرازم بن حكيم الأزدي، مولىٌ، ثقة))^(١).

والمتحصل من كلمات النجاشي (عليه السلام) والشيخ الطوسي (عليه السلام) الصريحة وثاقة الرجل.

ويعضد هذه الوثاقة روایة ابن أبي عمیر عنه كما في الطريق محل الكلام، وابن أبي عمیر من ثبت لدينا أنه لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح.

فالنتيجة: أنّ طريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى مُرازم بن حكيم الأزدي المدائني معتبر، مضافاً إلى وثاقة مُرازم نفسه واعتبار مروياته.

(١) المصدر السابق: ص ٣٤٢ الرقم ٥١٠٥.

الطريق التاسع بعد الثلاثيّة

الكلام في طريق الصدوق إلى مروان بن مسلم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مروان بن مسلم، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن محمد بن يحيى العطار، عن محمد بن أحمد بن يحيى، عن سهل بن زياد، عن محمد بن الحسين، عن علي بن يعقوب الهاشمي، عن مروان بن مسلم)).^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن يحيى العطار، شيخ الكليني، ثقة، عين، تقدم.

الثالث: محمد بن أحمد بن يحيى بن عمران الأشعري القمي، صاحب نوادر الحكمة، ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: سهل بن زياد الأدمي، لم يثبت له توثيق، بل ضعفه الأعلام، غير معتبر الحديث، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٧٩.

الخامس: محمد بن الحسين بن أبي الخطاب، ثقةٌ، جليل القدر،
تقديم.

السادس: علي بن يعقوب الهاشمي، وبعد التتبع لحال الرجل
وجدنا أنّه وقع في أسناد روایات تبلغ تسعة عشر مورداً، حيث روى
في جميعها عن مروان بن مسلم، وقد تنوع الرواية عنه في تلك الموارد
بين ابن فضال وأحمد و محمد ابنِ الحسن.

وفي الحقيقة لم نجد ما يصلاح أن يكون وجهاللقول بوثاقة
الرجل، وما ذكره المحدث النوري (رحمه الله) من وجوه، ككونه شيخ
إجازة كما نسبه إلى البعض، ولرواية علي بن الحسن بن فضال وأحمد
بن فضال وغيرهم^(١)، فهذه الوجوه كلّها لا تنفع.

أمّا مشيخة الإجازة بنفسها، فقد تقدم أمّا لا تورث الوثاقة
بشيخ الإجازة في الرواية بوجهٍ.

وأمّا رواية جمع عنه كابنيٌ فضال وغيرهم، فمن الواضح أنّه
بنفسه لا يورث الاطمئنان بوثاقة الرجل، والمورث لذلك الاطمئنان
منحصر برواية من لا يروي ولا يرسل إلّا عن ثقة، كابن أبي عمر
وصفوان بن يحيى وأحمد بن محمد بن أبي نصر البزنطي.

فالنتيجة: أنّ علي بن يعقوب الهاشمي لم يثبت له توثيق.

(١) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٢٤٨ - ٢٤٩.

السابع: مَرْوَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، تَرْجُمَ لِهِ النَّجَاشِيُّ فِي فَهْرِسِتِ أَسْمَاءِ مَصْنُوفِيِّ الشِّعْيَةِ بِالْقَوْلِ:

((مَرْوَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، كُوفِيٌّ، ثَقَةٌ، لِهِ كِتَابٌ يَرْوِيُّهُ جَمَاعَةً، أَخْبَرَنَا مُحَمَّدُ بْنُ جَعْفَرٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنَ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا حَسَنُ بْنُ أَحْمَدَ بْنُ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ وَهْبٍ الْمَالِكِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ هَلَالٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلَيُّ بْنُ يَعْقُوبَ الْهَاشَمِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا مَرْوَانٌ بِكِتَابِهِ))^(١).

وَتَرْجُمَ لِهِ الشِّيْخِ الطُّوْسِيِّ (طَيْبُ اللَّهِ) فِي فَهْرِسِتِ كِتَابِ الشِّعْيَةِ وَأَصْوَلِهِمْ بِالْقَوْلِ: ((مَرْوَانُ بْنُ مُسْلِمٍ، لِهِ كِتَابٌ، رَوَاهُ مُحَمَّدُ بْنُ أَبِي حَمْزَةَ، أَخْبَرَنَا بِهِ جَمَاعَةُ عَنْ أَحْمَدَ بْنِ مُحَمَّدٍ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ أَبِيهِ، عَنْ سَعْدٍ، وَالْحَمِيرِيِّ، عَنْ مُحَمَّدِ بْنِ الْحَسِينِ، عَنْ الْحَسْنِ بْنِ عَلِيٍّ بْنِ فَضْلَالٍ، عَنْهُ))^(٢).

وَالْمُتَحَصِّلُ مَا تَقْدِمُ: أَنَّ مَرْوَانَ بْنَ مُسْلِمٍ الْكَوْفِيَّ ثَقَةً، مُعْتَبِرًا لِلْحَدِيثِ.

وَعَلَيْهِ، فَطَرِيقُ الصَّدْوَقِ فِي كِتَابِ مَنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ إِلَى مَرْوَانِ بْنِ مُسْلِمٍ غَيْرِ مُعْتَبِرٍ؛ لِعَدَمِ ثَبُوتِ وَثَاقَةِ عَلَيْهِ بْنِ يَعْقُوبِ الْهَاشَمِيِّ، وَلِتَضْعِيفِ الْأَعْلَامِ لِسَهْلِ بْنِ زِيَادِ الْأَدْمِيِّ، وَإِنْ كَانَ مَرْوَانُ بْنُ مُسْلِمٍ نَفْسَهُ ثَقَةً، مُعْتَبِرًا لِلْحَدِيثِ.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٩ الرقم ١١٢٠.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٥١ - ٢٥٢ الرقم ٧٦٢.

الطريق العاشر بعد الثلاثمائة

الكلام في طريق الصدوق إلى مُساعدة بن زياد

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مساعدة بن زياد، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، جميعاً عن هارون بن مسلم، عن مُساعدة بن زياد))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطرق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقةٌ، جليل القدر، تقدّم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، فقيهٌ، تقدّم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقةٌ، جليلٌ، تقدّم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدّم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١١٥.

الخامس: هارون بن مسلم بن سعدان الكاتب السر من رأئي، ثقة، وجه، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: مُساعدة بن زياد، وهو مساعدة بن زياد الربعي، وكذلك يُقال له: الكوفي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((مساعدة بن زياد الربعي، ثقة، عين، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب في الحلال والحرام مبوب، أخبرنا محمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد الرازي، قال: حدثنا عبد الله بن جعفر الحميري، قال: حدثنا هارون بن مسلم عن مساعدة بن زياد بكتابه))^(١).

والقرينة على كونه المراد منه مساعدة بن زياد الوارد في الطريق هو الربعي، رواية هارون بن مسلم عنه.

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((مساعدة بن زياد، له كتاب))^(٢).

وترجم له في رجاله في غير مورد منها:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام الباقي (عليه السلام)، حيث قال

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٥ الرقم ١١٠٩.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٤٢٩ الرقم ٧٤٦.

عنـه: ((مُسـعـدةـ بـنـ زـيـادـ))^(١).

المورد الثاني: في عـدـادـ أـصـحـابـ الإـمـامـ الصـادـقـ ((عـلـيـهـ الـحـلـمـ))، حيثـ
قـالـ: ((مُسـعـدةـ بـنـ زـيـادـ الـكـوـفـيـ))^(٢).

وـالـمـتـحـصـلـ مـنـ جـمـيعـ مـاـ تـقـدـمـ: أـنـ مـسـعـدةـ بـنـ زـيـادـ الـرـبـعـيـ ثـقـةـ،
عـيـنـ، مـعـتـبـرـ الـحـدـيـثـ.

فـالـتـيـجـةـ: أـنـ طـرـقـ الشـيـخـ الصـدـوقـ فـيـ كـتـابـ مـنـ لـاـ يـحـضـرـهـ الفـقـيـهـ
إـلـىـ مـسـعـدةـ بـنـ زـيـادـ الـرـبـعـيـ مـعـتـبـرـةـ، مـضـافـاـ إـلـىـ وـثـاقـةـ مـسـعـدةـ بـنـ زـيـادـ
نـفـسـهـ وـاعـتـبـارـ مـرـوـيـاتـهـ.

(١) الطوسي، الرجال: ص ١٤٦ الرقم ١٦١٠.

(٢) المصدر نفسه: ص ٣٠٦ الرقم ٤٥٢٢.

الطريق الحادي عشر بعد الثلاثيّة

الكلام في طريق الصدوق إلى مُساعدة بن صَدقة الْرَّبِيعي

ذكر الشِّيخ الصَّدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مساعدة بن صدقة، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن هارون بن مسلم، عن مساعدة بن صدقة الْرَّبِيعي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة^٢، جليل^٣، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجه^٤، تقدم.

الثالث: هارون بن سعدان الكاتب السر من رأيي، ثقة^٥، وجه^٦، معتبر الحديث، تقدم.

الرابع: مساعدة بن صَدقة الْرَّبِيعي العَبْدِي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((مسعدة بن صدقة العبدى، يُكَنَّى أبا محمد، قاله قال ابن فضال، وقيل: يُكَنَّى أبا بشير، روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأبي الحسن (عليه السلام)، له كتب، منها كتاب خطب أمير المؤمنين (عليه السلام)، أخبرنا ابن شاذان، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن يحيى، عن عبد الله جعفر، قال: حدثنا هارون بن مسلم عنه))^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم، وقال: ((مسعدة بن صدقة، له كتاب))^(٢).

وكذلك ذكره في رجاله في موردين:

المورد الأول: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ مُحَمَّدِ الْبَاقِرِ (عليه السلام)، وقال عنه: ((مسعدة بن صدقة، عامي))^(٣).

المورد الثاني: في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عليه السلام) وقال عنه: ((مسعدة بن صدقة العَبَسيُّ الْبَصْرِيُّ، أَبُو مُحَمَّد))^(٤).

ومن الواضح أنَّه لا إشارة إلى حاله من ناحية الوثاقة والضعف.

ثمَّ أنَّه قيل في المقام: إنَّ مُسَعْدَةَ بْنَ صَدْقَةَ أَكْثَرُ مِنْ شَخْصِيَّةٍ:

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٥ الرقم ١١٠٨.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٨ الرقم ٧٤٤.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ١٤٦ الرقم ١٦٠٩.

(٤) المصدر نفسه: ص ٣٠٦ الرقم ٤٥٢١.

الشخصية الأولى:

وهو المعدود في عِداد أصحاب الإمام الباقي (عليه السلام)، والذي وصفه الشيخ الطوسي (عليه السلام) كما تقدم بالعامية، بل وصفه الكشي كذلك بالبرية.

الشخصية الثانية:

وهو الذي وصفه النجاشي بكونه من أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام)، والتعدد إنما هو من جهة أن النجاشي لم يصف الرجل بما وصفه به الشيخ الطوسي.

وكذلك ذكر طبقة في عِداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام) والإمام الكاظم (عليه السلام) دون الإمام الباقي (عليه السلام).

ولكن هذا القول مدفوع بالقول:

إنَّه لا التزام من النجاشي بوصف الرواية بما يصفه به الشيخ الطوسي أو الكشي وكذلك العكس، بل الواقع على خلاف الاتفاق، فقد يصف النجاشي راوياً بما لا يصفه به الشيخ الطوسي أو الكشي والعكس صحيح، وكم لذلك من أمثلة ونظير، وهذا ينطبق حتى على جهة طبقة الراوي وروايته عن الأئمة (عليهم السلام)، فقد يُشار إلى روایته عن الإمام الصادق (عليه السلام) من جهة الشيخ الطوسي، بينما يشير النجاشي لروایته عن الإمام الكاظم (عليه السلام) وهكذا.

ولا بدّ من الإشارة إلى أنّ مُساعدة عَبْسي، ولكن النجاشي ذكر آنَّه عَبْدي، بينما ذكر الصدوق آنَّه رَبِيعي، أمّا كونه عَبْدياً وَرَبِيعياً فَهُوَ واضح؛ لأنَّ العَبْدي رَبِيعي عند أَهْل النَّسَب، وأَمّا كونه عَبْسيَاً فَالظَّاهِر آنَّه تَصْحِيف لَعَبْدي.

وَمَا تَقْدِم لَم يَظْهُر وَجْهَ لِلْقَوْل بِوَثَاقَةِ الرَّجُل وَمَعَ ذَلِكَ ذَهَبَ الْبَعْض إِلَى آنَّه ثَقَة لِوَجْهَيْنِ:

الوجه الأولى:

وَقَوْعُ الرَّجُل فِي أَسْنَادِ مَا يُسَمِّي بِتَفْسِيرِ الْقَمَّيِ، فَقَدْ رُوِيَ عَنْ أَبِي عَبْدِ اللَّهِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبِينُ)، وَذَهَبَ جَمِيعُهُمْ إِلَى مُشَائِخِنَا الْمُحَقِّقِ الْخَوَئِيِّ (فَيَقِينُهُ) إِلَى اسْتِفَادَةِ وَثَاقَتِهِ مِنْ هَذَا الْوَجْهِ^(١).

وَلَكِنْ تَقْدِم مَفْصِلًاً لِلْقَوْل بِآنَّه لَا يَمْكُنُ الاعْتِمَادُ عَلَى الْوَقْوَعِ فِي أَسْنَادِ مَا يُسَمِّي بِتَفْسِيرِ الْقَمَّيِ لِلْقَوْل بِوَثَاقَةِ الرَّاوِي؛ وَذَلِكَ لِآنَّه مِنَ الْوَاضِحِ أَنَّ مَا بِأَيْدِينَا مِنَ الْكِتَابِ الْمُسَمَّى بِتَفْسِيرِ الْقَمَّيِ لَا يُطْمَأِنُ بِآنَّه كِتَابٌ وَاحِدٌ لِلْقَمَّيِ، بَلْ الْمُطْمَأِنُ بِهِ خَلَافُ ذَلِكَ، وَآنَّه عِدَّةٌ كَتَبٌ لِعِدَّةٌ مُؤْلِفِينَ، وَكُلُّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ أَضَافَ إِلَيْهِ فِي فَتْرَةِ زَمِنٍ مُعِينَةٍ مُقَدَّرَةً كَبِيرًا يَخْرُجُ مَعَهُ الْكِتَابُ عَنْ مُسَمَّى تَفْسِيرِ الْقَمَّيِ.

(١) يَنْظُرُ: الْجَوَاهِرِيُّ، الْمُفَيَّدُ مِنْ مَعْجَمِ رِجَالِ الْحَدِيثِ: ص ٦٠١ الرَّقْمُ ١٢٣٨٠، الرَّقْمُ ١٢٢٧٥، الرَّقْمُ ١٢٣٠٤.

الوجه الثاني:

وهو اتحاد مُساعدة بن صدقة مع مُساعدة بن زياد الذي تقدم
منا الإشارة إلى حاله، وكونه ثقة كما تقدم.

وقد استظهر الاتحاد العلامة البروجردي (طليلاً) استناداً إلى أنه قد وقع ورد في مورد وموضع من الكافي^(١)، وقعت رواية هارون بن مسلم عن مساعدة بن صدقة عن زياد عن أبي عبد الله (عليل)، وحيث أنّ مساعدة بن صدقة روى أخباراً كثيرةً عن الإمام الصادق (عليل) بدون واسطة أحد، وزياد لم يتوسط بينها إلا هنا، وعادتهم ذكر الواسطة النادرة بأوصاف راقعة للجهالة، ولم يُوصف هنا بشيء، فالظاهر مساعدة بن صدقة ومساعدة بن زياد في رواية هارون بن مسلم، وأنّ الشانى نسبة إلى جده^(٢).

إلا أنّ الظاهر أنّ هذا الكلام ليس ب صحيحٍ، بل المحتمل أمران:
الأول: لعله صدقة كان بدلاً عن زياد في بعض النسخ، فجمع
بينها النسخ^(٣).
الثاني: أن لفظ (صدقة عن) حشوٌ، وراوي الخبر هو مساعدة

(١) ينظر: الكليني، الكافي: ٦ / ٣٦٣.

(٢) ينظر: التبريزي، الموسوعة الرجالية: ١ / ٤٢١٧، ٤ / ٣٥٧.

(٣) ينظر: الفيض الكاشاني، الوافي: ١٩ / ٤٣٨.

بن زياد، والقرينة على ذلك أن هذا الخبر بعينه قد رواه البرقي^(١) عن مساعدة بن زياد، وهذا هو المذكور في بعض نسخ الكافي المخطوطة^(٢)، ويظهر من صاحب الوسائل^(٣) أن نسخته كانت كذلك أيضاً^(٤).

والمتحصل مما تقدم: أنّ ما استشهد به السيد البروجردي (ت) لا يصلح أن يكون شاهداً على مدعاه من اتحاد مساعدة بن زياد ومساعدة بن صدقة.

فالنتيجة: أنّ ما ذُكرت من وجوه للانتهاء إلى وثاقة مساعدة بن صدقة غير تامة، وعليه فلا ثبوت لوثاقة الرجل.

وعليه، فطريق الصدوق إلى مساعدة بن زياد في كتاب من لا يحضره الفقيه معتبر، ولكن نفس مساعدة بن صدقة لم يثبت لها توثيق.

(١) ينظر: البرقي، المحاسن: ٢/٥٠٩.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ١٢/٥٧٥ (طبعة دار الحديث).

(٣) ينظر: الحر العاملي، وسائل الشيعة: ٢٥/١٧٩ (طبعة مؤسسة آل البيت).

(٤) ينظر: محمد رضا السيسistani، قبسات من علم الرجال: ١/٥٢٢.

الطريق الثاني عشر بعد الثلاثيَّة

الكلام في طريق الصدوق إلى مُسمع بن مالك البصري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مُسمع بن مالك البصري، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن الحسين بن سعيد، عن القاسم بن محمد، عن أبىان، عن مُسمع بن مالك البصري، ويُقال له مُسمع بن عبد الملك البصري، ولقبه كردين، وهو عربي من بني قيس بن ثعلبة، ويُكَنَّى بأسياز.

ويُقال: إنَّ الصادق (عَلَيْهِ الْكَفَافُ) قال له أول ما رأاه: ما اسمك؟ فقال: مسمع، فقال: ابن من؟ قال: ابن مالك، فقال: بل أنت مسمع بن عبد الملك))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٤٧.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: الحسين بن سعيد بن حماد الأهوازي، ثقة، تقدم.

الخامس: القاسم بن محمد، وهو القاسم بن محمد الأصفهاني أو الأصفهاني، ويُعرف كذلك بالقاسم بن محمد القمي المعروف بكاسولا، غير موثق، لكن يجوز أن يخرج كلامه شاهداً ومؤيداً.

السادس: أبان، ويجتمل فيه أكثر من شخص، ولكن الظاهر أنّه أبان بن عثمان الأحمر البجلي الثقة من أصحاب الإجماع؛ لأنّه هو الذي يروي عن مسمع بن مالك البصري.

السابع: مسمع بن مالك البصري، ورد الرجل تحت عناوين متعددة، منها:

أولاً: مسمع.

ثانياً: مسمع كردين.

ثالثاً: مسمع بن عبد الملك.

رابعاً: مسمع بن عبد الملك البصري.

خامساً: مسمع أبو سيار.

سادساً: كردين المسمعي.

سابعاً: كردين.

ثم آنَّه قد ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة
بالقول:

((مسمع بن عبد الملك بن مسمع بن مالك بن مسمع بن
شيبان بن شهاب بن قلع بن عمر بن عبّاد بن حَجر، وهو ربيعة بن
سعد بن مالك بن صنيعة بن قيس بن ثعلبة بن عكابه بن صعب بن
علي بن بكر بن وائل، أبو سيّار الملقب كردين، شيخ بكر بن وائل
بالبصرة ووجهها، وسيّد المسامعة، وكان أوجهه من أخيه عامر بن عبد
الملك وأبيه، وله بالبصرة عقب منهم).

روى عن أبي جعفر (عليه السلام) رواية يسيرة، وروى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأكثر واختص به، وقال له أبو عبد الله (عليه السلام): إِنِّي لأشدّك لأمر
عظيم يا أبا سيّار، وروى عن أبي الحسن موسى (عليه السلام)، له نوادر كثيرة،
وروى أيام البَسُوس (١)).

وترجم له الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصوّلهم
بالقول: ((كردين بن مسمع بن عبد الملك بن مسمع، يُكَنَّى أبا سيّار،
له كتاب، أخبرنا به أحمد بن عبدون، عن علي بن محمد بن الزبير،
عن علي بن الحسن بن فضّال، عن محمد بن الريبع، عن محمد بن

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٢٠ الرّقم ١١٢٤.

الحسن بن شمون، عن عبد الله الأصم بن عبد الرحمن، وذكره ابن عبد الرحمن عنه))^(١).

وذكره في رجاله في موردين:

المورد الأول: في عداد أصحاب الإمام محمد الباقر (عليه السلام)، وقال عنه: ((سمع كردين، يُكَنُّ أبا سيّار، كوفي))^(٢).

المورد الثاني: في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((سمع بن عبد الملك گردين))^(٣).

نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الأقرب كون وصفه بالكتوفي من زيادات النسخ؛ وذلك لأنّ الرجل بصري، بل هو شيخ بكر بن وائل في البصرة.

نعم، يبقى الحديث في حال الرجل من ناحية الوثاقة والضعف، والرجل ثقة معتبر الحديث لأمور:

الأمر الأول:

ما رواه الكشي في رجاله في ما روي في مسمع بن مالك گردين أبي سيّار، حيث قال:

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٠٣ الرقم ٥٨٣.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ١٤٥ الرقم ١٥٩٢.

(٣) المصدر نفسه: ص ٣١٢ الرقم ٤٦٣٢.

((قال محمد بن مسعود: سألت أبا الحسن علي بن الحسن بن فضال عن مسمع بن كردين، فقال: هو ابن مالك من أهل البصرة وكان ثقة)).^(١)

والرواية معتبرة سندًا، فمحمد بن مسعود هو العياشي الثقة، وعلي بن الحسن بن فضال ثقة كذلك، ودلالتها نص في المطلوب، ولا مجال للخديش في ثبوت هذا التوثيق بادعاء عدم نقله من العلامة الحلي وأبن داود (رحمهم الله) في الخلاصة والرجال؛ لأنّه لا يعلم أنّ مصدرهما في نقل كلمات الكشي هو كتاب الكشي، بل الظاهر كونه ما نقله ابن طاووس (عليه السلام) من كلمات الكشي في كتاب حل الإشكال، والكتاب مفقود وتعرض لجملة من نوائب الدهر، فلا يمكن الاعتماد على هذا الكلام، بل الظاهر ثبوت توثيق الرجل من قبل الكشي فيما نقله عن ابن فضال.

الأمر الثاني:

ما تقدم نقله من كلمات النجاشي بحق الرجل من أنه روى عن أبي عبد الله (عليه السلام) وأكثر واحتصر به، وقال له أبو عبد الله (عليه السلام): إني لأُعدك لأمر عظيم يا أبا أسيار، وهذا يعوض ما تقدم من الأمر الأول ويؤكده.

الأمر الثالث:

رواية ابن أبي عمير وصفوان بن يحيى عنه، وهما من ثبت لدينا إثما لا يرويان، بل ولا يرسلان إلا عن ثقة^(١).

ولكن:

قد يخدش في هذا الوجه من جهة بعد المدة الزمنية، فالرجل قد روى عن الإمام الباقي (عليه السلام) (المستشهد سنة ١١٤ للهجرة)، وعن الإمام الصادق (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٤٨ للهجرة)، وعن الإمام الكاظم (عليه السلام) (المستشهد سنة ١٨٣ للهجرة)، وابن أبي عمير وصفوان توفوا في العقد الثاني من القرن الثالث الهجرة؛ فلذلك يمكن أن يُقال بُعد المدة الزمنية بينهما للقول بالرواية المباشرة عنهم، خصوصاً مع ثبوت روایتهم عنه بالواسطة في غير مورد^(٢).

والانصاف أنْ بُعد هذا الوجه وقربه معلق على معرفة وفاة الرجل وهو غير متوفّر، وأمّا روایتهم عنه مع الواسطة في غير مورد، فإثما لا تمنع عن روایتهم عنه مباشرة وإن كانت تبعده كما ذُكر.

فالإنصاف أنّه يبقى في النفس منه شيء، ولكن لا حاجة إليها من

(١) الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/٢، ٣٧٣/٦، ٤٢٦/٥، ٣٢٩، ٧٩ / ١٠، ٢٧٢.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٢/٢، ١٩٩، ٣٤٦، ٤/٤، الطوسي، تهذيب الأحكام: ٢/٢٨٨ والواسطة ابن بکير، أو عمر بن أذينة، أو الحسين بن نعيم، أو بشر بن سلمة وآخرون.

جهة ثبوت وثاقة الرجل بصريح كلمات ابن فضال، كما نقله الكشي
معضوداً بكلمات النجاشي.

وعليه، فطريق الصدوق إلى مسمع بن عبد الملك في كتاب من لا
يحضره الفقيه غير معتبر؛ لعدم ثبوت وثاقة القاسم بن محمد كاسولا،
وإن كان مسمع نفسه ثقة، معتبر الحديث.

الطريق الثالث عشر بعد الثلاثيّة

الكلام في طريق الصدوق إلى مُصادف

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:
 ((وما كان فيه عن مُصادف، فقد روته عن محمد بن موسى بن
 الم توكل (عليه السلام)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن
 عيسى، عن الحسن بن محبوب، عن علي بن رئاب، عن مُصادف))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: محمد بن موسى بن الم توكل، شيخ الصدوق، ثقة، معتبر
 الحديث، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، وجهه،
 تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل
 القدر، تقدم.

الرابع: الحسن بن محبوب السرّاد أو الزرّاد، ثقة، جليل القدر،
 تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٢.

الخامس: علي بن رئاب الكوفي الطحان، ثقةٌ، جليل القدر،
معتبر الحديث، تقدم.

السادس: مصادف، وهذا العنوان مشترك بين غير واحد، منهم:

الأول: مصادف أبو إسماعيل.

الثاني: مصادف بن عقبة الجزار.

الثالث: مصادف مولى أبي عبد الله (عليه السلام).

والظاهر أن مصادف إذا أطلق ولم يقييد انصرف إلى الثالث، وهذا
الرجل ترجم له ابن الغضائري في رجاله بالقول: ((صادف، مولى أبي
عبد الله (عليه السلام)، روى عنه، ضعيف))^(١).

وذكره كذلك الشيخ الطوسي (عليه السلام) في رجاله في عداد أصحاب
الإمام موسى الكاظم (عليه السلام)، وقال عنه: ((صادف، مولى أبي عبد الله
(عليه السلام)))^(٢).

والمتحصل: أن مصادف هذا ضعيف، ولم نعرف حتى اسم أبيه
أو جده أو لقبه.

وعليه، فطريق الصدوق (عليه السلام) في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى
صادف معتبر، ولكن نفس مصادف لم يثبت له توثيق.

(١) ابن الغضائري، الرجال: ص ٩٠ الرقم ١٢٤.

(٢) الطوسي، الرجال: ص ٣٤٢ الرقم ٥١٠٤.

الطريق الرابع عشر بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى مصعب بن يزيد الأنصاري

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن مصعب بن يزيد الأنصاري عامل أمير المؤمنين (عليه السلام)، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن إبراهيم بن عمران الشيباني، عن يونس بن إبراهيم، عن يحيى بن أبي الأشعث الكندي، عن مصعب بن يزيد الأنصاري، قال: استعملني أمير المؤمنين علي بن أبي طالب (عليه السلام) على أربع رسائل المدائن وذكر الحديث)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق بل الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، شيخ الصدوق، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل، تقدم.

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٨٣.

الرابع: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الخامس: علي بن الحكم الكوفي الأنباري النخعي ابن الزبير، فالجميع واحد، وهو ثقة، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

السادس: إبراهيم بن عمر الشيباني، بعد التتبع لحال الرجل لم نجد له ترجمة تذكر، وبالتالي هو غير مذكور في كتب الرجال، فلا اعتبار لمروياته.

السابع: يونس بن إبراهيم، مهملاً، لم يثبت له توثيق. نعم، لا بدّ من الإشارة إلى أنّ الوارد في روضة المتقيين^(١)، وكذا ملاذ الأخيار^(٢)، وكذا جامع الرواة^(٣)، وكذلك في تهذيب الأحكام والاستبصار أنّه يونس بن إبراهيم.

وأمّا المحدث النوري في خاتمة مستدرك الوسائل، فقد ذكر أنّه يوسف بن إبراهيم^(٤)، ولكن الظاهر أنّه من سهو قلمه، وال الصحيح ما عليه صاحب الروضة والملاذ والجامع والتهذيب والاستبصار.

الثامن: يحيى بن أبي الأشعث الكندي، ذكره الشيخ الطوسي (طهري)

(١) ينظر: المجلسي، روضة المتقيين: ١٤ / ٢٦٩.

(٢) ينظر: المجلسي، ملاذ الأخيار: ٦ / ٣٣٠ الرقم ٣.

(٣) ينظر: الأردبيلي، جامع الرواة: ٢ / ٣٢٣.

(٤) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٢٦٨.

في رجاله في عِدَاد أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَقَالَ عَنْهُ: ((يَحِيَّى بْنُ أَبِي الْأَشْعَثِ الْكَنْدِيِّ الْبَصْرِيِّ، أَسْنَدَ عَنْهُ))^(١).

وَلَمْ نَجِدْ وَجْهًا لِلْقُولِ بِوَثَاقَةِ الرَّجُلِ مَا عَدَا مَا ذَكَرَهُ الْمُحَدِّثُ الْنُورِيُّ مِنْ أَنَّ الرَّجُلَ مِنْ قَالَ عَنْهُ الشِّيخُ الطُّوْسِيُّ: أَسْنَدَ عَنْهُ فِي عِدَادِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَعَلَى الْقِرَاءَةِ بِالْمَعْلُومِ وَعُودِ الْضَّمِيرِ إِلَى أَبْنَ عَقْدَةَ، وَأَنَّهُ أَظْهَرَ الْاحْتِمَالَاتِ يَكُونُ يَحِيَّى مِنَ الْأَرْبَعَةِ آلَافِ الَّذِينَ ذَكَرُهُمْ أَبْنُ عَقْدَةَ فِي رِجَالِ أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ) وَوَثَقُوهُمْ^(٢).

وَلَكِنْ تَقْدِيمُ مُفْصَلًا أَنَّهُ لَا ظَهُورٌ لِعَبَارَةِ أَسْنَدَ عَنْهُ بِمَا ذَكَرَهُ صَاحِبُ الْمُسْتَدِرِكِ، وَعَلَيْهِ فَلَا دَلَالَةٌ لَهَا عَلَى وَثَاقَةِ الْمُذَكُورِ بِالْإِسْنَادِ عَنْهُ فِي أَصْحَابِ الْإِمَامِ الصَّادِقِ (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ).

فَالْيَتِيَّةَ: أَنَّ يَحِيَّى بْنَ أَبِي الْأَشْعَثِ الْكَنْدِيَّ لَمْ يُثْبُتْ لَهُ تَوْثِيقٌ.

التاسع: مصعب بن يزيد الأنصاري، هو عامل أمير المؤمنين (عَلَيْهِ الْكَلَمُ الْمُبَارَكُ)، وَلَمْ نَجِدْ لَهُ تَرْجِمَةً تُذَكَّرَ.

نعم، ذكر النجاشي في ترجمة لمصعب بن يزيد الأنصاري في فهرست أسماء مصنفي الشيعة وقال عنه: ((مصعب بن يزيد الأنصاري، قال أبو العباس: ليس بذاك، له كتاب، أخبر محمد بن

(١) الطوسي، الرجال: ص ٣٢٣ الرقم ٤٨٠٣.

(٢) ينظر: النوري، خاتمة مستدرك الوسائل: ٥ / ٢٧٠.

جعفر، قال: حَدَّثَنَا أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ، قَالَ: حَدَّثَنَا مُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَدَ الْقَلَنْسِيُّ، قَالَ: حَدَّثَنَا عَلِيُّ بْنُ الْحَسَنِ الطَّوَيْلِ عَنْ مُصْعِبِ بْنِ يَزِيدَ بْنِ بَكْتَابِهِ))^(١).

وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ هَذَا الرَّجُلُ لَيْسَ هُوَ الْمَقْصُودُ بِكُونِهِ عَامِلًا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ)؛ وَذَلِكَ لِأَنَّهُ مَنْ يَرَوِيُ عَنْهُ ابْنَ عَقْدَةَ، وَهُوَ أَحْمَدُ بْنُ مُحَمَّدٍ بْنُ سَعِيدٍ بْنُ عُقْدَةَ بْنِ الْوَاسِطَيْنِ، وَمِنْ الْوَاضِحِ أَنَّ طَبَقَتْهُ حِينَئِذٍ أَدْنَى بِكَثِيرٍ مِنْ طَبَقَةِ أَصْحَابِ وَعَيْالِ أَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ).

وَالْمُتَحَصِّلُ مَا تَقْدِمُ: أَنَّ مُصْعِبَ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيَّ عَامِلًا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) مَهْمَلٌ لَمْ يُثْبِتْ لَهُ تَوْثِيقًا.

فَالْتَّيْجَةُ: أَنَّ طَرِيقَ الصَّدُوقِ إِلَى مُصْعِبَ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ فِي كِتَابٍ مِنْ لَا يَحْضُرُهُ الْفَقِيهُ غَيْرُ مُعْتَبِرٍ؛ لِعدَمِ ثَبُوتِ وَثَاقَةِ جَمْعِ مَنْ وَقَعَ فِي الْطَّرِيقِ، كَإِبْرَاهِيمَ بْنَ عُمَرَ الشَّيْبَانِيِّ وَيُونُسَ بْنَ إِبْرَاهِيمَ وَيَحِيَّى بْنَ أَبِي الْأَشْعَثِ الْكِنْدِيِّ، مُضَافًا إِلَى عَدَمِ ثَبُوتِ وَثَاقَةِ مُصْعِبَ بْنَ يَزِيدَ الْأَنْصَارِيِّ عَامِلًا لِأَمِيرِ الْمُؤْمِنِينَ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) نَفْسَهُ.

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤١٩ الرقم ١١٢٢.

الطريق الخامس عشر بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى معاوية بن حكيم

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن معاوية بن حكيم، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، عن معاوية بن حكيم.

ورويته عن محمد بن الحسن (رضي الله عنه)، عن محمد بن الحسن الصفار، عن معاوية بن حكيم)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق الأول، الذي بدوره يتفرع إلى طريقين فرعين، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، شيخ الصدوق، ثقة، جليل، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقة، فقيه، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ١٢٣.

جليل القدر، تقدم.

الرابع: معاوية بن حكيم، وهو معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الذهني، ثقةٌ، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

وعليه، فالطريق الأول للشيخ الصدوق إلى معاوية بن حكيم في كتاب من لا يحضره الفقيه بكلتا طرقيه الفرعين معتبر، مضافاً إلى وثيقة بل جلالة قدر معاوية بن حكيم الذهني.

وأئمماً الكلام في الطريق الثاني، فرجاله:

الأول: محمد بن الحسن بن الوليد، شيخ الصدوق، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن الصفار، شيخ الكليني، ثقةٌ، وجهٌ، تقدم.

الثالث: معاوية بن حكيم بن معاوية بن عمار الذهني، ثقةٌ، جليل القدر، تقدم.

وعليه، فالطريق الثاني للشيخ الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى معاوية بن حكيم معتبر، مضافاً إلى وثيقة معاوية واعتبار مروياته.

الطريق السادس عشر بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى معاوية بن شريح

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن معاوية بن شريح، فقد رويته عن أبي (رضي الله عنه)، عن سعد بن عبد الله، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن عثمان بن عيسى، عن معاوية بن شريح))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثاني: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، شيخ الكليني، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، تقدم.

الرابع: عثمان بن عيسى الرواسي العامري الكلابي، ثقة، معتبر الحديث، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ٦٧.

الخامس: معاوية بن شريح، قبل الدخول في البحث لا بد من الانتهاء من مسألة اتحاد معاوية بن شريح ومعاوية بن ميسرة بن شريح القاضي، فإنه قد قيل باتحاد الرجلين، وساقوا بذلك عدة وجوه، منها:

الوجه الأول:

أن معاوية بن شريح هو معاوية بن ميسرة بن شريح، ولكن الأول نسبة إلى جده شريح، ومثل هذه النسبة في الرواية كثيرة متعارفة في كتب الرجال.

ولكن هذا الوجه لا يصلح أن يكون مستندًا للتلعّد؛ فإنه قد ينسب الراوي إلى جده وقد لا يُنسب، وليس في ذلك قاعدة عامّة تُراعى في الموارد.

الوجه الثاني:

أن الشیخ الصدوق (طَالِبُ اللَّهِ) سَمَّاه في أول طريقه إليه معاوية بن ميسرة، وفي أخرى معاوية بن شريح.

ويرد عليه:

أن هذا الذي ذُكر لم يرد في النسخة المعتبرة من المشيخة، ولعله قد ورد في بعض نسخ المشيخة، ولكن الأكثر لم يرد فيها هذا المدعى، وعليه فلا يثبت.

الوجه الثالث:

أنّ الشیخ الطوسي في رجاله وكذلك النجاشی في فهرست أسماء مصنفوی الشیعة اقتصر واعلی ذکر معاویة بن میسرة، واكتفیا بذکره عن ذکر معاویة بن شریح؛ لأنّهما واحد.

والجواب عن ذلك:

أنّ الشیخ الطوسي (عليه السلام) ترجم في کتابه فهرست کتب الشیعة وأصولهم لکل من معاویة بن شریح و معاویة بن میسرة مستقلاً عن الآخر، بل وكذلك ذکر طریقه إلى کلّ واحد منها مستقلاً عن الآخر، وهذه أمارة التعدد لا الاتحاد.

ويُضاف إلى ذلك أنّ الشیخ الصدوق (عليه السلام) في مشيخة من لا يحضره الفقيه ذکر طریقین مختلفین أحدھما للأول والآخر للثانی، وفي ذلك إشارة قویة إلى التعدد، خصوصاً مع قرب ترجمة أھمھما مع الآخر، وبالتالي فيبعد احتیال السھو والاشتباه.

الوجه الرابع:

أنّ لکل منها ولد اسمه عبید الله أو عبید وقد روی عنه، وهذه أمارة على الاتحاد.

والجواب عن ذلك:

أنّه لا يشكل ذلك قرينة واضحة على الاتحاد، خصوصاً مع
شيوخ اسم عبيد الله وما شاكله من الأسماء في تلك الأزمنة، وأمّا
رواية ابنه عنه فهذا أمر طبيعي متعارف بأن يقوم الابن أو الولد
بالرواية عن أبيه ووالده.

وعليه، فيُحتمل سقوط الترجمة في بعض الموارد عن النسخ
وغير ذلك.

فالنتيجة: أنّ الأقرب تعدد العنوانين لا اتحادهما.

ثمّ أنّه يقع الكلام في حال معاوية بن شريح، فقد ترجم له
الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول:

((معاوية بن شريح، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل،
عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمير،
عنه)).^(١).

ومن الواضح أنّ الرجل ثقة، معتبر الحديث، بمعية رواية ابن
أبي عمير عنه، والذي لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة كما هو الصحيح،
بل رواية ابن أبي عمير عنه في غير مورد كما تبعناه^(٢).

(١) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٨ الرقم ٢٣٩.

(٢) ينظر: الكليني، الكافي: ٣/٥١٤: ب: أقل ما يجب في الزكاة ٦، الطوسي،

ويُضاف إلى ذلك رواية صفوان بن يحيى عنه كما في الاستبصار^(١)، والرجل من لا يروي ولا يرسل إلا عن ثقة، كما هو الصحيح والمخiar.

فالنتيجة: أن معاوية بن شريح ثقة، معتبر الحديث.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى معاوية بن شريح معتبر، مضافاً إلى وثاقة معاوية بن شريح نفسه واعتبار مروياته.

الاستبصار: ٢/١٥ ح ٤٤، تهذيب الأحكام: ٤/١٦ ب: زكاة الحنطة والشعير ح ٤١.

(١) ينظر: الطوسي، الاستبصار: ١/١٩ ح ٤١.

الطريق السابع عشر بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى معاوية بن عمار

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن معاوية بن عمار، فقد رويته عن أبي محمد بن الحسن (رضي الله عنهما)، عن سعد بن عبد الله، والحميري، عن يعقوب بن يزيد، عن صفوان بن يحيى، ومحمد بن أبي عمر، جميعاً عن معاوية بن عمار الغنوبي الكوفي مولى بجilla ويعنى أبو القاسم)).^(١)

يقع الكلام في رجال الطريق - بل الطرق كما هو واضح - وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بايويه القمي، ثقة، جليل^٢، تقدم.

الثاني: محمد بن الحسن بن الوليد، ثقة، فقيه، شيخ الصدوق، تقدم.

الثالث: سعد بن عبد الله الأشعري القمي، ثقة، جليل القدر، شيخ الكليني، تقدم.

الرابع: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة، جليل^٣،

(١) الصدوق، مشيخة الفقيه: ص ٥١.

تقدّم.

الخامس: يعقوب بن يزيد بن حماد الأنباري السلمي، ثقة،
صدوق، تقدّم.

السادس: صفوان بن يحيى بياع السابري، ثقة، عالي المزيلة،
أوثق الناس في الحديث في زمانه، تقدّم.

السابع: محمد بن أبي عمر، أوثق الناس في الحديث، لا يروي ولا
يرسل إلّا عن ثقة، تقدّم.

الثامن: معاوية بن عمار الدهني الغنوي الكوفي، ثقة، جليل
القدر، تقدّم.

وعليه، فطرق الصدوق إلى معاوية بن عمار الدهني الغنوي
الكوفي في كتاب من لا يحضره الفقيه كلّها معتبرة، مضافاً إلى وثاقته
معاوية نفسه بل جلالة قدره واعتبار مروياته.

الطريق الثامن عشر بعد الثلاثة

الكلام في طريق الصدوق إلى معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي

ذكر الشيخ الصدوق في مشيخة من لا يحضره الفقيه:

((وما كان فيه عن معاوية بن ميسرة، فقد روته عن أبي (رضي الله عنه)، عن عبد الله بن جعفر الحميري، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عن معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي))^(١).

يقع الكلام في رجال الطريق، وهم:

الأول: والد الصدوق، علي بن الحسين بن بابويه القمي، ثقة^٢، جليل القدر، تقدم.

الثاني: عبد الله بن جعفر الحميري، شيخ الكليني، ثقة^٣، وجه^٤، تقدم.

الثالث: أحمد بن محمد بن عيسى الأشعري القمي، ثقة^٥، جليل القدر، تقدم.

الرابع: علي بن الحكم الكوفي الأنباري النخعي ابن الزبير، والجميع واحد، وهو ثقة^٦، جليل القدر، معتبر الحديث، تقدم.

(١) المصدر السابق: ص ١٩.

الخامس: معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي، ترجم له النجاشي في فهرست أسماء مصنفي الشيعة بالقول:

((معاوية بن ميسرة بن شريح بن الحارث الكندي القاضي، من ولده عبيد الله بن محمد بن عبيد الله بن معاوية بن ميسرة، أبو محمد، روى عنه ابن أبي الكَرَام، وروى معاوية عن أبي عبد الله (عليه السلام)، له كتاب، أخبرنا الحسين عن أحمد بن جعفر، عن أحمد بن إدريس، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن ابن أبي عمر، عنه.

وأخبرنا أحمد بن محمد، قال: حدثنا أحمد بن محمد بن سعيد، قال: حدثنا محمد بن الحسن القطوني، قال: حدثنا أحمد بن أبي بشر السراج عن معاوية بكتابه)).^(١).

وذكره الشيخ الطوسي في فهرست كتب الشيعة وأصولهم بالقول: ((معاوية بن ميسرة، له كتاب، أخبرنا به جماعة عن أبي المفضل، عن ابن بطة، عن أحمد بن محمد بن عيسى، عن علي بن الحكم، عنه)).^(٢).

وكذلك ذكره في رجاله في عداد أصحاب الإمام الصادق (عليه السلام)، وقال عنه: ((معاوية بن ميسرة بن شريح القاضي الكندي الكوفي)).^(٣).

ومن الواضح أنّ روایة ابن أبي عمر عنه أمارة عن وثاقته

(١) النجاشي، فهرست أسماء مصنفي الشيعة: ص ٤٠١ الرقم ١٠٩٣.

(٢) الطوسي، فهرست كتب الشيعة وأصولهم: ص ٢٤٨ الرقم ٧٤٣.

(٣) الطوسي، الرجال: ص ٣٠٣ الرقم ٤٤٦٠.

واعتبار مروياته.

وعليه، فطريق الصدوق في كتاب من لا يحضره الفقيه إلى معاوية بن ميسرة معتبر، مضافاً إلى وثاقة معاوية واعتبار مروياته.

هذا تمام الكلام في الجزء الخامس

فهرس المصادر والمراجع

فهرس المصادر والمراجع

١. القرآن الكريم.
٢. اختيار معرفة الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ)، تحقيق: تصحيح وتعليق: ميرداماد الأسترابادي / تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٤. المطبعة: بعثت - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت للإحياء التراث.
٣. الاستبصار: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان. الطبعة: الرابعة. سنة الطبع: ١٣٦٣ ش المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
٤. الاشتقاد: ابن دريد، أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد بن عتاهية الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمد هارون، الطبعة: الأولى، ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م، الناشر: دار الجيل، بيروت - لبنان.
٥. الأموي: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق: قسم الدراسات الإسلامية - مؤسسة البعثة - قم، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧، الناشر: مركز الطباعة والنشر في مؤسسة البعثة.

٦. بحوث في الفاظ التوثيق: الشيخ عادل هاشم (معاصر) الطعة الأولى سنة الطبع: ٢٠٢٢م المطبعة: مطبعة الصادق ع. الناشر: مؤسسة الصادق للطباعة والنشر.
٧. بصائر الدرجات: الصفار، أبو جعفر محمد بن الحسن القمي (ت ٢٩٠هـ) تحقيق: الحاج ميرزا حسن كوچه باغي. سنة الطبع: ١٤٠٤ المطبعة: مطبعة الأحمدی - طهران، الناشر: منشورات الأعلمی - طهران.
٨. تاريخ ابن معین: أبو زکریا یحییی بن معین بن عون بن زیاد (ت ٢٣٣هـ)، تحقيق: عبد الله احمد حسن، المطبعة: دار القلم للطباعة والنشر والتوزیع - بیروت، الناشر: دار القلم للطباعة والنشر والتوزیع - بیروت.
٩. تاريخ مدينة دمشق: ابن عساکر، أبو القاسم علی بن الحسن بن هبة الله (ت ٥٧١هـ) تحقيق: علی شیری سنة الطبع: ١٤١٥، المطبعة: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزیع - بیروت - لبنان.
١٠. تفسیر القمی: القمی، أبو الحسن علی بن إبراهیم بن هاشم (ت ٣٢٩هـ)، تحقيق: تصحیح وتعليق وتقديم: السيد طیب الموسوی الجزايري، الطعة: الثالثة، سنة الطبع: صفر ١٤٠٤، الناشر: مؤسسة دار الكتاب للطباعة والنشر - قم - ایران.

١١. **تهذيب الأحكام**: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق وتعليق: السيد حسن الموسوي الخرسان الطبعة: الثالثة. سنة الطبع: ١٣٦٤ ش. المطبعة: خورشيد، الناشر: دار الكتب الإسلامية - طهران.
١٢. **تهذيب التهذيب**: العسقلاني، شهاب الدين أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن حجر (ت ٨٥٢ هـ) الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٠٤ - ١٩٨٤ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
١٣. **تهذيب الكمال**: المزي، جمال الدين يوسف بن الزكي عبد الرحمن بن يوسف الحلبي الشافعي (ت ٧٤٢ هـ)، تحقيق : تحقيق وضبط وتعليق : الدكتور بشار عواد معروف الطبعة : الرابعة سنة الطبع ١٤٠٦ - ١٩٨٥ م، الناشر : مؤسسة الرسالة - بيروت - لبنان .
١٤. **التوحيد: الصدوق**، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تحقيق : تصحيح وتعليق : السيد هاشم الحسيني الطهراني، الناشر : منشورات جماعة المدرسين في الحوزة العلمية في قم المقدسة.
١٥. **ثواب الأعمال وعقاب الأعمال**: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ). تحقيق: السيد محمد مهدي السيد حسن الخرسان، الطبعة : الثانية. سنة الطبع : ١٣٦٨ ش.

- المطبعة: أمير - قم الناشر: منشورات الشريف الرضي - قم.
١٦. جامع الرواة وازاحة الاشتباكات عن الطرق والاسناد: الارديلي، محمد بن علي الارديلي (ت ١١٠ هـ)، الطبعة: الاولى ١٤٠٣ هـ، الناشر: منشورات مكتبة آية الله العظمى المرعشي النجفي.
١٧. الجرح والتعديل: الرازى، أبو محمد عبد الرحمن بن محمد بن إدريس (ت ٣٢٧ هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٣٧١ هـ - ١٩٥٢ م، المطبعة: مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية - بحيدر آباد الدكن - الهند، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت.
١٨. خاتمة مستدرك الوسائل: النورى، الحسين بن محمد تقى (ت ١٣٢٠ هـ) تحقيق: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث المطبعة: الأولى. سنة الطبع: رجب ١٤١٥. المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث - قم - ايران.
١٩. خلاصة الأقوال في معرفة الرجال: الحلى، الحسن بن يوسف بن علي بن محمد بن مطهر (ت ٧٢٦ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومى المطبعة: الأولى. سنة الطبع: عيد الغدير ١٤١٧. المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة .
٢٠. دراسات في مشيخة الفقيه: ابراهيم كطان الشبوط (ت ٢٠١٦ م)، الطبعة: الأولى ، سنة الطبع: ٢٠٠٦ م، الناشر: مؤسسة الأعلمى

للمطبوعات.

٢١. الرجال: ابن الغصائري، أبو الحسين أحمد بن الحسين (توفي في النصف الأول من القرن الخامس الهجري) تحقيق: السيد محمد رضا الجلاي الطبعة: الأولى. سنة الطبع: ١٤٢٢، المطبعة: سرور. الناشر: دار الحديث.

٢٢. الرجال: ابن داود الحلي، أبو محمد الحسن بن علي (ت ٧٤٠ هـ) تحقيق وتقديم: السيد محمد صادق آل بحر العلوم. سنة الطبع: ١٣٩٢ - ١٩٧٢ م، الناشر: منشورات مطبعة الحيدرية - النجف الأشرف..

٢٣. الرجال: البرقي، احمد بن عبد الله بن احمد بن محمد بن خالد، (ت ٢٧٤ هـ) تحقيق: حيدر محمد علي البغدادي، الطبعة الثانية: ١٤٣٣ هـ، منشورات: مؤسسة الامام الصادق علیه السلام.

٢٤. الرجال: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: جواد القيومي الإصفهاني الطبعة: الأولى. سنة الطبع: رمضان المبارك ١٤١٥ هـ، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

٢٥. روضة المتقين في شرح من لا يحضره الفقيه: المجلسي، محمد تقى بن مقصود علی (ت ١٠٧٠ هـ) تحقيق وتعليق: حسين الموسوي

الكرماني وعلي بناء الاشتهرى، الطبعة الثانية: ١٤٠٦ هـ، الناشر: مؤسسة الثقافة الإسلامية.

٢٦. سماء المقال في علم الرجال: الكلباسي، أبو المعالي محمد بن محمد إبراهيم (ت ١٣١٥ هـ)، تحقيق: السيد محمد الحسيني القزويني، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: شعبان المظمم هـ ١٤١٩، المطبعة: أمير قم، الناشر: مؤسسة ولي العصر (عليها السلام) للدراسات الإسلامية - قم المشرفة.

٢٧. الضعفاء الكبير: العقيلي، أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى بن محمد بن حماد (ت ٣٢٢ هـ) تحقيق: الدكتور عبد المعطي أمين قلعجي، الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٨ هـ المطبعة: دار الكتب العلمية - بيروت، الناشر: دار الكتب العلمية . بيروت .

٢٨. الطبقات الكبرى: ابن سعد، محمد بن سعد بن منيع الهاشمي البصري (ت ١٦٨ هـ)، قدم لها: إحسان عباس، الطبعة: الأولى، ١٩٦٨ م، طبع ونشر: دار صادر - بيروت.

٢٩. عدة الرجال: الاعرجي، السيد محسن بن الحسن بن مرتضى الكاظمي (ت ١٢٢٧ هـ)، تحقيق: مؤسسة الهدایة لاحياء التراث الطبعة الأولى ١٤١٥ هـ، الناشر: اسماعيليان.

٣٠. العدة في أصول الفقه: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت:

٤٦٠ هـ) تحقيق: محمد رضا الأنصاري القمي الطبعة: الأولى سنة الطبع: ذي الحجة ١٤١٧ - ١٣٧٦ ش.

٣١. عيون أخبار الرضا: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ) تصحح وتعليق وتقديم : الشيخ حسين الأعلمي. سنة الطبع : ١٩٨٤ م المطبعة : مطابع مؤسسة الأعلمي - بيروت - لبنان الناشر : مؤسسة الأعلمي للمطبوعات - بيروت - لبنان.

٣٢. فهرست كتب الشيعة وأصولهم: الطوسي، أبو جعفر محمد بن الحسن (ت: ٤٦٠ هـ) تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة الطبع: شعبان المظمم ١٤١٧ المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي، الناشر: مؤسسة نشر الفقاہة.

٣٣. الفوائد المصححة في أسانيد الكتب الأربع: محمد علي الراغبي (معاصر)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٩ هـ، الناشر: دار الأمين احمد - قم.

٣٤. قاموس الرجال: التستري، محمد تقى بن محمد كاظم بن محمد (ت ١٤١٥ هـ)، الطبعة: الأولى. سنة الطبع : ١٤١٩ هـ ، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسین بقم المشرفة. .

٣٥. قبسات من علم الرجال: السيستاني السيد محمد رضا بن السيد

علي (معاصر) جمعها ونظمها: السيد محمد البكاء، الطبعة الأولى
سنة ١٤٣٧ هـ - ٢٠١٦ م، الناشر: دار المؤرخ العربي - بيروت -
لبنان.

٣٦. قرب الإسناد: الحميري، أبو العباس عبد الله بن جعفر بن
الحسن بن مالك (توفي نحو ٣١٠ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت
لأحياء التراث ، الطبعة: الأولى سنة الطبع: ١٤١٣ هـ المطبعة
ـ قم، الناشر: مؤسسة آل البيت لأحياء التراثـ قم.

٣٧. الكافي: الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب الرazi (ت ٣٢٩
هـ) تحقيق: قسم أحياء التراثـ مركز بحوث دار الحديث، الطبعة
الثالثة: ١٤٣٤ هـ المطبعة: دار الحديث، الناشر: دار الحديث للطباعة
والنشر.

٣٨. الكافي: الكليني، أبو جعفر محمد بن يعقوب الرazi (ت ٣٢٩
هـ) تحقيق: تصحیح وتعليق: علي أكبر الغفاری. الطبعة: الخامسة
سنة الطبع: ١٣٦٣ شـ المطبعة: حیدری، الناشر: دار الكتب
الإسلامية - طهران..

٣٩. كامل الزيارات: ابن قولويه، جعفر بن محمد بن جعفر (ت
٣٦٧ هـ)، تحقيق: الشيخ جواد القيومي. الطبعة: الأولى. سنة
الطبع: عيد الغدير ١٤١٧، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي،
الناشر: مؤسسة نشر الفقاهة.

٤٠. الكامل في الضعفاء: الجرجاني، عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد (ت ٣٦٥هـ)، تحقيق: قراءة وتدقيق: يحيى مختار غزاوي، الطبعة: الثالثة، سنة الطبع: محرم ١٤٠٩ - ١٩٨٨ م، الناشر: دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع - بيروت - لبنان.
٤١. كمال الدين واتمام النعمة: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) تحقيق: تصحيح وتعليق: علي أكبر الغفاري سنة الطبع: محرم الحرام ١٤٠٥هـ الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.
٤٢. المباحث الرجالية: الشيخ عادل هاشم (معاصر)، الطبعة الأولى: سنة ٢٠٢٠م، الناشر: دار المحجة البيضاء بيروت.
٤٣. المجروحيين: محمد بن حبان بن أحمد بن حبان بن معاذ التميمي (ت ٣٥٤هـ)، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، توزيع: دار البارز للنشر والتوزيع - عباس أحمد البارز - مكة المكرمة ، .
٤٤. مجمع الرجال: القهباي، عناية الله بن شرف الدين علي بن محمود (ت بعد ١٠٢٦هـ)، صصحه وعلق عليه: السيد ضياء الدين العلامة، طبع باصفهان ١٣٨٤هـ.
٤٥. المحاسن: البرقي، أحمد بن محمد بن خالد (ت ٢٧٤هـ) تحقيق: السيد مهدي الرجائي، الطبعة الثالثة: ١٤٢٢هـ، الناشر: المجمع

ال العالمي لأهل البيت عليهم السلام.

٤٦. مستدركات علم الرجال: الشيخ علي النمازي الشاهرودي (ت ١٤٠٥ هـ)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ربيع الآخر ١٤١٢، المطبعة: شفق - طهران، الناشر: ابن المؤلف.
٤٧. مشايخ الثقات: غلام رضا عرفانيان (معاصر)، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤١٧ هـ، المطبعة: مؤسسة النشر الإسلامي .
٤٨. مشيخة الفقيه: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، الطبعة: الأولى الناشر: دار التعارف للمطبوعات.
٤٩. معالم العلماء: ابن شهر آشوب، ابو جعفر، محمد بن علي المازندراني (ت ٥٨٨ هـ)، تحقيق: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث-مشهد، الطبعة الأولى ١٤٣١ هـ، نشر: مؤسسة ال البيت عليهم السلام لاحياء التراث.
٥٠. معاني الاخبار: الصدوق، ابو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١ هـ)، تصحیح وتعليق : علي أكبر الغفاری، سنة الطبع: ١٣٧٩ - ١٣٣٨ ش، الناشر : مؤسسة النشر الإسلامي التابعه لجامعة المدرسین بقم المشرفة.
٥١. معجم البلدان: الحموي، شهاب الدين أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله (ت ٦٢٦ هـ)، سنة الطبع : ١٩٧٩ م، الناشر : دار إحياء

التراث العربي - بيروت - لبنان. .

٥٢. معجم رجال الحديث: الخوئي، أبو القاسم بن علي أكبر بن هاشم تاج الدين الموسوي (ت ١٤١١هـ)، الطبعة: الخامسة سنة الطبع: ١٤١٣ - ١٩٩٢ م.

٥٣. المفيد في معجم رجال الحديث: محمد الجواهري (معاصر)، الطبعة: الثانية، سنة الطبع: ١٤٢٤هـ، المطبعة: العلمية، الناشر: مكتبة المحلاوي - قم - ايران.

٥٤. ملاد الأخيار: المجلسي، محمد باقر بن محمد تقى (ت ١١١٠هـ)، تحقيق: السيد مهدي الرجائي، سنة الطبع: ١٤٠٦هـ، المطبعة: مطبعة الخيام - قم، الناشر: مكتبة آية الله المرعشي - قم.

٥٥. من لا يحضره الفقيه: الصدوق، أبو جعفر محمد بن علي بن بابويه القمي (ت ٣٨١هـ) تحقيق: علي أكبر الغفاري. الطبعة: الثانية، الناشر: مؤسسة النشر الإسلامي التابعة لجامعة المدرسين بقم المشرفة.

٥٦. الموسوعة الرجالية: التبريزي، الميرزا جواد بن علي (ت ٢٠٠٦م)، تحقيق: جواد قيومي، الطبعة: الأولى، سنة الطبع: ١٤٢٩هـ، الناشر: دار الصديقة الشهيدة (سلام الله عليها) - ايران - قم،

٥٧. ميزان الاعتدال: الذهبي، أبو عبد الله شمس الدين محمد بن

أحمد (ت ٧٤٨ هـ) تحقيق: علي محمد البحاوي. الطبعة: الأولى
سنة الطبع: ١٩٦٣ م الناشر: دار المعرفة للطباعة والنشر - بيروت
- لبنان.

٥٨. نقد الرجال: التفرشی، السيد مصطفی بن الحسين الحسینی (ت ١٠٤٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث، الطبعة الأولى، سنة الطبع: شوال ١٤١٨، المطبعة: ستارة - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث - قم.

٥٩. الواfi: الكاشانی، الملا محمد محسن بن مرتضی بن محمود (ت ١٠٩١ هـ)، تحقيق: مكتبة امير المؤمنین (اصفهان)، الطبعة الاولى: رجب ١٤٣٠ هـ، المطبعة: رسول - قم، الناشر: عطر عترت عليها السلام.

٦٠. وسائل الشیعیة إلى تحصیل مسائل الشریعه: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث الطبعة: الثانية سنة الطبع: ١٤١٤ المطبعة: مهر - قم، الناشر: مؤسسة آل البيت عليها السلام لإحياء التراث بقم المشرفة.

٦١. وسائل الشیعیة إلى تحصیل مسائل الشریعه: الحر العاملي، محمد بن الحسن (ت ١١٠٤ هـ)، تحقيق: تحقيق وتصحیح وتدییل: الشیخ عبد الرحیم الربانی الشیرازی، الطبعة: الخامسة، سنة الطبع: ١٤٠٣ - ١٩٨٣ م، الناشر: دار إحياء التراث العربي - بيروت - لبنان.

فهرس المحتويات

٩	الطريق الثامن والثلاثون بعد المئتين
١٤	الطريق التاسع والثلاثون بعد المئتين
١٦	الوجه الأول:
١٧	الوجه الثاني:
١٨	الوجه الثالث:
١٨	الوجه الرابع:
١٩	الأمر الأول:
٢٠	الأمر الثاني:
٢٠	الوجه الخامس:
٢١	الوجه السادس:
٢٢	الطريق الأربعون بعد المئتين
٢٥	الطريق الحادي والأربعون بعد المئتين
٢٦	الشخصية الأولى:
٢٧	الشخصية الثانية:
٢٩	الأمر الأول:
٢٩	الأمر الثاني:
٣٢	الأمر الأول:
٣٣	الأمر الثاني:

الصفحة	الموضوع
٤٣	الطريق الثاني والأربعون بعد المئتين
٤٥	الطريق الثالث والأربعون بعد المئتين
٤٧	الموضع الأول:
٤٨	الموضع الثاني:
٥٤	الطريق الرابع والأربعون بعد المئتين
٦٥	الطريق الخامس والأربعون بعد المئتين
٦٧	الطريق السادس والأربعون بعد المئتين
٦٩	الطريق السابع والأربعون بعد المئتين
٧٣	الطريق الثامن والأربعون بعد المئتين
٨٠	الطريق التاسع والأربعون بعد المئتين
٨٥	الطريق الخمسون بعد المئتين
٩٢	الطريق الحادي والخمسون بعد المئتين
٩٥	الطريق الثاني والخمسون بعد المئتين
٩٨	الطريق الثالث والخمسون بعد المئتين
١٠٢	الأمر الأول:
١٠٢	الأمر الثاني:
١٠٥	الطريق الرابع والخمسون بعد المئتين
١٠٨	الطريق الخامس والخمسون بعد المئتين

الصفحة	الموضوع
١١٠	الأمر الأول:
١١٠	الأمر الثاني:
١١٥	الطريق السادس والخمسون بعد المئتين
١١٩	الرواية الأولى:
١٢٢	الطريق السابع والخمسون بعد المئتين
١٢٤	الطريق الثامن والخمسون بعد المئتين
١٢٨	الطريق التاسع والخمسون بعد المئتين
١٣١	الرواية الثانية:
١٣١	الرواية الثالثة:
١٣٢	الرواية الرابعة:
١٣٢	الرواية الخامسة:
١٣٣	الرواية السادسة:
١٣٣	الرواية السابعة:
١٣٥	الطريق الستون بعد المئتين
١٣٨	الطريق الحادي والستون بعد المئتين
١٤٠	الوجه الأول:
١٤١	الوجه الثاني:
١٤٢	الوجه الثالث:

الصفحة	الموضوع
١٤٤	الطريق الثاني والستون بعد المئتين
١٤٧	الأمر الأول:
١٤٨	الأمر الثاني:
١٤٩	أولاً:
١٤٩	ثانياً:
١٥٠	الطريق الثالث والستون بعد المئتين
١٥٢	الطريق الرابع والستون بعد المئتين
١٥٤	الطريق الخامس والستون بعد المئتين
١٥٦	الطريق السادس والستون بعد المئتين
١٥٩	الوجه الأول:
١٦٠	الوجه الثاني:
١٦٣	الطريق السابع والستون بعد المئتين
١٦٥	الطريق الثامن والستون بعد المئتين
١٧٠	الأمر الأول:
١٧١	الأمر الثاني:
١٧١	الأمر الثالث:
١٧٣	الطريق التاسع والستون بعد المئتين
١٧٨	الطريق السبعون بعد المئتين

١٨٠	الطريق الحادي والسبعون بعد المئaines
١٨٥	الوجه الأول:
١٨٦	الوجه الثاني:
١٨٨	الطريق الثاني والسبعون بعد المئaines
١٩١	الطريق الثالث والسبعون بعد المئaines
١٩٣	الطريق الرابع والسبعون بعد المئaines
١٩٦	الطريق الخامس والسبعون بعد المئaines
١٩٨	الطريق السادس والسبعون بعد المئaines
٢٠٠	الطريق السابع والسبعون بعد المئaines
٢٠١	الطريق الثامن والسبعون بعد المئaines
٢٠٣	الطريق التاسع والسبعون بعد المئaines
٢٠٤	الصورة الأولى:
٢٠٤	الصورة الثانية:
٢٠٥	الصورة الثالثة:
٢٠٥	الصورة الرابعة:
٢١١	الطريق الشهانون بعد المئaines
٢١٥	الطريق الحادي والشانون بعد المئaines
٢١٧	الطريق الثاني والشانون بعد المئaines

الصفحة	الموضوع
٢١٨	الطريق الثالث والثمانون بعد المئتين
٢٢٢	الطريق الرابع والثمانون بعد المئتين
٢٢٥	الأمر الأول:
٢٢٥	الأمر الثاني:
٢٢٥	الأمر الثالث:
٢٢٦	أمّا الأمر الأول:
٢٢٦	وأمّا الأمر الثاني:
٢٢٧	وأمّا الأمر الثالث:
٢٢٩	الطريق الخامس والثمانون بعد المئتين
٢٣٢	الطريق السادس والثمانون بعد المئتين
٢٣٦	الطريق السابع والثمانون بعد المئتين
٢٣٨	الطريق الثامن والثمانون بعد المئتين
٢٤٠	الأمر الأول:
٢٤١	الأمر الثاني:
٢٤٣	الطريق التاسع والثمانون بعد المئتين
٢٤٥	الطريق التسعون بعد المئتين
٢٤٩	الطريق الحادي والتسعون بعد المئتين
٢٥٢	الطريق الثاني والتسعون بعد المئتين

الصفحة	الموضوع
٢٥٧	الطريق الثالث والتسعون بعد المئتين
٢٥٩	الطريق الرابع والتسعون بعد المئتين
٢٦١	الطريق الخامس والتسعون بعد المئتين
٢٦٣	الطريق السادس والتسعون بعد المئتين
٢٦٤	الأمر الأول:
٢٦٥	الأمر الثاني:
٢٦٧	الطريق السابع والتسعون بعد المئتين
٢٦٩	الطريق الثامن والتسعون بعد المئتين
٢٧٢	الطريق التاسع والتسعون بعد المئتين
٢٧٦	الطريق الثلاثمائة
٢٨٠	الطريق الأول بعد الثلاثمائة
٢٨٢	الأمر الأول:
٢٨٢	الأمر الثاني:
٢٨٨	الطريق الثاني بعد الثلاثمائة
٢٩١	الرواية الأولى:
٢٩١	الرواية الأولى:
٢٩٢	الرواية الثانية:
٢٩٣	الرواية الثالثة:

الصفحة	الموضوع
٢٩٥	الطريق الثالث بعد الثلاثيّة
٢٩٨	الطريق الرابع بعد الثلاثيّة
٣٠٣	الطريق الخامس بعد الثلاثيّة
٣٠٦	الطريق السادس بعد الثلاثيّة
٣٠٧	الصورة الأولى:
٣٠٧	الصورة الثانية:
٣١١	الطريق السابع بعد الثلاثيّة
٣١٦	الطريق الثامن بعد الثلاثيّة
٣١٩	الطريق التاسع بعد الثلاثيّة
٣٢٢	الطريق العاشر بعد الثلاثيّة
٣٢٥	الطريق الحادي عشر بعد الثلاثيّة
٣٢٧	الشخصية الأولى:
٣٢٧	الشخصية الثانية:
٣٢٨	الوجه الأولى:
٣٢٩	الوجه الثاني:
٣٣١	الطريق الثاني عشر بعد الثلاثيّة
٣٣٤	الأمر الأول:
٣٣٥	الأمر الثاني:

الصفحة	الموضوع
٣٣٦	الأمر الثالث:
٣٣٨	الطريق الثالث عشر بعد الثلاثيّة
٣٤٠	الطريق الرابع عشر بعد الثلاثيّة
٣٤٤	الطريق الخامس عشر بعد الثلاثيّة
٣٤٦	الطريق السادس عشر بعد الثلاثيّة
٣٤٧	الوجه الأول:
٣٤٧	الوجه الثاني:
٣٤٨	الوجه الثالث:
٣٤٨	الوجه الرابع:
٣٥١	الطريق السابع عشر بعد الثلاثيّة
٣٥٣	الطريق الثامن عشر بعد الثلاثيّة
٣٥٧	فهرسُ المصادرِ والمراجع
٣٧١	فهرسُ المحتويات